٩٧/٧
٤٥
١٩٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٠٤٠٤
ص ق

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

أثر سعر صرف الدينار الأردني على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن
(١٩٧٤-١٩٩٤)

عميد كلية الدراسات العليا
٩٧/٥/٢١

إعداد
عادل محمد علي العلي

إشراف
الأستاذ الدكتور وديع شرايحة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد
بكلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية

آيار ١٩٩٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ ١٨/ ٥ /١٩٩٧م

لجنة المناقشة		التوقيع
١- الاستاذ الدكتور وديع شرايحه	(رئيساً)	
٢- الدكتور بشير الزعبي	(عضواً)	
٣- الدكتور وليد شواقفه	(عضواً)	
٤- الدكتور فيصل حياري	(عضواً)	

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهـــــداء

الى من انار الطريق امام كل طالب علم في الوطن الحبيب

الى الحسين الأب

الى والدي ووالدتي واخوتي واخواتي

اجلالاً واكباراً

عـادل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

بعد شكر الله عز وجل، لا يسعني إلا ان اتقدم بجزيل الشكر الى الاستاذ الدكتور وديع شرايحه والذي لولاه ما كان لهذا العمل ان يخرج الى حيز الوجود، لما بذله من جهد منقطع النظير اثناء اعداد الرسالة، كما اتقدم بالشكر الى لجنة المناقشة الدكتور بشير الزعبي والدكتور وليد شواقفه والدكتور فيصل حياري لما ابدوه من ملاحظات قيمة، كما اتقدم بالشكر لأساتذتي واعضاء قسم الاقتصاد في الجامعة الاردنية، والى زملائي طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد الذين لم يدخروا جهداً في مساعدتي وتقديم العون لي.

واخيراً اتقدم الى جميع من ساهموا في طباعة هذه الرسالة وتنقيحها بجزيل الشكر والامتنان.

اليهم جميعاً خالص الشكر والمحبة والتقدير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المحتويات

الموضوع الصفحة

- قرار لجنة المناقشة..... ب
- الاهداء..... ج
- شكر وتقدير..... د
- قائمة المحتويات..... هـ
- قائمة الجداول..... ح
- الملخص باللغة العربية..... ي

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

(١-١) مقدمة..... ٢
(١-٢) مبررات البحث ومشكلته..... ٣
(١-٢-١) مبررات البحث..... ٣
(١-٢-٢) مشكلة البحث..... ٣
(١-٢-٣) اهداف البحث..... ٣
(١-٢-٤) الفرضيات..... ٣
(١-٣) منهجية البحث..... ٤
(١-٣-١) تعريف اجرائي للمصطلحات..... ٥
(١-٤) الدراسات السابقة..... ٦

الفصل الثاني

نشأة الاقتصاد الأردني وتطوره..... ٧
(٢-١) المقدمة، مراحل تطور الاقتصاد الاردني..... ٨
(٢-٢) تطور سعر صرف الدينار الاردني..... ٣٦
(٢-٣) خصائص الاقتصاد الاردني..... ٤٢

الفصل الثالث

الإطار النظري للدراسة..... ٤٦
(٣-١) تعريف سعر الصرف..... ٤٧
(٣-٢) اهمية سعر الصرف..... ٤٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع | الصفحة

(٣-٣) العوامل المؤثرة في سعر الصرف..... ٥٠
(٣-٤) نظم اسعار الصرف..... ٥٥
(٣-٥) الازمة الاقتصادية عام ١٩٨٨..... ٦٥
(٣-٦) العوامل المحددة لسعر صرف الدينار الاردني..... ٦٦
(٣-٧) آثار انخفاض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاردن..... ٧٠
(٣-٨) المتضررون والمستفيدون من خفض قيمة العملة..... ٧٤

الفصل الرابع

قياس اثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاردن

(٤-١) خصائص الميزان التجاري الاردني..... ٧٦
(٤-١-١) اثر تخفيض قيمة العملة على التركيب السلعي للصادرات الاردنية..... ٧٩
(٤-١-٢) اثر تخفيض قيمة العملة على التوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية.... ٨١
(٤-١-٣) اثر تخفيض قيمة العملة على التركيب السلعي للمستوردات الاردنية.... ٨٤
(٤-١-٤) اثر تخفيض قيمة العملة على التوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية..... ٨٥
(٤-١-٥) مرونة الصادرات الاردنية بالنسبة للتغير في سعر صرف الدينار الاردني..... ٨٨
(٤-١-٦) مرونة المستوردات الاردنية بالنسبة للتغير في سعر صرف الدينار الاردني..... ٨٩
(٤-١-٧) اثر تخفيض قيمة العملة على العجز في الميزان التجاري الاردني..... ٩٢
(٤-١-٨) اثر تخفيض قيمة العملة على المديونية الخارجية..... ٩٥
(٤-١-٩) اثر تخفيض قيمة العملة على الاستهلاك الغذائي..... ٩٨
(٤-٢) وضع الدينار الاردني بعد ازمة عام ١٩٨٨..... ٩٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع الصفحة

****

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(٥-١) النتائج..... ١٠١
(٥-٢) التوصيات..... ١٠٣
قائمة المراجع..... ١٠٥
الملاحق..... ١١٠
الملخص باللغة الانجليزية..... ١٤٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(١)	الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية (١٩٥٢-١٩٦٦) بالمليون دينار	١١١
(٢)	الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية (١٩٦٧-١٩٨٥) بالمليون دينار	١١٢
(٣)	الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية (١٩٨٦-١٩٩٤) بالمليون دينار	١١٣
(٤)	الميزان التجاري الأردني بالاسعار الجارية (١٩٦٧-١٩٨٠)	١١٤
(٥)	الميزان التجاري الأردني بالاسعار الجارية (١٩٨١-١٩٩٤)	١١٥
(٦)	الاستهلاك الكلي ومعدلات نموه ونسبته الى الناتج المحلي (١٩٧٦-١٩٩٤) مليون دينار	١١٦
(٧)	صافي الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي خلال (١٩٧٦-١٩٩٤) بالاسعار الثابتة سنة الاساس (١٩٨٥=١٠٠) بالمليون دينار	١١٧
(٨)	الميزان التجاري الأردني بالاسعار الثابتة لسنة الاساس ١٩٨٠ (١٩٨٠-١٩٨٥)	١١٨
(٩)	الانتاج الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات بالاسعار الجارية	١١٩
(١٠)	المساعدات الخارجية (١٩٧٠-١٩٩٤) بالمليون دينار	١٢٠
(١١)	الاستهلاك الوسيط والاستثمار الكلي بالاسعار الجارية (١٩٧٦-١٩٩٤)	١٢١
(١٢)	الدين العام الخارجي ومعدل نموه ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (١٩٧٣-١٩٩٤) مليون دينار	١٢٢
(١٣)	الدين العام الداخلي ومعدل النمو ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (١٩٧٣-١٩٩٤)	١٢٣
(١٤)	الميزان التجاري الاردني بالاسعار الثابتة (١٩٨٥=١٠٠) بالمليون دينار	١٢٤
(١٥)	عرض النقد ع١ (١٩٧٤-١٩٩٤) بالمليون دينار	١٢٥
(١٦)	عرض النقد ع٢ (١٩٧٤-١٩٩٤) بالمليون دينار	١٢٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(١٧)	موجودات البنك المركزي الاردني من الذهب والعملات الاجنبية وحقوق السحب الخاصة بالمليون دينار	١٢٧
(١٨)	جانب من موجودات البنوك التجارية الاردنية مليون دينار (١٩٧٤-١٩٩٣)	١٢٨
(١٩)	جانب من مطلوبات البنوك التجارية في الاردن مليون دينار (١٩٧٤-١٩٩٤)	١٢٩
(٢٠)	بعض المؤشرات الاقتصادية (١٩٨٦-١٩٩٣)	١٣٠
(٢١)	التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الاغراض الاقتصادية (١٩٧٦-١٩٩٤)	١٣١
(٢٢)	معدلات نمو التركيب السلعي للصادرات ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٥-١٩٩٤)	١٣١
(٢٣)	متوسط معدل النمو والاهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات	١٣٣
(٢٤)	التوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية (١٩٧٤-١٩٩٤)	١٣٤
(٢٥)	متوسط معدل النمو والاهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات	١٣٥
(٢٦)	التركيب السلعي للمستوردات الاردنية (١٩٧٤-١٩٩٤)	١٣٦
(٢٧)	معدل نمو التركيب السلعي للمستوردات والاهمية النسبية (١٩٨١-١٩٩٤)	١٣٧
(٢٨)	متوسط معدل النمو والاهمية النسبية للمستوردات الاردنية	١٣٨
(٢٩)	التوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية (١٩٧٤-١٩٩٤) بالاسعار الجارية	١٣٩
(٣٠)	معدلات النمو والاهمية النسبية للتركيب السلعي للمستوردات الاردنية (١٩٨٥-١٩٩٤)	١٤٠
(٣١)	متوسط معدل النمو للتوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية	١٤١
(٣٢)	القيمة المضافة للقطاع الزراعي، الصادرات الزراعية مستوردات زراعية بالمليون دينار (١٩٧٦-١٩٩٤)	١٤٢
(٣٣)	معدل سعر صرف العملة	١٤٣
(٣٤)	معدل البطالة في الاردن	١٤٤
(٣٥)	الموازنة العامة للحكومة الاردنية	١٤٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملخص

اثر سعر صرف الدينار الاردني
على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاردن
١٩٧٤ - ١٩٩٤م

اشراف
الاستاذ الدكتور وديع الشرايحة

اعداد
عادل العلي

انخفضت قيمة الدينار الأردني في نهاية عام ١٩٨٨ بشكل كبير، الا أن ذلك لم يكن مفاجئاً لأحد، فالاقتصاد الأردني يواجه ظروفاً اقتصادية وسياسية وعسكرية صعبة منذ نشأته، لأن موقعه كدولة مواجهة، وقلة موارده الاقتصادية وعدم كفايتها لإعداد البنية التحتية او تنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية أجبر الأردن على استدانة مبالغ ضخمة من الخارج ارهقت كاهل الاقتصاد الأردني. كما أن تتابع الهجرات القسرية الى الأردن نتيجة للظروف السياسية والعسكرية في العالم العربي ساهم في زيادة مديونية الأردن الخارجية. وساهم في تعميق العجز في الميزان التجاري الأردني تحقيق المستوردات الاردنية معدلات نمو أعلى من معدلات نمو الصادرات. اضف الى ذلك ان الاقتصاد الاردني من الاقتصاديات الحساسة حيث يتأثر هذا الاقتصاد بالركود العالمي، وقد تأثر به في بداية الثمانينات مما أحدث تراجعاً في تحويلات العاملين في الخارج وخصوصا في منطقة الخليج العربي. كما تراجعت موجودات البنك المركزي من الذهب والعملة الأجنبية. وتمثل هذه العوامل مجتمعة جذور الأزمة الاقتصادية التي واجهت الأردن في نهاية عام ١٩٨٨.

وهدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس أثر انخفاض قيمة الدينار الأردني على الميزان التجاري الأردني وعلى الاسعار المحلية والمديونية الخارجية والاستهلاك الغذائي، وقد تكونت من خمسة فصول شكل اولها الإطار العام للدراسة ووضح الثاني نشأة الاقتصاد الأردني وخصائصه وتطور سعر صرف الدينار الاردني. وتناول الفصل الثالث تعريف سعر الصرف وأهميته والعوامل المؤثرة فيه مع التعرض لأزمة عام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٨٨ مع بيان أسبابها. أما الفصل الرابع فتناول تحليل انحدار لبيان أثر انخفاض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن. وأما الفصل الخامس فتحدث عن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

وكان من أبرز هذه النتائج:

١- أن أزمة الدينار الأردني في نهاية عام ١٩٨٨ لم تكن مفاجئة وانما كانت نتيجة لتراكم العديد من المشكلات الاقتصادية.

٢- أن أغلب مدخلات الإنتاج في الاقتصاد الاردني مستوردة من الخارج وأحيانا يصعب إنتاجها محليا مثل النفط.

٣- ان الصادرات والمستوردات الأردنية تعاني من عدم الاستقرار بسبب التركز الجغرافي والسلعي للصادرات والمستوردات الاردنية.

وأما أبرز التوصيات فهي:

١- ضرورة العمل على تقليل حساسية الاقتصاد الاردني للظروف المحيطة وذلك عن طريق التقليل من الديون الخارجية، ومعالجة العجز المزمن في الميزان التجاري الاردني.

٢- ضرورة العمل على استقرار سعر صرف العملة وتدعيم الثقة بها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١-١) مقدمة:

تعتبر دراسة سعر الصرف من الدراسات المهمة في الاقتصاد الأردني وذلك ان بعض الدول المتقدمة اصبحت تستخدم سياسة سعر الصرف لتحسين تجارتها الخارجية.

فالتجارة الخارجية مثلاً أصبحت في الوقت الحاضر هدفا تسعى معظم الدول لتحقيقه. وتستخدم دول العالم المتقدم سعر الصرف - أحياناً - لزيادة حصتها في السوق العالمي. ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة وتقع هذه الدراسة في خمسة فصول يتضمن أولها إطارها العام، ويتناول الثاني نشأة الاقتصاد الأردني وتطوره، والعوامل المؤثرة فيه. أما الفصل الثالث فيتضمن الإطار النظري للدراسة، اذ يعرّف سعر الصرف ويبين أهميته والعوامل المؤثرة فيه. ثم يتعرض الفصل الثالث للأزمة الاقتصادية التي مر بها الأردن في نهاية عام ١٩٨٨.

وأجرى الباحث في الفصل الرابع تحليل انحدار في محاولة لمعرفة أثر تخفيض قيمة العملة على: الميزان التجاري، والأسعار المحلية، والمديونية الخارجية. وأما الفصل الخامس فيتضمن النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة واهم التوصيات التي أوصت بها تلك الدراسة.

(١-٢) مبررات البحث ومشكلته:

(١-٢-١) مبررات البحث

يعتبر سعر صرف العملة أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في حركة النشاط الاقتصادي في الأردن. وانطلاقاً من الدور المهم الذي يلعبه هذا المتغير في تحديد وضع الميزان التجاري والاستهلاك الغذائي والمديونية الأردنية بات من الضروري القيام بتحليل أثر تغير سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مع التركيز على فترة الانخفاض الحاد في قيمة الدينار الأردني نتيجة التعويم في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١-٢-٢) مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الملحة التي تطرح باستمرار على الساحة الاقتصادية الأردنية، وأهمها:

١- ما هو أثر تذبذب أسعار صرف العملة على المديونية الخارجية والأسعار المحلية؟

٢- ما هو أثر تذبذب أسعار صرف العملة على الميزان التجاري الأردني؟

(١-٢-٣) أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى تحقيق العديد من الأمور من ضمنها ما يلي:

١- التعرف على أسباب انخفاض قيمة الدينار عام (١٩٨٨) وآثار ذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن.

٢- التعرف على العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف في الأردن.

٣- التعرف على السياسات الحكومية المتعلقة بتحديد سعر الصرف، واختبار قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة.

(١-٢-٤) الفرضيات

يعتمد هذا البحث على العديد من الفرضيات، ومن أهمها:-

١- إن مرونة المستوردات الأردنية تجاه سعر صرف العملة ضعيفة وقد ادى ذلك الى عجز مزمن ومتزايد في الميزان التجاري نتيجة انخفاض سعر صرف العملة.

٢- إن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على مدخلات الإنتاج المستوردة، وإن عملية الإحلال بين المدخلات المحلية والأجنبية محدودة.

٣- إن هناك علاقة بين تخفيض سعر صرف العملة وعجز الميزان التجاري الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١-٣) منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث في عرض وتحليل البيانات وفي تقييمها وتفسيرها على المنهجين: الوصفي والإحصائي القياسي، فقد أُعدت الجداول الإحصائية والتي تبين أسعار صرف العملة، والميزان التجاري، والاستهلاك الغذائي، والمديونية الأردنية.

وسيتم استخدام النماذج القياسية والتحليل الإحصائي في التعامل مع هذه البيانات بما يخدم أهداف الدراسة بالطرق والمعايير العلمية والموضوعية، وسيستخدم في هذا البحث العديد من النماذج القياسية.

والنموذج الذي سيستخدم هو نموذج الإنحدار البسيط والمتعدد حيث

1- $\text{Ln exports} = B_0 + B_1X_1 + B_2Y + B_3F$

حيث:

صادرات الاردن بالاسعار الثابتة	exports :
سعر صرف العملة	X_1 :
الناتج المحلي العالمي بالاسعار الثابتة	Y :
نسبة الاسعار المحلية/ الاسعار العالمية	F :

2- $\text{Ln imports} = B_0 + B_1X + B_2\text{Ln } F$

حيث:

المستوردات الاردنية بالاسعار الثابتة	imports :
معلمات النموذج	B_0 , B_1 , B_2 :
سعر صرف العملة	X_1 :
حاصل قسمة الاسعار المحلية/ الاسعار العالمية	F :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3- $LnT = B_0 + B_1X_1 + B_2Y + B_3Ln\ F$

حيث:

العجز في الميزان التجاري الاردني	T :
معلمات النموذج	B_0 , B_1 , B_2 :
سعر صرف العملة	X_1 :
الناتج المحلي العالمي	Y :
حاصل قسمة الاسعار المحلية/ الاسعار العالمية	F :

(١-٣-١) تعريف إجرائي للمصطلحات

تتكرر في هذه الدراسة عدة مصطلحات، ويقصد بكل منها المعنى الوارد إزاءه وذلك على النحو التالي:

١- سعر صرف العملة: عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية (دولار).

٢- مستوى النشاط الاقتصادي: مستوى النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

٣- مرونة الطلب على الصادرات: درجة استجابة الطلب على الصادرات المحلية نتيجة تغير سعر صرف العملة.

٤- مرونة الطلب على الواردات: درجة استجابة الطلب على الواردات نتيجة تغير سعر صرف العملة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١-٤) الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع سعر الصرف ومن هذه الدراسات دراسة وليد السمهوري (اثر تغير سعر صرف الدينار الاردني على ميزان التجارة الاردني) *

وبينت هذه الدراسة اثر سعر الصرف على الميزان التجاري فقط بينما دراستي تتناول اثر سعر الصرف على اكثر من متغير من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل المديونية الخارجية، والاستهلاك الغذائي، والاسعار المحلية.

وهناك دراسة ثانية لـ عاطف حسن النقلي بعنوان تعويم اسعار الصرف دراسة تحليلة في ضوء التجربة الحديثة للنظام النقدي الدولي **

تحدثت هذه الدراسة عن نظام سعر الصرف في اغلب دول العالم مثل امريكا وعن سياسات البنك المركزي في ظل تعويم اسعار الصرف.

دراسة ثالثة لـ Sebastian EDWARDA and peter J. بعنوان

Devaluation, Relative prices and International Trade.

وقد اقتصرت هذه الدراسة على بيان اثر تخفيض قيمة العملة والاسعار النسبية على التجارة الخارجية.

وهنا دراسة رابعة لـ JONATHAN D. OSTRY بعنوان The Balance of Trade, Terms of Trade and Real Exchange Rate وهذه الدراسة تهتم بالميزان التجاري وشروط التبادل الدولي وسعر الصرف الحقيقي.

---

* رسالة ماجستير باشراف الدكتور طالب عوض، الجامعة الاردنية ١٩٩٤.

** رسالة دكتوراة اشراف الدكتور احمد جامع، جامعة الزقازيق ، مصر .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

نشأة الإقتصاد الأردني وتطوره

(٢-١) المقدمة

(٢-٢) تطور سعر صرف الدينار الأردني

(٢-٣) خصائص الإقتصاد الأردني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣-١) المقدمة

يتشكل اقتصاد الدولة، أي دولة، من جوانب عديدة: زراعي وصناعي وتجاري. ولكي يُفهم اقتصادها لا بد من معرفة الجذور التاريخية لهذا الاقتصاد، والعوامل التي أثرت فيه. ومن هنا كانت معرفة المراحل المختلفة التي تعاقبت على الأردن أمراً ضرورياً لفهم اقتصاده، وفهم العوامل التي أثرت في هذا الاقتصاد سلباً أو إيجابا.

ويمكن تمييز سبع مراحل مر بها الأردن منذ فترة الحكم العثماني حتى عام ١٩٩٤، وسيعرض هذا الفصل تلك المراحل، والتطورات النقدية خلالها، وكذلك أسباب المديونية الأردنية، وكيفية زيادتها حتى أصبحت مشكلة حقيقية ذات تأثير بالغ على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وسيعرض هذا الفصل أيضاً نشأة سعر صرف الدينار، وخصائص الاقتصاد الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مراحل تطور الإقتصاد الأردني

(٢-١-١) المرحلة الأولى من بداية الحكم العثماني حتى عام ١٩٥١:

كان الاردن جزءاً من الدولة العثمانية، ولم تكن تلك الدولة تولي أي اهتمام بالتنمية الإقتصادية، وإنما كان اهتمامها - وخاصة في القرن التاسع عشر - منصرفاً إلى جمع الضرائب من الشعب بطريقة عشوائية لا تقوم على أساس مالي أو علمي، مما دفع المؤرخين إلى وصف عهد العثمانيين بأنه "عهد دفع الخراج وضرب الكرباج". (شرايحة، ١٩٦٨).

وغني عن القول أن دفع الضرائب بهذا الأسلوب إنما يعيق الأفراد عن الإستثمار، لأن الفرد يشعر أن اغلب الإيراد الذي سيحققه سيذهب دون جدوى، إذ كانت الضرائب تدفع إما على أساس الأسرة الواحدة، او على أساس ما يملك الشخص من أراض، أو على أساس الشجرة من أشجار الزيتون، او الدالية من كروم العنب. (شرايحة، ١٩٦٨).

وكان المجتمع في تلك الفترة يتصف بالبدائية والتخلف في الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، وكان لذلك أثر واضح في تخلف البنية التحتية من طرق مواصلات وخدمات صحية وتعليمية الأمر الذي أثر سلبيا على التجارة الداخلية والخارجية وعمل على إبقاء النظام القائم كما هو.

وكان القطاع الزراعي في تلك الفترة هو العمود الفقري للاقتصاد الأردني، وكان هذا القطاع متخلفاً، يستخدم أساليب بدائية، ويعتمد على الموارد المائية التقليدية والأمطار، ولم يكن يهدف إلا لسد الاحتياجات المحلية، وإن زاد شيء من ذلك فإن انعدام الطرق أو عدم صلاحية الموجود منها كان يحول دون تبادل الفائض الزراعي إلا على مستوى محلي محدود.

٤٨٠٦١٩

ولم يكن القطاع الصناعي أحسن حالا، إذ كانت الصناعات في الأردن تتركز على إنتاج ما تحتاجه الزراعة من وسائل بدائية، وتمثل هذا القطاع في حرف يدوية تقليدية بسيطة كانت تحاول تلبية ما يحتاجه المجتمع الزراعي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأردن حصة من دخل فلسطين الجمركي يتناسب وكميات البضائع المستوردة للأردن، وهذا يعني تشجيع السلع الاستهلاكية ذات المنشأ الفلسطيني او المستوردة لفلسطين والمعاد تصديرها للأردن، وإعطاءها أفضلية في السوق الأردني اذا ما تنافست مع السلع المشابهة لها والمستوردة من بلدان أخرى. كما تم الاتفاق على إعفاء السلع الزراعية المصدرة من الأردن عن طريق ميناء حيفا للخارج من رسوم الترانزيت، وكان لهذا الإتفاق الاثر المباشر على اقتصاد شرق الأردن حيث شجع على التوسع في الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة المساحات المزروعة. وفي الوقت نفسه نمت الصناعات الإستهلاكية في فلسطين وتطورت، وأما في الأردن فلم تقم صناعة تذكر لاعتماده على السلع الفلسطينية. وتم التبادل التجاري بين الأردن وفلسطين على هذا الأساس، وقد ساعد على ذلك النقد الموحد بين البلدين (شرايحه، ١٩٦٨). وفرضت سلطات الانتداب الضرائب لزيادة إيراداتها وتمويل نفسها، وكان تحقيق هذا الهدف من أهم ما دفع سلطات الانتداب إلى التوسع في تقديم الخدمات للناس أصحاب البلد الأصليين. وفي عام ١٩٢٨ فرضت لأول مرة ضريبة جديدة مباشرة على البيوت والأراضي ضمن حدود البلدية لتحل محلّ الضريبة القديمة التي كانت مفروضة من قبل العثمانيين والمسماة ضريبة العقار.

وحتى الدخل الشخصي لم يعف من الضرائب، وكانت هذه الضرائب تجبى من الموظفين الذين يعملون برواتب ومن المسؤولين وافراد الجيش العربي. وقد أعفي من الضريبة أول ٦٠ جنيهاً فلسطينياً في السنة، أما الزيادة على ذلك فكانت تفرض عليها ضريبة بنسبة ١٥٪. (حمارنة، ١٩٩٢) .

وطرأ على القطاع الزراعي بعض التحسن، وتم إنشاء مصرف زراعي في تلك الفترة ولكن لم تكن لديه موجودات كبيرة تسمح باعطاء القروض للملاكين للقيام بالاستثمارات اللازمة لتنمية القطاع الزراعي، فضلاً عن ان المصرف كان يعطي القروض بفائدة عالية بلغت ٩٪ تقريباً .

ولم يتطور القطاع الصناعي أيضاً، وإنما ظل بدائيا يقتصر على بعض الصناعات اليدوية والحرف المحلية من حدادة ونجارة وخياطة. ولم تعرف البلاد المصانع او المعامل في هذه الفترة. وقد حدد قانون رخص الصناعات والمهن لعام ١٩٣٤ الصناعات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمهن في البلاد بالمصارف وشركات النقل والبيوت التجارية وبيع السيارات والماكنات التجارية والطواحين والمعاصر .

واقتصرت المصانع خلال فترة الانتداب البريطاني على مصنعين للتبغ وثلاثة معامل للتقطير اثنين منها في السلط والثالث في الفحيص. وكان اهتمام هذه المصانع بإنتاج النبيذ والعرق والكونياك من العنب المحلي (حمارنة، ١٩٩٢). بالاضافة الى بعض مصانع المشروبات الغازية والبسكويت والبلاط. وهذه الصناعات لم تساهم في الاقتصاد الوطني إلا بشكل محدود جداً.

وبعد احتلال جزء من الضفة الغربية عام ١٩٤٨ من قبل اسرائيل برزت مشكلات عنيفة أخذت تهدد الوضع الاقتصادي في الأردن. ولا سيما ان الاقتصاد الأردني الجديد لم يكن في حالة تكامل إذ كان اقتصاد كل من الأردن وفلسطين يعتمد الزراعة. والصناعة المحدودة في فلسطين التي سيطر عليها اليهود.

ويمكن تلخيص المشكلات التي واجهت الاقتصاد الأردني في المرحلة الأولى بما يلي:

- **مشكلة الأرض:** تغطي الصحراء ما نسبته ٨٢,٥٪ من مساحة الأردن، وهذه الصحراء تمتاز بشتاء قصير وصيف حار طويل وأمطار قليلة، وبالتالي يصعب على دولة مثل الأردن المحدودة الإمكانات أن تستغل هذه المساحات الشاسعة القليلة الإنتاج بطبيعتها.

- **مشكلة السكان:** كانت أغلبية سكان الأردن من البدو الرحل وشبه الرحل وسكان الريف. ومعظم هؤلاء السكان لم تكن لديه الفكرة الكاملة عن كيفية العمل الصناعي مثلاً او إدارة المنشآت الصناعية. ولذلك اعتمدوا على الزراعة البدائية وتربية الماشية كأساس للمعيشة. وتفاقمت هذه المشكلة عندما تضاعف عدد السكان في عام ١٩٥١ ثلاث مرات، إذ شكل ذلك ضغطاً كبيراً على الأردن، لأن زيادة السكان بهذا الشكل لم تواكبها زيادة في الموارد كما لم يكن بالإمكان التوسع في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وزاد الأمر سوءا هجرة عدد كبير من العمال المدربين الذين كانوا يعملون في ميناء حيفا، وكانوا يمتلكون خبرة واسعة، إذ لم يتسن لهم مجال للعمل في الأردن مما زاد نسبة البطالة فيه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **مشكلة الخط الحربي:** احتاج الخط الحربي الطويل بين الحدود الأردنية والحدود الاسرائيلية الى موارد مالية ضخمة لتعزيز الجيش الموجود لحمايته. فهذا الخط يبلغ طوله ٦٦٠كم، وهو بحاجة إلى حماية يقظة سواء من الجيش المقابل أم من المهربين الذين سببوا للاقتصاد الأردني هزات عنيفة، لقد كان هذا الخط يستنزف ١/٩ الدخل القومي، ويأخذ قسطاً كبيراً من الموازنة السنوية. وبسببه فقد الأردن خطوط مواصلاته الخارجية البرية والبحرية والجوية التي كانت تصل الأردن بالعالم الخارجي عبر فلسطين، كما فقد الأردن الخطوط السلكية واللاسلكية وميناء حيفا الذي يعتبر من أكبر موانىء البحر المتوسط لاستيراد وتصدير البضائع.

وقد دفع ذلك الأردن إلى الارتباط بميناءي بيروت والعقبة مما شكل عبئا جديداً يتمثل في زيادة النفقات بسبب بعد الميناءين، مما أدى الى زيادة أسعار السلع المعروضة في السوق دون أن تكون هناك زيادة في الدخل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفلسطينيين الذين هاجروا إلى الأردن لم يدخلوا معهم اكثر من عشرة ملايين جنيه، اما تقدير السيد علي الدجاني بأن المبلغ الذي تم ادخاله كان حوالي عشرين مليون جنيه فلسطيني فتقدير مبالغ فيه فلو دخل الأردن عشرون مليون جنيه فعلاً في تلك الفترة لأصبح ذلك المبلغ بمثابة بئر نفط تدر على الأردن دخلاً سنوياً ضخماً. ولساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية. ولكن معظم أغنياء فلسطين لم يقيموا في الأردن ولا هاجروا إليه، وإنما ذهبوا الى مصر ولبنان واوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يأت إلى الأردن سوى الفئات الفقيرة على الأغلب، التي تقاسمت مع الشعب الأردني رغيف الخبز. وهذه المشكلة أو المشكلات السابقة أثرت على مسيرة التنمية في الأردن لفترة طويلة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢-١-٢) المرحلة الثانية: ١٩٥٢-١٩٦٦

تميزت هذه المرحلة بالاهتمام ببناء البنية التحتية وتقويتها وكان للقطاع العام الدور الكبير في هذا المجال، إذ إن أغلب مشاريع البنية التحتية لا تهدف الى الربح المباشر. وقد اعتمد الأردن في تمويل هذه المشاريع على المساعدات والقروض الخارجية كما اعتمد عليها لبناء قدراته العسكرية. (خطة التنمية ٨٦-٩٠).

ويلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع خلال هذه المرحلة، إذ يبين الجدول رقم (١) أن هذا الناتج كان عام ١٩٥٢- بالأسعار الجارية - (٩٧.٢) مليون دينار، وارتفع الى (١٤٩,٦) مليون دينار عام ١٩٦٠، واستمر في الارتفاع الى أن وصل الى (٢٣٥) مليون دينار عام ١٩٦٦. وبلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٦٦ حوالي (٦,٧٪)، كما تطور الناتج القومي الإجمالي حيث ازداد من (٩٧,٤) مليون دينار عام ١٩٥٢ الى (١١٩,٢) مليون دينار عام ١٩٥٦، واستمر بالزيادة الى أن وصل الى (٢٣٩,٢) مليون دينار عام ١٩٦٦. أما الاستهلاك فقد بينت الإحصاءات ارتفاع الإنفاق على الاستهلاك الكلي (العام + الخاص) بالأسعار الجارية من (٥٣,١) مليون دينار عام ١٩٥٢ الى (١٨٨,٨) مليون دينار عام ١٩٦٦ أي بمعدل نمو سنوي (٩,٥٪). وقد تذبذب استهلاك القطاع العام خلال هذه المرحلة ما بين (١٩,٨٪-٢٥,٩٪) من المجموع الكلي للاستهلاك، وبلغت نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (١١١,٥٪) للفترة (١٩٥٢-١٩٦٦). وتعزى هذه الزيادة في الاستهلاك الى زيادة عدد سكان الأردن الناجمة عن حرب ١٩٤٨.

وفي مجال التجارة الخارجية ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من (١,٣) مليون دينار بالأسعار الجارية عام ١٩٥٢ الى (٨,٨) مليون دينار عام ١٩٦٦، وقد أسهمت صادرات الفوسفات والمنتوجات الصناعية في هذه الزيادة الكبيرة من مجمل الصادرات بينما انخفضت مساهمة المنتوجات الزراعية لتبلغ ما يقارب (٤٦,٦٪) عام ١٩٦٦.

أما المستوردات فارتفعت قيمتها من (١٧,٢) مليون دينار عام ١٩٥٢ الى (٦٨,٢) مليون دينار عام ١٩٦٦، وبلغت نسبة المستوردات الاستهلاكية ٤٦٪ عام ١٩٦٦. ويلاحظ أن الميزان التجاري الأردني اتسم بالعجز؛ فقد بلغت نسبة العجز الى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٣٢,٢٪) وهذا يعزى الى زيادة المستوردات من الآلات والمعدات الضرورية للمشاريع التنموية وعجز الناتج المحلي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية (خطة التنمية ٨٦-٩٠).

وحدثت تطورات نقدية مهمة في القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل في الأردن خلال هذه المرحلة، كان أبرزها إنشاء البنك المركزي الأردني ليقوم بمهامه مثل مراقبة البنوك، والعملة الأجنبية، وتنظيم الائتمان، والاهتمام بالشؤون النقدية. وقد ازداد عدد البنوك التجارية خلال الفترة من (٣) بنوك عام ١٩٥٢ الى (٩) بنوك عام ١٩٦٦، وازدادت فروع هذه البنوك من (١٣) فرعاً الى (٧٠) فرعاً، كما أنشئت مؤسسات متخصصة في الإقراض، مثل: مؤسسة الإقراض الزراعي، وبنك الإنماء الصناعي، ومؤسسة الإسكان. أما عرض النقد فقد ازداد خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٦٦) بنسبة بلغت ٩٪ سنوياً وانخفضت مساهمة الودائع تحت الطلب الى عرض النقد بمفهومه الضيق (النقد المتداول + ودائع تحت الطلب) من ٤٨٪ عام ١٩٥٢ الى ٤٦٪ عام ١٩٦٦. (خطة التنمية ٨٦-٩٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢-١-٣) المرحلة الثالثة: (١٩٦٧-١٩٧٢)

تميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار الاقتصادي الذي نجم عن حرب ١٩٦٧ مع اسرائيل، الأمر الذي أدى الى زيادة الاهتمام بالجانب الدفاعي (الانفاق العسكري). أضف الى ذلك عدم الاستقرار السياسي داخل الأردن، وشيوع الفوضى (١٩٦٨-١٩٧١) وفقدان الأردن للضفة الغربية، وحرمانه من موارده الاقتصادية (شرايحة، ١٩٦٨). وهذه الظروف أدت أيضاً إلى الهجرة القسرية حيث نزح عشرات الألوف من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية. وأثرت هذه الاوضاع بمجملها على المناخ الاستثماري في الأردن، واضطربت السياسات الاقتصادية بشكل ملحوظ. ويبين الجدول رقم (٢) أن الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق اتسم بالتذبذب، فكان في عام ١٩٦٧ (٢٢٥,٦) مليون دينار ثم تراجع الى (٢٠٠,٤) مليون دينار عام ١٩٦٨، أي أنه تراجع بمعدل (١١,٢٪)، ثم تزايد الى أن وصل (٢٨١,٦) مليون دينار عام ١٩٧٢. وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٣,٨٦٪). أما الناتج القومي بالأسعار الجارية فقد تذبذب أيضا حيث بلغ عام ١٩٦٧ (٢٢٩,٩) مليون دينار وانخفض الى (٢٠٥,٧) مليون دينار عام ١٩٦٨، ثم ازداد الى (٢٨٥,٧) مليون دينار عام ١٩٧٢. وبلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة حوالي (٣,٧٪). أما الميزان التجاري فبالنظر الى جدول رقم (٤) نجد ان المستوردات لعام ١٩٦٧ بلغت (٥٥) مليون دينار وازدادت الى (٦٧) مليون دينار عام ١٩٦٩، واستمر هذا الارتفاع الى أن وصل الى (٩٥) مليون دينار عام ١٩٧٢. وأما الصادرات فبلغت عام ١٩٦٧ (١٠) مليون دينار وازدادت الى (١٢) مليون دينار عام ١٩٧٢، وبلغت (١٤) مليون دينار عام ١٩٧٣. وعلى الرغم من الزيادة في الصادرات الوطنية إلا أن المستوردات زادت بنسبة أكبر وذلك لاعتماد الأردن وبشكل كبير على المستوردات لسد احتياجات مشاريع التنمية، والاستهلاك المحلي المتزايد، وتغطية احتياجات المهاجرين قسريا من الضفة الغربية. وترتب على ذلك تزايد مستمر في عجز الميزان التجاري، إذ بلغ عام ١٩٦٧ (٤٥) مليون دينار ثم وصل الى (٥٥) مليون دينار عام ١٩٦٩، واستمر بالتزايد الى أن وصل الى (٨٢) مليون دينار. وكان معدل العجز عام ١٩٧٢ حوالي (٢٠,١٪)، وكانت نسب العجز الى الناتج المحلي الإجمالي تتزايد سنة تلو الأخرى إذ بلغت عام ١٩٦٧ (١٩,٩٪) ثم زادت الى (٢٢,٣٪) عام ١٩٦٩ ثم الى (٢٩,٣٪) عام ١٩٧٢ وأما الإنفاق على الاستهلاك العام والخاص فقد شكل نسبة عالية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من الناتج المحلي الاجمالي حيث تشير البيانات الى أن نسبة الإنفاق على الاستهلاك الكلي بلغت حوالي (١١٨,٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية طيلة المرحلة، وهذه النسبة تعد كبيرة، وتدل على أن هناك زيادة في الانفاق على الاستهلاك مقارنة مع الاستثمار الذي لم تزد نسبته من الناتج المحلي الاجمالي على (١٧,٢٪) وهذا يعود الى عدم الاستقرار الداخلي والمواجهات مع اسرائيل. ويلاحظ من النسب السابقة أن الاستثمار سالب. وكانت تغطية العجز فيه تتم عن طريق الاقتراض من الداخل او من الخارج او عن طريق الهبات. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن العلاقة بين الاستثمار في الأردن وسعر الفائدة هي علاقة طردية وليست عكسية كما هو الحال في النظرية الاقتصادية. [١]

التطورات النقدية:

وشهدت هذه الفترة (١٩٦٧-١٩٧٢) زيادة في عرض النقد بمفهومه الضيق من (٧٥,٢) مليون دينار عام ١٩٦٧ الى (١١٥) مليون دينار عام ١٩٧٢ أي بمعدل نمو سنوي (٨,٩٪). كما ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (عرض النقد ع١+ شبه النقد). من ٩٤ مليون دينار عام ١٩٦٧ الى (١٤٦,٥) مليون دينار عام ١٩٧٢ (اي بمعدل نمو سنوي ٩,٣٪). وقد ساهم في ارتفاع عرض النقد الزيادة في الموجودات الأجنبية الناتجة عن المساعدات العربية، وزيادة الإنفاق الحكومي، والرغبة في اكتناز الدينار الأردني في الضفة الغربية، إضافة إلى التوسع في الائتمان المحلي. ورافق ذلك أيضا الزيادة في المستوى العام للأسعار. وعلى الرغم من هذه الزيادة فقد انخفضت نسبة الودائع تحت الطلب الى مجموع عرض النقد من (٣١,٥٪) عام ١٩٦٧ الى ٢٩,٢٪ عام ١٩٧٢ في حين ارتفعت مساهمة شبه النقد الى عرض النقد بمفهومه الواسع (ع٢) من ٢٠٪ الى ٢١,٥٪ خلال الفترة نفسها (خطة التنمية ٨٦-٩٠).

---

(١) انظر دراسة محمد الجعفري "سياسة سعر الفائدة واثرها على المتغيرات الاقتصادية في الاردن وكذلك دراسة خليل حماد وزكية مشعل "تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية" مجلة ابحاث اليرموك العدد ٢، ١٩٨٦ ص١٦٧--ص١٩١".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢-١-٤) المرحلة الرابعة: (١٩٧٣-١٩٨٠)

تميزت هذه المرحلة عن المراحل السابقة بحدوث الطفرة النفطية خلالها، وذلك بعد حرب رمضان ١٩٧٣، وازدياد عائدات النفط للدول الخليجية المنتجة للنفط، وبالتالي زيادة حجم المساعدات والقروض المقدمة للأردن. وقد ساعد ذلك بشكل عام على التوسع في برامج التنمية لتلك الدول الأمر الذي ادى الى ازدياد الطلب على العمالة الأردنية، وبالتالي ازدياد تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج. وبالمحصلة ازدادت القدرات التمويلية في الأردن لمشاريع التنمية، التي بدأت بالتوسع في ظل الظروف الملائمة، حيث استقر الوضع العسكري والأمني نسبياً. ويوضح جدول رقم (١١) المتعلق بالاستهلاك الوسيط والاستثمار الكلي بالأسعار الجارية أن حجم الاستثمار ارتفع من (١٩٣,٤) مليون دينار عام ١٩٧٦ الى (٢٧٧,٩) مليون دينار عام ١٩٧٧ ثم الى (٤٣٣) مليون دينار عام ١٩٨٠ وبلغ معدل نمو الاستثمار في عام ١٩٨٠ (٣٩,٧٪). وهذا يدل على زيادة حجم الاستثمار خلال هذه الفترة. وبالنظر الى جدول رقم (٦) نجد أن الاستهلاك الكلي بلغ (٦٢٢,٩) مليون دينار عام ١٩٧٦ وشكل ما نسبته (١١٣,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وازداد الاستهلاك الكلي حتى وصل الى (١٢٧٠,٧) مليون دينار عام ١٩٨٠ وحقق الاستهلاك الكلي معدل نمو بلغ (٧,٥٪) للعام نفسه، وشكل ما نسبته (١٠٧,٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من تذبذب نسبة الإستهلاك الكلي من الناتج المحلي الإجمالي الا أن هذه الفترة اتسمت بتحسن أداء الاقتصاد ككل، وازدياد معدلات النمو الاقتصادي نظراً لملاءمة الظروف.

وأصبحت التجارة الخارجية تلعب دوراً فاعلاً وتنموياً في النشاط الإقتصادي وخاصة أن القاعدة الإنتاجية الصناعية او الزراعية لم تكن قادرة على تغطية الطلب العام على السلع الاستهلاكية، يضاف الى ذلك أن الأردن بلد مستورد أكثر منه مُصدر، فبالنظر الى جدول رقم (٤) نجد أن المستوردات بلغت (١٠٨) ملايين دينار عام ١٩٧٣ والصادرات (١٤) مليون دينار، وبلغ العجز في الميزان التجاري حوالي ٩٤ مليون دينار. وقد شكل العجز ما نسبته (٣٠,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية واستمرت الاستيرادات بالتزايد الى أن وصلت عام ١٩٧٨ الى (٤٥٨) مليون دينار والصادرات الى (٦٤) مليون دينار والعجز في الميزان التجاري الى (٣٩٤) مليون دينار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مشكلاً ما نسبته (٥٠,٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي. وفي عام ١٩٨٠ بلغت المستوردات (٧١٥) مليون دينار وبلغت الصادرات (١٢٠) مليون دينار، وبلغ العجز في الميزان التجاري الأردني (٥٩٥) مليون دينار. ويعزى الارتفاع في قيم الصادرات والمستوردات الى تحسن أسعارها في عام ١٩٨٠، فعلى صعيد الصادرات حدث تحسن عام في أسعار وكميات معظم أصناف البضائع المصدرة للخارج وبالأخص التحسن الذي طرأ على أسعار المواد الخام غير الصالحة للأكل التي ارتفعت بنسبة (٣٧,٦٪) وزادت كمياتها بنسبة (٣٢,٢٪).

ويبين الجدولان رقم (٧، ١٥) معدلات النمو لكل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وعرض النقد، حيث كان معدل نمو عرض النقد اعلى من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (باستثناء سنوات قليلة) حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لعام ١٩٧٥ (٧,٣٪) في حين بلغ معدل نمو عرض النقد ع١ (٣٠,٢) ومن خلال ملاحظة الرسم البياني المرفق نجد أن معدلات النمو كانت في زيادة ونقصان أي حالة تذبذب وفي عام ١٩٨٠ بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي (٧,٧٪) في حين بلغ معدل نمو عرض النقد (ع١) (٢٥,٨٪).

وقد سجلت جميع أصناف المستوردات زيادة متفاوتة في أسعارها كان أعلاها تلك الزيادة التي حققتها أسعار مواد الوقود المعدني ومواد التشحيم التي بلغت ٦٢٪ تقريباً. (البنك المركزي، ١٩٨٠) .

وحقق عرض النقد الضيق (ع١) خلال هذه المرحلة نمواً ملحوظاً، إذ يبين الجدول رقم (١٥) والجدول رقم (١٦) أنه ارتفع من (١٧٢) مليون دينار عام ١٩٧٤ الى (٥٩٤,٨) مليون دينار عام ١٩٨٠ أي بمعدل نمو سنوي بلغ (٢٢,٨٪) وكان معدل نمو الودائع تحت الطلب أسرع من نمو النقد المتداول لدى الجمهور، فنمت الودائع بمعدل سنوي بلغ (٢٨,١٪) بينما بلغ معدل النمو السنوي للنقد المتداول لدى الجمهور (٢٠,١٪) ويعود ذلك الى ارتفاع الودائع تحت الطلب مما يعكس زيادة في الوعي المصرفي وانتشار العادات المصرفية لدى المواطنين، هذا بالإضافة الى تحسن فعالية الجهاز المصرفي. أما عرض النقد بمفهومه الواسع (ع٢) فيلاحظ انه ارتفع من (١٤٦,٥) مليون دينار عام ١٩٧٢ الى (٩٨٤,٨) مليون دينار عام ١٩٨٠ أي بمعدل نمو سنوي بلغ (٢٦,٩٪)،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويعكس هذا المعدل حقيقة، هي أن شبه النقد كان ينمو بمعدلات أعلى من معدلات نمو عرض النقد الضيق (ع١)، وهذا يعود الى تزايد الوعي الإدخاري لدى الجمهور بالإضافة الى السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي وهي سياسة تشجيع المدخرات. (خطة التنمية ٨٦-٩٠).

وبملاحظة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة الاساس ١٩٨٥ نجد أن معدل نمو الناتج الحقيقي خلال هذه الفترة كان اقل من معدل نمو عرض النقد ع١ حيث بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي لعام ١٩٧٦ (١٢,٧٪) في حين بلغ معدل نمو عرض النقد (ع١) (٢٣,٦٪)، وفي عام ١٩٨٠ كان معدل نمو الناتج الحقيقي (٧,٧٪) في حين بلغ معدل نمو عرض النقد (ع١) (٢٥,٧٪).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣-١) المديونية الأردنية

بدأ الاردن بالاستدانة منذ نشأته وكانت بريطانيا في عهد الانتداب هي مصدر الإقراض الذي استخدم لإقامة البنية التحتية للأردن.

واستمر الاردن بالاقتراض خلال الستينات وأوائل السبعينات من عدة جهات وليس من مصدر واحد، إذ لجأ الى الإقتراض من الدول العربية والأجنبية والمؤسسات الدولية، ودخل في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات الأسواق المالية الدولية حيث أخذ يقترض من البنوك التجارية الدولية (النابلسي، ١٩٩٢).

وقد لجأ الأردن الى الاقتراض بحكم ظروفه الصعبة، فموارده الاقتصادية المحدودة لم تكن كافية لتمويل مشاريع البنية التحتية او تنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بالاضافة الى موقع الاردن الحساس كدولة مواجهة مع إسرائيل الأمر الذي تطلب الحفاظ على مستوى معقول من القدرة العسكرية.

لقد كانت تلك هي العوامل التي شكلت جذور أزمة المديونية الأردنية، كما أن الأردن تأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية التي يمكن اعتبارها من أسباب المديونية الأردنية ايضاً، ويتمثل ذلك في شيوع نظم التجارة الدولية غير العادلة، وارتفاع مستويات التضخم، وتقلب أسعار صرف العملات الدولية. هذا بالإضافة الى أوضاع الاقتصاد الأردني المتمثلة في:

١- العجز في ميزان المدفوعات، هذا العجز الذي زاد من (٢٩١,٢) مليون دينار أردني عام ١٩٨٠ الى (٣٩٨,٨) مليون دينار عام ١٩٨٩.

٢- العجز المزمن في الميزان التجاري الأردني.

٣- نقص المساعدات العربية للأردن عن ما هو مقرر لها، فقد تقرر في مؤتمر القمة العربي في بغداد عام ١٩٧٨ أن تقدم الدول العربية مساعدة للأردن تبلغ (١٢٥٠) مليون دولار أمريكي للفترة (١٩٧٩-١٩٨٩) وذلك لتمكينه من التخلص من المشكلات التي واجهته نتيجة للحرب العربية - الاسرائيلية مما دفع الأردن الى التخطيط لبرامج عالية النفقات (TAHA, 1992). ولكن تأثر اقتصادات الدول العربية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالظروف الدولية دفع هذه الدول الى خفض مساعداتها للأردن، إذ كان لانخفاض أسعار النفط عالمياً أثر واضح ليس على الدول المصدرة له فحسب، وإنما على الأردن ايضاً. وقد انعكس هذا الوضع كذلك على حصيلة الصادرات الأردنية الى هذه الدول، بالإضافة الى تراجع حوالات العاملين في الخليج العربي. وكان لأزمة الدينار الأردني في نهاية عام ١٩٨٨ دور كبير في مضاعفة حجم المديونية الخارجية الأردنية مرات عديدة.

ولكن هل استثمر الأردن الأموال المقترضة من الخارج بالشكل المطلوب؟؟

لقد بالغ الأردن بشكل او بآخر بالاقتراض من الخارج، وشكلت القروض التي حصل عليها أزمة يمكن أن تعد خانقة بالنسبة للاقتصاد الأردني.

لقد كانت مديونية الأردن الداخلية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٠) عالية، وهذا ما يتضح من الجدول رقم (١٣)، وهذه المديونية استمرت بالتزايد سنة بعد الاخرى، وبلغت معدلات نمو عالية فقد كانت عام ١٩٧٣ (٤٩,٧٦) مليون دينار ثم ازدادت لتصل الى (٩٧,٨٢) مليون دينار عام ١٩٨٠ وبلغ معدل نموها (٣١,٦٪) وشكلت ما نسبته (١٦,٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية.

وبالنظر الى الجدول رقم (١٢) نجد أن الأردن استدان من الخارج خلال هذه الفترة (١٩٧٣-١٩٨٠) مبلغ (١٥٢٢,٤) مليون دينار، وهذا يعد رقماً كبيراً، الا أن طبيعة الفترة التي تمثل بداية استئناف المسيرة التنموية وعملية التخطيط الاقتصادي بعد أن تعطلت بسبب حرب حزيران عام ١٩٦٧ وما تلاها من أحداث داخلية عام ١٩٧٠ كانت تحتاج الى موارد مالية ضخمة لاستئناف عملية البناء والاستمرار بالمسيرة التنموية. وكانت مصادر هذه القروض متنوعة، من الحكومات الأجنبية والعربية ومؤسسات الإقراض الدولية والإقليمية، والمصارف الأجنبية. وبلغ الدين العام الخارجي لعام ١٩٧٣ (٦٨،٣) مليون دينار وشكلت هذه الديون ما نسبته (٢٢,١٪) من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ١٩٧٦ بلغ الدين العام الخارجي (١٣٢,٦) مليون دينار وبلغ معدل نموه (٢٢,٧٪) وشكل ما نسبته (٢٤,٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ثم ازدادت هذه القروض لتصل الى (٣٨٥,٨) مليون دينار عام ١٩٨٠ بمعدل نمو بلغ (٢٤,٧٪)، وقد شكلت ما نسبته (٣٢,٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢-١-٥) المرحلة الخامسة: ١٩٨١- ١٩٨٥

حدثت في الأردن خلال السبعينات تطورات اقتصادية نتيجة لزيادة المساعدات والقروض، وزيادة تحويلات العاملين في الخارج وبالتحديد في دول الخليج العربي، ونتيجة لذلك توسعت فرص الاستثمار في الأردن إلا أن الظروف تبدلت خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ولم تعد مواتية لزيادة الاستثمارات، فقد ركد الاقتصاد عالمياً، وانخفضت اسعار النفط نسبياً، وبالتالي نقصت تحويلات العاملين الأردنيين في دول الخليج العربي من (٤١٥) مليون دينار عام ١٩٨١ الى (٣٦٤) مليون دينار عام ١٩٨٢ ثم الى (٢٩٠) مليون دينار عام ١٩٨٥. وبلغت نسبة التراجع في هذه التحويلات خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٥) (٢٠٪). (خطة التنمية ٨٦-٩٠) أضف الى ذلك ظهور اتجاهات قد تعد سلبية فيما يتعلق بالاستهلاك الترفي، واستيراد أنماط استهلاكية غير ملائمة تمثلت في استقدام أعداد كبيرة من العمال العرب والأجانب هذا فضلاً عن الظروف السياسية في العالم العربي حيث وقعت الحرب اللبنانية، والحرب العراقية - الايرانية.

لقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨١ - كما يبين الجدول رقم (٧)- (١٦٩٤,٧) مليون دينار، وبلغ معدل نموه (٧,١٪). ثم ازداد الناتج المحلي الإجمالي الى (١٨٦٠,٣) مليون دينار عام ١٩٨٣ ثم الى (٢٠٢٠,٢) مليون دينار عام ١٩٨٥ وبمعدل نمو لعام ١٩٨٥ (٢,٨٪). وبلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٥) حوالي ٥٪. أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد أصبح (١٤٦٩,٣) مليون دينار عام ١٩٨١ وحقق معدل نمو بلغ (٢٤,٥٪) للعام نفسه، وازداد الى (١٩٨١,٤) مليون دينار عام ١٩٨٤ وحقق معدل نمو بلغ (٨,٤٪) كما اظهره جدول رقم (٢).

أما الاستهلاك الكلي فقد بلغ عام ١٩٨١ (١٥٩٧,٨) مليون دينار وبمعدل نمو (٢٥,٧٪) ثم ازداد إلى (٢٣٢٦) مليون دينار عام ١٩٨٥ وبمعدل نمو بلغ (٦,٥٪). وأما الاستهلاك الوسيط فيبين جدول رقم (١١) أنه بلغ (١٣٧٣,١) مليون دينار عام ١٩٨١ وشكل ما نسبته (٩٣,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وازداد الى (١٨٤٩,٥) مليون دينار عام ١٩٨٤ وشكل ما نسبته (٩٣,٣٪) من الناتج المحلي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإجمالي بالأسعار الجارية، ثم تراجع الاستهلاك الوسيط في عام ١٩٨٥ الى (١٧٩٥,٤) مليون دينار وشكل ما نسبته (٨٨,٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية يلاحظ من جدول رقم (٥) أن المستوردات الوطنية بلغت عام ١٩٨١ (١٠٤٧,٥) مليون دينار وشكلت ما نسبته (٧١,٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي، بينما بلغت الصادرات الوطنية لعام ١٩٨١ بالأسعار الجارية (١٦٩,٠) مليون دينار وشكلت ما نسبته (١١,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي عام ١٩٨٢ بلغت المستوردات الوطنية (١١٤٢) مليون دينار وبلغت الصادرات الوطنية للعام نفسه (١٨٥,٥) مليون دينار. ثم حدث تراجع عام ١٩٨٣ في كل من الصادرات والمستوردات؛ فقد بلغت المستوردات (١١٠٣,٣) مليون دينار وبلغت الصادرات الوطنية (١٦٠) مليون دينار.

ويعزى هذا التراجع الى أسباب أهمها:

أ- تراجع طلب الدول العربية المجاورة وخاصة النفطية على صادرات الأردن الزراعية والصناعية التحويلية بسبب الانخفاض في عائدات النفط، بالإضافة الى زيادة منافسة دول أخرى كتركيا لصادرات الأردن الزراعية بوجه خاص.

ب- تراجع قيمة صادرات الفوسفات لانخفاض الطلب العالمي عليها نظراً لظروف الركود الإقتصادي، وقد أدى انخفاض الطلب على الفوسفات الى انخفاض أسعاره بنسبة (١٣,١٪) عن عام ١٩٨٢.

جـ- تأثر صادرات الأردن الى العراق بعد توقف حربه مع ايران، حيث انخفضت هذه الصادرات بنسبة (٦٠,٩٪). (البنك المركزي، ١٩٨٣).

ويعزى تراجع المستوردات الأردنية عام ١٩٨٣ الى عوامل منها توقعات المستوردين المتحفظة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، وفي عام ١٩٨٥ بلغت قيمة الصادرات الوطنية (٢٥٥,٣) مليون دينار وشكلت ما نسبته (١٢,٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي، أما المستوردات الوطنية فبلغت (١٠٧٤) مليون دينار وشكلت ما نسبته (٥٣,٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى ارتفاع قيمة المستوردات الوطنية الى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شراء طائرتي ركاب مدنيتين بالإضافة الى زيادة المستوردات من السوق العربية المشتركة وخاصة العراق. (البنك المركزي، ١٩٨٣) أما العجز في الميزان التجاري الأردني فبلغ عام ١٩٨١ (٨٧٨,٥) مليون دينار وشكل ما نسبته (٥٩,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وازداد هذا العجز عام ١٩٨٣ حيث بلغ (٩٤٣,٣) مليون دينار وشكل ما نسبته (٥١,٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن هذا العجز تراجع عام ١٩٨٥ الى (٨١٩,١) مليون دينار وشكل ما نسبته (٤٠,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى تراجع العجز في عام ١٩٨٥ الى التطورات التي شهدتها الصادرات والمستوردات في عام ١٩٨٥. (البنك المركزي، ١٩٨٥).

أما الاستثمار الكلي لعام ١٩٨١ فقد بلغ (٦٦٦,٨) مليون دينار وشكل ما نسبته (٤٥,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتراجع في عام ١٩٨٣ الى (٥٨٩,٨) مليون دينار وشكل ما نسبته (٣٢,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ثم استمر بالتراجع الى أن وصل الى (٤١٤,٩) مليون دينار عام ١٩٨٥ وشكل ما نسبته (٢٠,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويعود هذا التراجع الى الركود الاقتصادي الذي شهدته المنطقة.

التطورات النقدية:

يبين الجدولان (١٥) و (١٦) التطورات النقدية خلال هذه الفترة ويتضح منهما أن عرض النقد (ع١) ازداد من (٥٩٤,٨) مليون دينار عام ١٩٨٠ الى (٨٧٨,٤) مليون دينار عام ١٩٨٤ وتراجع عام ١٩٨٥ ليصل الى (٨٤٨,٢) مليون دينار، وبذلك كانت الزيادة السنوية لعرض النقد (ع١) خلال الفترة (٧,٤٪). إن زيادة عرض النقد خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٤) تعود الى زيادة النقد المتداول لدى الجمهور حيث ارتفعت نسبته الى عرض النقد (ع١) من (٥٩,١٪) عام ١٩٨٠ الى (٦٢,٧٪) عام ١٩٨٥ محققا بذلك زيادة سنوية بلغت (٨,٦٪) وهي أعلى من معدل زيادة عرض النقد ع١ للفترة (١٩٨١-١٩٨٥)، بينما بلغت زيادة الودائع تحت الطلب السنوية للفترة (١٩٨١-١٩٨٦) (٥,٤٪) وصاحب انخفاض معدل زيادة الودائع تحت الطلب ارتفاع معدل زيادة الودائع الآجلة إذ بلغت (٢١,٤٪) سنوياً خلال الفترة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتشير الأرقام الى أن حجم الودائع تحت الطلب في الوقت الذي انخفض فيه من (٣٥٣,٤) مليون دينار عام ١٩٨٣ الى (٣٤٧,٩) مليون دينار عام ١٩٨٤ و (٣١٦,٤) مليون دينار عام ١٩٨٥ فإن أرقام الودائع الآجلة قد ازدادت بشكل كبير حيث ارتفعت من (٧٤٥,٧) مليون دينار عام ١٩٨٥ محققة بذلك زيادة سنوية خلال العامين (١٩٨٤، ١٩٨٥) بلغت (١٧,٣٪) الأمر الذي أدى الى ارتفاع عرض النقد (ع٢) من (٩٨٤,٨) مليون دينار عام ١٩٨٠ الى (١٨٧٤,٨) مليون دينار عام ١٩٨٥ محققة زيادة سنوية بلغت (١٣,٧٪). وبمقارنة معدلات نمو عرض النقد (ع١) مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسنة الأساس ١٩٨٥ نجد أن معدل نمو الناتج الحقيقي لعام ١٩٨١ (٧,١٪)، في حين بلغ معدل نمو عرض النقد ع١ (١٧,٩٪). وفي عام ١٩٨٥ كان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل نمو عرض النقد حيث بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي (٢,٨٪) بينما بلغ معدل نمو عرض النقد (-٣,٤). ويعزى هذا التراجع الى انخفاض حجم الودائع تحت الطلب.

المديونية الداخلية والخارجية

بلغت المديونية الداخلية للأردن في عام ١٩٨١ (٢٣١,٦) مليون دينار بينما بلغ معدل النمو (١٧٪) وشكل ما نسبته (١٥,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وفي عام ١٩٨٤ ازداد الدين الداخلي الى (٣٤٢,٦٧) مليون دينار وبلغ معدل نموه (١١,٣٪) وشكل ما نسبته (١٧,٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي وكانت هذه القروض على شكل سندات تنمية حكومية.

أما المديونية الخارجية فبلغت عام ١٩٨١ (٥٤٠,٩) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (٤٠,٢٪). وقد شكلت هذه المديونية ما نسبته (٣٦,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وازدادت هذه القروض لتصل الى (١٠٥٤,٧) مليون دينار عام ١٩٨٥ وشكلت ما نسبته (٥١,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى النمو السريع للمديونية الخارجية مع بداية الثمانينات الى تدهور البيئة الدولية فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، واشتداد انعكاسات أزمة الكساد التضخمي على أداء الاقتصاد المحلي. (النابلسي، ١٩٩٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢-١-٦) المرحلة السادسة: (١٩٨٦- ١٩٩٠)

تميزت هذه المرحلة بظهور ازمة الدينار الأردني وتبني برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٨٩-١٩٩٣) الذي حقق نجاحاً في العام الأول الا انه توقف عن التنفيذ في عام ١٩٩٠ بسبب أزمة الخليج التي أثرت بشكل واضح على الاقتصاد الأردني، فقد تم قطع المساعدات العربية، وأغلقت أسواق الخليج أمام الصادرات الأردنية، وعاد الكثير من الأردنيين العاملين في الخليج العربي. (البنك المركزي، ١٩٩٠).

وبملاحظة جدول رقم (٧) نجد أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ (٢١٦١,٩) مليون دينار عام ١٩٨٦ وحقق معدل نمو بلغ (٧,١٪) ثم تزايد الناتج المحلي الإجمالي الى (٢٢٢٤,٥) مليون دينار عام ١٩٨٧ وحقق معدل نمو بلغ (٢,٩٪).

وتراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٨ الى (٢١٨٣,٣) مليون دينار، وكان معدل تراجعه (١,٨٪). واستمر هذا التراجع الى (١٨٨٩,٦) مليون دينار عام ١٩٨٩ بمعدل (١٣,٥٪)، ونتج عن هذا الوضع انخفاض حجم الطلب الكلي بسبب تناقص المساعدات العربية وانخفاض مستوى حوالات العاملين في الخارج بالاضافة الى نقص حجم الصادرات. (البنك المركزي، ١٩٩٠) وبملاحظة جدول رقم (٣) نجد أن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بلغ لعام ١٩٨٦ (٢١٦٣,٦) مليون دينار وازداد الى (٢٢٠٨,٦) مليون دينار عام ١٩٨٧، واستمر في الزيادة الى أن وصل الى (٢٦٦٨,٣) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو بلغ (١٢,٥٪). وبلغ متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة (١٩٨٦-١٩٩٠) ما يقارب (٨,٨٪). أما الاستثمار فبلغ - كما يبين الجدول رقم (١١)- (٤٤٤,٣) مليون دينار، وشكل ما نسبته (٢٠,٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي، ثم ازداد الاستثمار الى (٥١٥,٦) مليون دينار عام ١٩٨٧ مشكلاً ما نسبته (٢٣,٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي. واستمر بالزيادة الى أن وصل الى (٨٥٠,٢) مليون دينار الأسعار الجارية وشكل ما نسبته (٣١,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي. وتعزى زيادة الاستثمار في عام ١٩٩٠ الى استقرار سعر صرف العملة الاجنبية بعد الأزمة التي تعرض لها، حيث إن استقرار سعر صرف العملة يعد من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار. (قموة ١٩٩٢)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الاستهلاك الكلي فقد بلغ – كما يبين الجدول رقم (٦) – (٢٢٨٤,٧) مليون دينار عام ١٩٨٦، وفي عام ١٩٨٧ تراجع الى (٢٢٥٦,٤) مليون دينار وكان معدل تراجعه (١,٢٪)، وقد شكل ذلك ما نسبته (١٠٢,٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. الا أن الاستهلاك الكلي بدأ بالتزايد منذ عام ١٩٨٩ حيث بلغ (٢٢٥٣,٩) مليون دينار بالأسعار الجارية وحقق معدل نمو بلغ (١,١٪) وشكل ما نسبته (٩٥,١٪) من الناتج المحلي الإجمالي ثم تزايد الى أن وصل (٢٦٤٠٣) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو (١٧,١٪) وشكل ما نسبته (٩٨,٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي. وتعزى زيادة الاستهلاك عام ١٩٩٠ على عام ١٩٨٩ إلى التأثر بظروف حرب الخليج بعد عودة أعداد كبيرة من العاملين في الخليج العربي الى الأردن.

وأما الاستهلاك الوسيط فقد بلغ عام ١٩٨٦ – كما يبين جدول رقم (١١) (١٦٥١,٢) مليون دينار بالأسعار الجارية، وشكل ما نسبته (٧٦,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تزايد الى (٢٤١٠,٥) مليون دينار عام ١٩٨٩ وشكل ما نسبته (١٠١,٦٪) من الناتج المحلي.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية بلغت قيمة المستوردات الوطنية عام ١٩٨٦ – كما يبين جدول رقم (٥) – (٨٥٠) مليون دينار بالأسعار الجارية وشكلت ما نسبته (٣٩,٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت الصادرات للعام نفسه (٢٢٥,٦) مليون دينار وشكلت ما نسبته (١٠,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

وتزايدت المستوردات الوطنية فبلغت عام ١٩٨٩ (١٢٣٠) مليون دينار وشكلت ما نسبته (٥١,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي وفي عام ١٩٩٠ تزايدت ايضا وبلغت (١٧٢٥) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (٦٤,٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي. وتعزى زيادة المستوردات هذه الى عودة ما يقارب من (٣٠٠) الف عامل على الأردن ترتب على عودتهم تزايد معدلات الإستهلاك المحلي وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني. وكذلك الحال بالنسبة للصادرات فإن قيمها ارتفعت ففي عام ١٩٨٩ بلغت (٥٣٤,١) مليون دينار وشكلت ما نسبته (٢٢,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي، الا أن معدل نمو المستوردات كان أكبر من معدل نمو الصادرات. وفي عام ١٩٩٠ وصلت الصادرات الى (٦١٢,٢) مليون دينار وشكلت ما نسبته (٢٢,٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي. ويتصف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هيكل الصادرات بارتفاع درجة التركز السلعي حيث مثلت الصادرات من المواد الخام (٦٠٪) من مجمل الصادرات الوطنية خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٢) (خطة التنمية، ٩٣-٩٧).

أما العجز في الميزان التجاري الأردني بالأسعار الجارية فقد ظل في تزايد مستمر حيث بلغ عام ١٩٨٦ (٦٢٤,٦) مليون دينار وشكل ما نسبته (٢٨,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تزايد الى (١١٣٣,٦) مليون دينار عام ١٩٩٠، وشكل ما نسبته (٤١,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي. وتعزى هذه الزيادة الى عدم مواكبة نمو المستوردات للنمو في الصادرات الوطنية. فقد أدى ارتفاع قيمة المستوردات الأردنية وخصوصاً في عام ١٩٩٠ إلى زيادة قيمة المستوردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية بما نسبته (١٠٤,٣٪) مقارنة بعام ١٩٨٩، هذا بالإضافة الى انعكاسات حرب الخليج على الأردن التي أدت الى زيادة الطلب على المواد الغذائية لتلبية الاحتياجات الإضافية للعائدين الى الأردن، وكذلك ارتفاع كلفة الشحن والتأمين في المنطقة بسبب ظروف الحرب. (البنك المركزي، ١٩٩٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التطورات النقدية:

شهدت هذه المرحلة زيادة في عرض النقد (ع١) فقد بلغ معدل نمو (ع ١) في عام ١٩٨٦ (٥,٧٪) إذ ازداد عرض النقد (ع١) من (٨٩٧,١) عام ١٩٨٦ الى (٩٧٩,٨) مليون دينار عام ١٩٨٧. وتركز ارتفاع عرض النقد في النقد المتداول لدى الجمهور الذي ارتفع بنسبة (٩,٢٪) في حين تراجعت الودائع تحت الطلب بنسبة ١,١٪ . وكذلك ارتفع عرض النقد (ع٢) من (٢٠٧٢,٤) مليون دينار الى (٢٣٧٢,٢) مليون دينار عام ١٩٨٧ وحقق (ع٢) معدل نمو بلغ (١٠,٥٪) عام ١٩٨٦. وتركز ارتفاع الكتلة النقدية خلال عام ١٩٨٦ في شبه النقد الذي ارتفع بنسبة (١٤,٥٪). وفي عام ١٩٩٠ استمر البنك المركزي في تبني سياسة نقدية ترتكز بشكل رئيسي على تحقيق معدل نمو في السيولة يؤمن الإستقرار المرغوب للنشاط الاقتصادي، وكان نمو عرض النقد (ع٢) في عام ١٩٩٠ متدنياً، حيث بلغ (٥,٩٪) مقابل (١٢,٥٪) عام ١٩٨٩، وقد تركز الانخفاض في شبه النقد الذي سجل معدل نمو نسبته (٢,٨٪) فقد مقابل (١٢,٥٪) عام ١٩٨٩. وسجل عرض النقد (ع١) معدل نمو بلغ عام ١٩٩٠ (١٠,١٪) مقابل (١١,٦٪) عام ١٩٨٩. وقد جاء معدل نمو عرض النقد (ع١) نتيجة لارتفاع معدل نمو النقد المتداول لدى الجمهور بمقدار (١٥,٥٪) وانخفاض معدل نمو الودائع تحت الطلب الى (١,١٪) عام ١٩٩٠. وهذه التطورات تعكس تفضيل الجمهور للنقد المتداول على حساب الودائع خاصة في ظل ظروف حرب الخليج. (البنك المركزي، ١٩٩٠)

وبمقارنة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسنة الأساس ١٩٨٥ مع معدل نمو عرض النقد (ع١) نجد أن معدل نمو عرض النقد أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ١٩٨٧ (٢,٩٪) بينما بلغ معدل نمو عرض النقد (ع١) (٩,٢٪).

وفي عام ١٩٩١ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (١,٨٪) في حين بلغ معدل نمو عرض النقد (١١,٦٪).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المديونية الداخلية والخارجية

بلغت المديونية الداخلية الأردنية عام ١٩٨٦ كما توضحها الجداول (١٣،١٢) (٤١٤,٩) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (١٢٪)، وقد شكلت ما نسبته (١٩,٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية. وازدادت هذه المديونية لتصل الى (١٠٣٧,٤) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو بلغ (٤,٢٪) بنسبة (٣٨,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي. وتعزى هذه الزيادة الى طبيعة المرحلة، وهي فترة الثمانينات حيث انخفض سعر النفط فأثر ذلك على حجم المساعدات العربية للأردن.

أما المدينوبة الخارجية للفترة (١٩٨٦-١٩٩٠) فتضاعفت مرات عديدة، وهذا يعود الى ظروف الفترة حيث انخفض سعر صرف الدينار الأردني. وكان لذلك أثر واضح على المديونية الخارجية الأردنية التي تأثرت بتغيرات سعر صرف الدينار الأردني أكثر من تأثر المديونية الداخلية.

لقد بلغت المديونية الخارجية عام ١٩٨٦ (١١١٠,٧) مليون دينار وشكلت ما نسبته (٥١,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وفي عام ١٩٨٩ بلغت (٥٤٠٩,٤) مليون دينار وشكلت ما نسبته (٢٢٨٪) من هذا الناتج، وفي عام ١٩٩٠ وصلت الى (٦٠٥٢,٥) مليون دينار بنسبة (٢٢٦,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي. وتضخم الرقم الى هذا الحد يعود الى فقدان الدينار الأردني لـ (٥٧٪) من قيمته في نهاية عام ١٩٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢-١-٧) المرحلة السابعة: ١٩٩١-١٩٩٤

استمرت معاناة الأردن - خلال هذه المرحلة من آثار أزمة الخليج التي كان انعاكسها واضحاً على الإقتصاد الأردني. ويبين الجدول رقم (٧) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام ١٩٩١ بلغ (١٩٤٢,٨) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١,٨٪) ثم ازداد الى (٢٥٢٧,١) مليون دينار عام ١٩٩٤ وبمعدل نمو (٥,٩٪)، وبملاحظة جدول رقم (٣) نجد أن الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية بلغ في عام ١٩٩١ (٨٥٥١) مليون دينار وحقق معدل نمو بلغ (٧٪). وقد استمر هذا الناتج بالزيادة الى أن بلغ (٤١٩٠,٦) مليون دينار في عام ١٩٩٤ وحقق معدل نمو بلغ (٩,٩٪).

ويعزى هذا التطور في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق معدلات نمو موجبة للسنوات ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤ على التوالي الى الأداء المتميز لكل من قطاعي النقل والاتصالات والصناعات التحويلية، هذا بالاضافة الى مواصلة تنفيذ الإجراءات والتدابير الإصلاحية الهادفة إلى التخلص من الإختلالات الهيكلية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني (البنك المركزي، ١٩٩٤). أما الاستهلاك الكلي (العام والخاص) فيبين الجدول رقم (٦) أنه بلغ عام ١٩٩١ (٢٧٨١,٦) مليون دينار ومعدل نمو بلغ (٥,٣٪) وشكل ما نسبته (٩٧,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ثم تزايد هذا الإستهلاك ووصل الى (٣٦٨٨,٥) مليون دينار في عام ١٩٩٤ وحقق معدل نمو بلغ (٣,١٪)، وشكل ما نسبته (٨٨,١٪) من الناتج المحلي الاجمالي. أما الاستهلاك الوسيط فقد بلغ عام ١٩٩١ (٢٧٦٩,١) مليون دينار بالأسعار الجارية، وشكل ما نسبته (٩٦,٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي. وازداد هذا الاستهلاك الى (٣٦٤٣,٩) مليون دينار وشكل ما نسبته (١٠٤,٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي. وبملاحظة الاستهلاك الكلي نجد أن معدل نموه انخفض في عام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٣ حيث بلغ معدل نموه في ١٩٩٣ (٤,١٪) وفي عام ١٩٩٤ (٣,١٪) وانعكس ذلك على نسبته من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك حدث تزايد في نسبة الإدخارات الوطنية من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن انخفاض معدل الاستهلاك الكلي أحدث تحسناً في جانب الإدخارات الوطنية. أما الاستثمار بالأسعار الجارية فقد بلغ عام ١٩٩١- كما يوضح جدول رقم (١١) - (٧٣٨,٥) مليون دينار وشكل ما نسبته (٢٥,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ازداد الى (١٢٠٨,٨) مليون دينار عام ١٩٩٢ وشكل ما نسبته (٣٤,٦٪) من الناتج. واستمر الإستثمار بالتزايد الى أن وصل الى (١٥١٦,٣) مليون دينار عام ١٩٩٤ وشكل ما نسبته (٣٦,١٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

وبلغ معدل نمو الاستثمار في عام ١٩٩٤ (٦,٥٪) ومعدل نمو (١٧,٦٪) في عام ١٩٩٣. ويعزى هذا التراجع في معدل نمو الإستثمار في عام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٣ الى حالة الترقب التي سادت أوساط المستثمرين انتظارا لنتائج العملية السلمية في المنطقة. (البنك المركزي، ١٩٩٤).

أما التجارة الخارجية فيبين الجدول رقم (٥) أن الصادرات بلغت عام ١٩٩١ (٥٩٨,٦) مليون دينار بالأسعار الجارية وشكلت ما نسبته (٢٠,٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وحققت معدل نمو بلغ في العام المذكور (٩,١٪). ثم ازدادت الصادرات الى (٦٩١,٣) مليون دينار بالأسعار الجارية وشكلت ما نسبته (١٨,٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي وحققت معدل نمو بلغ (٤,٣٪) عام ١٩٩٣.

وبلغت الصادرات عام ١٩٩٤ (٧٩٣,٩) مليون دينار بنسبة (١٨,٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو بلغ (١٥,١٪) . وأما المستوردات فبلغت عام ١٩٩١ (١٧١٠) ملايين دينار وشكلت ما نسبته (٥٩,٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي ثم زادت الى (٢٣٦٢) مليون دينار عام ١٩٩٤ بنسبة (٥٦,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وحققت تراجعا عن عام ١٩٩٣ بمعدل (٣,٧٪). وبلغ العجز في الميزان التجاري في عام ١٩٩١ (١١١١,٩) مليون دينار وشكل ما نسبته (٣٨,٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي، ثم تزايد العجز في عام ١٩٩٣ عن عام ١٩٩١ اذ بلغ (١٧٦٣) مليون دينار وشكل ما نسبته (٤٦,٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي. الا أن هذا العجز تراجع في عام ١٩٩٤ إلى (١٥٦٨,٧) مليون دينار، وبلغت نسبة التراجع عن العام السابق (١٣,٩٪)، وشكل ما نسبته (٣٧,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

وتدل قراءة الأرقام السابقة على أن الصادرات كانت في تزايد، ويعزى ذلك الى زيادة تصدير السلع الاستخراجية كالفوسفات والبوتاس، وكذلك زيادة التصدير من الصناعات الكيماوية كالأدوية والمنتجات البلاستيكية بالإضافة الى الألبسة، حيث أنشئت عدة مشاريع استثمارية خلال عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات. (عطية، ١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكانت المستوردات في تزياد أيضاً خصوصا خلال الأعوام ١٩٩١-١٩٩٣ ويعزى ذلك الى زيادة حجم الطلب في السوق المحلي على المستوردات منذ عام ١٩٩٠ بسبب عودة عشرات الآلاف من المغتربين الأردنيين من الخارج. وبسبب إقامة عدد كبير من المشاريع الاستثمارية التي تعتمد بصورة كبيرة على المدخلات الصناعية المستوردة (عطية، ١٩٩٢). وفي عام ١٩٩٤ حدث تراجع في المستوردات يعزى الى الإرتفاع الكبير في مستوردات السلع الرأسمالية خلال عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣ بالاضافة الى تأجيل قرارات الاستيراد انتظاراً لتخفيض الرسوم الجمركية، وتلاشي أثر الزيادة غير الطبيعية الناجمة عن عودة الأردنيين في السنوات التي تلت أزمة الخليج. (البنك المركزي، ١٩٩٤). وهذا اثر بالنهاية على العجز في الميزان التجاري، وأدى الى التحسن إذ حدث تراجع بالعجز في الميزان التجاري بلغ معدله في عام ١٩٩٤ (١٣,٩٪).

التطورات النقدية:

ازداد عرض النقد. (ع١) في هذه المرحلة من (١٦٠٠,٤) مليون دينار عام ١٩٩١ الى (١٧١٦,١) مليون دينار عا ١٩٩٢ محققاً معدل نمو بلغ (١١,٦٪). وتعود زيادة عرض النقد ع١ في عام ١٩٩١ الى زيادة الودائع تحت الطلب حيث نمت بمعدل (٤٢,٥٪) بينما تراجع النقد المتداول بمعدل (١,٣٪). وسجل عرض النقد (ع ٢) زيادة حيث ازداد من (٣١٢٢,٦) مليون دينار عام ١٩٩٠ الى (٣٧١٧,٥) مليون دينار عام ١٩٩١ وحقق (ع٢) معدل نمو بلغ (١٩,١٪) مقارنة مع (٥,٩٪) عام ١٩٩٠. وتعزى هذه الزيادة الى نمو شبه النقد بمعدل (٢٥,٢٪) عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٤ بلغ معدل نمو (ع٢) (٥,٩٪) مقابل (٩,٢٪) عام ١٩٩٣. أما عرض النقد الضيق (ع١) فقد تراجع عام ١٩٩٤ وبمعدل (٤,٩٪). ويعزى هذا التراجع الى تراجع الودائع تحت الطلب بنسبة (١٤,٦٪) ونمو النقد المتداول بنسبة (٢,٤٪) فقط.

وبمقارنة بسيطة مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما هو في جدول رقم (٧) نجد أن معدل نمو الناتج الحقيقي لعام ١٩٩٣ (٥,٨٪) في حين بلغ معدل نمو عرض النقد (ع١) (٧,١). أما في عام ١٩٩٤ فقد كان معدل نمو الناتج الحقيقي أكبر من معدل نمو عرض النقد حيث بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي (٥,٩٪)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المديونية الداخلية والخارجية

وبلغت المديونية الداخلية في عام ١٩٩١ (١٠٦١,٧) مليون دينار وبمعدل نمو (٢,٣٪). وشكلت هذه المديونية ما نسبته (٣٧,٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وفي عام ١٩٩٤ ازدادت المديونية الداخلية الى (١١٨١,٣) مليون دينار محققة معدل نمو بلغ (٣,٢٪)، وشكلت ما نسبته (٢٨,١٪) من الناتج المحلي الاجمالي.

أما المديونية الخارجية فقد حققت خلال هذه الفترة، ولأول مرة في تاريخ الأردن الحديث معدلات نمو سالبة، أي أنها في تراجع حيث بلغت المديونية الخارجية لعام ١٩٩١ (٥٥١٦,٨) مليون دينار، وكان معدل تراجعها عن العام السابق (٨,٨٪)، وقد شكلت ما نسبته (١٩٣,٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. واستمر الدين الخارجي بالتراجع الى أن وصل الى (٤٦١٢,٦) مليون دينار وبمعدل تراجع بلغ (٤,٧٪) يشكل ما نسبته (١١٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا التراجع في الديون الخارجية الى توجه الأردن نحو جدولة العديد من ديونه، بالإضافة الى شطب جزء كبير منها وخاصة ديون الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم شطب ما يعادل (٢٩٥) مليون دينار من أمريكا وفرنسا وبريطانيا. (البنك المركزي، ١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣-٣) تطور سعر صرف الدينار الاردني

يتطلب الحديث عن نشأة سعر صرف الدينار الأردني عودة إلى التاريخ الاقتصادي الأردني؛ وجذور هذا الاقتصاد وبداياته، ففي فترة الحكم العثماني كان النقد المتداول هو الليرة التركية، والذهب، والقطع المعدنية كالمجيدي، والبشلي، والمتليك، وغيرها.

وبعد هذه الفترة خضع الأردن للانتداب البريطاني، وأسس مجلس النقد الفلسطيني الذي أصدر أوراق النقد الفلسطينية لاستعمالها في شرق الاردن وفلسطين، وبعد إعلان الأردن مملكة، مستقلة عام ١٩٤٦ بدأ التفكير بإصدار نقد وطني.

ولكن اليهود احتلّوا عام ١٩٤٨ جزءاً من فلسطين، وبدأت الإرهاصات لتوحيد الضفتين، وظل الجنية الفلسطيني متداولاً في الأردن والجزء المتبقي من فلسطين، وكان يعادل الجنية الإسترليني. (قندح، ١٩٨٩)

وصدر القانون المؤقت للنقد الأردني رقم ٣٥ لعام ١٩٤٩، وتشكل مجلس النقد الأردني، وكان هو السلطة النقدية الوحيدة في الأردن، إلا أن دوره لم يتعد الاحتفاظ بموجودات استرلينية مقابل الدنانير الأردنية المصدرة. (عبد الفتاح، ١٩٩٠)

وتم طرح الدينار الأردني للتداول في ١٩٥٠/٧/١ بينما توقف تداول الجنية الفلسطيني في المملكة اعتبار من ١٩٥٠/٩/٣٠، اذ تم تحديد مدة أقصاها ثلاثة شهور لاستبدال النقد الاردني الجديد بالنقد الفلسطيني. (ابو الشعر، ١٩٩٠)

وتجدر الإشارة هنا الى أن الدينار الأردني يعادل جنيها استرلينيا واحدا، والجنية الاسترليني كان يعادل (٢,٨) دولار امريكي وكانت قيمته الذهبية (٢,٤٨٨٢٨) غرام من الذهب. ولما كان الأردن عضوا في المنطقة الإسترلينية في ذلك الوقت فإن مجلس النقد الأردني كان ملزماً بالاحتفاظ بموجودات استرلينية كغطاء للدينار بنسبة لا تقل عن ١٠٠٪ من قيمة التداول، بحيث يصبح النقد المصدر قابلا للدفع بالاسترليني طبقا لقاعدة التبادل الإسترليني. (قندح، ١٩٨٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمتتبع لميزانيات مجلس النقد السنوية منذ نشأته يجد أن الأرصدة الاسترلينية كانت تغطي نحو ١١٠٪ من النقد الأردني. (ابو الشعر، ١٩٩٠)

وبعد هذه الفترة تم تأسيس البنك المركزي الأردني في عام ١٩٦٤، وكان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو استقرار سعر صرف الدينار الأردني، وضمان قابليته للتحويل محلياً وخارجياً. (البنك المركزي، ١٩٦٤-١٩٨٥)

وأصبح البنك المركزي يقوم بالأعمال التي كان يقوم بها مجلس النقد الأردني، كما حافظ البنك على الاتفاق المسبق مع صندوق النقد الدولي الذي انضم الأردن الى عضويته بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٩، ويلزم هذا الاتفاق كل دولة عضو في الصندوق إعلان أسعار تعادل عملتها بالذهب او بالدولار، ولذلك احتفظ البنك بسعر تعادل الجنية الاسترليني بالذهب كقيمة ذهبية للدينار الأردني (٢,٤٨٨٢٨ غرام من الذهب) مع الحفاظ على حدود التذبذب المسموح بها حول سعر التعادل المعلن.

وسعر التعادل لا يعني سعر الصرف بمفهومه الحالي لأن سعر التعادل لا يتحدد بوساطة العرض والطلب كسعر صرف، ولكنه سعر رسمي اتفاقي وضعت أسسه في اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي IMF التي عقدت في بلدة بريتون وودز في نيو هامشير في امريكا عام ١٩٤٤. (الزهد، ١٩٩٢)

وبقي سعر صرف الدينار الأردني مثبتاً بالجنية الإسترليني الى أن قامت الحكومة البريطانية في ١٩٦٧/١١/١٨ بتخفيض الجنية الاسترليني، وقد نجمت عن ذلك خسارة كبيرة للأردن، اذ انخفضت قيمة موجوداته من الاسترليني بالدينار، وقدرت هذه الخسارة بـ (٦,٤٣) مليون دينار أردني، مع أن البنك المركزي لم يجر تخفيضاً مماثلا في قيمة الدينار الأردني بدليل أن الدينار أصبح يعادل جنيها استرلينيا وثلاثة شلنات بدلا من جنية واحد. (البنك المركزي، ١٩٧٧)

ونتيجة للخسارة الكبيرة التي تعرض لها الأردن قام البنك المركزي بوقف تثبيت الدينار بالجنية الإسترليني، وتم ربطه بالدولار الامريكي والذهب بسعر صرف دينار اردني مقابل (٢,٨) دولار أمريكي. واستمر هذا الوضع الى أن قررت الولايات المتحدة الأمريكية وقف تحويل الدولار الى ذهب في عام ١٩٧١، مما أدى الى انخفاض قيمة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدينار الذهبية الى (٢,٢٩١٨٤) غرام من الذهب عام ١٩٧٢. ثم كان التخفيض الثاني عام ١٩٧٣ فأصبح سعر صرف الدولار ٣,٠٥ مقابل الدينار الواحد. (ابو الشعر، ١٩٩٠)

وفي ظل الأوضاع النقدية غير المستقرة وتطورات أزمة نظام النقد الدولي، أوقف الأردن – منذ شهر شباط ١٩٧٥– اعتماد الذهب وكذلك الدولار الامريكي كمحددات رئيسية لسعر صرف الدينار الأردني بالعملات الاجنبية ، واستعاض عن ذلك بربط سعر صرف الدينار الأردني بوحدات حقوق السحب الخاصة التي تتحدد قيمتها بسلة عملات تتضمن العملات الرئيسية. وكان الدولار أحد هذه العملات، وكان يحتل ما نسبته (٤٠٪) في تحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة، مع إمكانية تذبذب سعر تعادل الدينار بحقوق السحب الخاص نسبياً في حدود (٢,٢٥٪) صعوداً او هبوطاً.

وتمتع الدينار الأردني بسعر صرف ثابت نسبياً خلال عام ١٩٧٧ تبعا للوفر الكبير الذي حققه الأردن من خلال مبادلاته مع العالم الخارجي، ويعزى التذبذب في سعر صرف الدينار تجاه العملات الرئيسية الى التذبذب الذي شهدته قيم تلك العملات في أسواق النقد العالمية. (البنك المركزي، ١٩٧٧)

ولكن الإلتزام بهوامش التذبذب المذكورة لم يعد واقعياً او منطقياً بعد التطورات السريعة التي شهدها الإقتصاد الأردني التي رافقتها ايضاً تغيرات في هيكل التجارة الخارجية للاردن. وكان من نتيجة تلك التطورات –ازاء الالتزام بقاعدة الربط بحدود الهوامش الثابتة– أن أصبح سعر صرف الدينار مقوما بأكثر من قيمته الحقيقية، الأمر الذي أدى بالبنك المركزي منذ عام ١٩٨٥ إلى تجاوز هوامش التذبذب مقابل حقوق السحب الخاصة. (ابو الشعر، ١٩٩٠)

ولما كانت أسعار صرف العملات الرئيسية تتذبذب مقابل الدولار، فان من الطبيعي أن يتغير مع الزمن المعدل المرجح لكل عملة داخلة في السلة.

وقد تم تعديل المعدل المرجح لكل من العملات الرئيسية التي تشكل السلة في ١٩٨٦/١/١، وأصبح كالتالي: الدولار الامريكي ٤٢٪، المارك الألماني ١٩٪، الين الياباني ١٣٪ بدلا من ١٥٪، الفرنك الفرنسي ١٣٪ بدلاً من ١٢٪، الجنية الإسترليني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٣٪ بدلاً من ١٢٪. وهذه الأوزان تابعة لأهمية سعر صرف هذه العملات في التجارة الخارجية بالنسبة للأردن. (حداد، ١٩٨٧)

واستمر البنك المركزي الأردني خلال عام ١٩٨٦ باتباع سياسة تهدف الى تحقيق اكبر قدر ممكن من التوازن في سعر صرف الدينار الأردني، وحماية السوق المحلية من الآثار المترتبة على التقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات الأجنبية، وقد تميزت تطورات سعر الصرف خلال ١٩٨٦ بانخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل جميع العملات باستثناء الدولار الامريكي الذي ارتفع الدينار مقابله بما نسبته ١٣٪ . وكذلك سجل سعر صرف الدينار أكبر انخفاض له مقابل الين الياباني حيث انخفض بما نسبته (٢٠,٣٪)، وكان أقل انخفاض للدينار في سعر صرفه مقابل الجنية الاسترليني حيث انخفض بما نسبته ٥٪.

وخلال عام ١٩٨٧ حدثت تغيرات مهمة في أسعار عملات الدول الصناعية الكبرى على أثر انهيار بورصة وول-ستريت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٩ وخلال هذا العام انخفض سعر صرف الدينار الأردني مقابل جميع العملات باستثناء الدولار. (البنك المركزي، ١٩٨٦، ١٩٨٧)

وفي عام ١٩٨٨ استمر البنك المركزي الأردني في زيادة مرونة سياسته في تحديد سعر صرف الدينار الأردني، الا أن زيادة الضغوط على سوق الصرف في النصف الثاني من عام ١٩٨٨، واتساع الهامش بين سوق الصرافة والسعر المعلن من البنك المركزي أدى الى تعويم الدينار الأردني في شهر تشرين الأول من عام ١٩٨٨ وذلك بعد فك ارتباطه بسلة العملات المكونة لحقوق السحب الخاصة، وكان الهدف هو تضييق الفجوة بين موارد البلاد ومدفوعاتها من العملات الأجنبية. وقد أدى ذلك الى انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي بما نسبته (٢٠,٨٪) في نهاية عام ١٩٨٨. (فحماوي، ١٩٩٠)

وعند مقارنة معدل أسعار صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية الرئيسية خلال عام ١٩٨٨ مع عام ١٩٨٧ نجد أن متوسط سعر صرف الدينار قد انخفض أمام جميع العملات الرئيسية، وقد سجل أكبر انخفاض له مقابل الين الياباني بما نسبته (٢٠,٩٪)، وأقل انخفاض له مقابل الليرة الإيطالي بما نسبته ٩,٤٪.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما انخفض متوسط سعر صرف الدينار بنسبة ١٠٪ مقابل الدولار الامريكي وبنسبة (١٦,٧٪) مقابل الجنية الإسترليني. (البنك المركزي، ١٩٨٨) وساهم هذا الإنخفاض في زيادة قيم الصادرات وقيم المستوردات وحجم التجارة الخارجية للأردن. (عطية، ١٩٩٤)

ونتيجة للأزمة الإقتصادية والنقدية التي شهدها الاقتصاد الوطني تعرض الدينار الأردني لضغوطات وتقلبات حادة، وقد زاد منها المضاربات الحادة التي تعرض لها الدينار الأردني الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨ إلى اغلاق محلات الصرافة، وتكليف البنوك المرخصة بتقديم الخدمات المشروعة التي كانت تقوم بها تلك المحلات. كما تم تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار. (البنك المركزي، ١٩٨٩)

وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات هدفت الى إلغاء التعددية في سعر صرف الدينار إلا أن عدم إمكانية تمويل الأغراض المشروعة بالسعر الثابت والمعلن أوجد سوقا موازياً للعملات الأجنبية بدأت أسعاره ترتفع تدريجيا عن سعر الصرف الثابت، وهذا الأمر دفع البنك الى تبني سياسة جديدة لسعر الصرف في نهاية آيار عام ١٩٨٩ يمكن تلخيصها بما يلي:

أ- إعادة ربط سعر صرف الدينار الأردني بسلة من العملات الأجنبية الرئيسية، وإعطاء كل عملة من العملات الداخلة في السلة وزناً يتناسب مع أهمية تلك العملة في العلاقات الأقتصادية الأردنية مع العالم الخارجي. وبناء على ذلك يقوم البنك المركزي باحتساب سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية بشكل يومي.

ب- بدأ البنك منذ آب ١٩٨٩ بالتدخل في سوق العملات الأجنبية بهدف التأثير على السعر الموازي، حيث أعلن عن استعداده لبيع مبالغ متفرقة من العملة الأجنبية للبنوك المرخصة والشركات المالية شريطة التزامها بسعر البيع الذي يحدده البنك دون أن تستوفي أي عمولة فرق عملة. وكان لهذه الاجراءات المتتابعة التي اتخذت في فترة قصيرة أثر فعال في تخفيض سعر صرف الدولار في السوق الموازي بشكل ملموس، بالإضافة الى الدور الإيجابي الذي ساهمت فيه الإجراءات النقدية الأخرى المتعلقة بالحد من عمليات المضاربة على سعر صرف الدينار، والتي من أبرزها احتواء أزمة بنك البتراء التي لعبت دوراً كبيراً في تهريب العملات الأجنبية الى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخارج. هذا كما اتبع البنك المركزي سياسة ايجابية في إعادة بناء الاحتياطات الرسمية، حيث ألزم البنوك المرخصة بالاحتفاظ بما نسبته ٣٥٪ من ودائعها بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي كاحتياطي نقدي ومن ناحية أخرى رافقت عملية تخفيض سعر صرف العملات الأجنبية في السوق الموازي زيادة تدريجية في سعر الصرف الرسمي لهذه العملات، وكان الهدف من ذلك هو الوصول الى سعر رسمي يوازن بين مقبوضات المملكة من العملات الأجنبية ومدفوعاتها منها، وبملاحظة سعر صرف الدينار الأردني عام ١٩٨٩ نجد أنه انخفض أمام جميع العملات الرئيسية، وكان أكبر انخفاض له أمام الدولار الأمريكي بما نسبته ٣٧٪، وأقل انخفاض له أمام الجنية الاسترليني بنسبة ٢٦,٧٪. (البنك المركزي، ١٩٨٩)

ونجحت السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في سوق العملات الأجنبية، فبملاحظة سعر صرف الدينار الأردني خلال الأعوام التي تلت عام ١٩٨٩ نجد أن البنك استطاع تقليص الهامش بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحر بعد استعادة العمل بسعر صرف موحد لتغطية المعاملات الاقتصادية المنظورة وغير المنظورة كافة، وذلك منذ شهر شباط ١٩٩٠. ويلاحظ أن البنك المركزي استطاع أن يخفض سعر صرف الدولار أمام الدينار الأردني من ٨١٥ فلساً/ دولار في بداية آب ١٩٨٩ الى ٦٧٠ فلساً/ دولار حتى منتصف كانون الثاني من عام ١٩٩٠. أي أن سعر صرف الدينار الأردني ارتفع خلال هذه الفترة بنسبة ٢١,٦٪. وقد تم بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ توحيد سعر صرف البنوك والسعر الرسمي عند مستوى ٦٧٢ فلساً/ دولار. (البنك المركزي، ١٩٩٠)

لقد عزز نجاح هذه السياسات الثقة بالدينار الأردني، وأصبح البنك المركزي قادراً على تزويد السوق باحتياجاته من العملات الأجنبية وفق السعر المعلن من البنك نفسه، وخاصة أثناء أزمة الخليج التي أمكن احتواء آثارها بنجاح كبير عكسه بقاء الهامش بين سعر الصرف الرسمي والسعر الحر. وهكذا فقد نجح البنك المركزي في تنفيذ سياسته الهادفة الى تحقيق الاستقرار والتوازن في سعر صرف الدينار الأردني، وقد برز ذلك جلياً في عام ١٩٩١ عندما تلاشى دور السوق الموازي مما يؤكد استقرار سوق الصرف الأجنبي عموما، وتوفير مستوى ملائم من الاحتياطات بالعملات الأجنبية. (البنك المركزي، ١٩٩١)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واستمر البنك المركزي الأردني في اتباع سياسة مرنة لإدارة سعر صرف الدينار الأردني تهدف الى الموازنة بين اعتبارات المحافظة على درجة عالية من الاستقرار لسعر الصرف، وتراعي عدم الإضرار بالقدرة التنافسية للصادرات الأردنية. وخلال عام ١٩٩٤ انخفض سعر صرف الدينار الأردني بنسب محدودة جداً مقابل الدولار الأمريكي والجنية الاسترليني والمارك الألماني والفرنك الفرنسي، ولكنه تراجع بشكل ملموس أمام الين الياباني والفرنك السويسري. (البنك المركزي، ١٩٩٤)

(٣-٣) خصائص الإقتصاد الأردني:

١- العجز المزمن في الميزان التجاري:

تعتبر ظاهرة العجز في الميزان التجاري ظاهرة قديمة في الاقتصاد الأردني، حيث تشير الاحصاءات الى أن هذا الميزان ظل يعاني من عجز منذ عام ١٩٣٦. (دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٨٣) إذ يتبين من الجدولين رقم (٤) ورقم (٥) أن العجز الدائم سمة مرافقة للميزان التجاري الأردني خلال فترة الدراسة، وأن هذا العجز يزداد سنة بعد الأخرى، فقد ارتفع من (١١٧,١) مليون دينار عام ١٩٧٤ الى (٥٤٤,٤) مليون دينار عام ١٩٨٠ ثم الى (٥٩٥,٩) مليون دينار عام ١٩٨٩ وشكل ما نسبته (٥٠,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي. وازداد بعد ذلك الى أن وصل (١٥٦٨,٧) مليون دينار عام ١٩٩٤، وازدياد العجز بهذا الشكل دليل على أن الإقتصاد الأردني يعتمد على الإستيراد لتلبية احتياجاته الأساسية، وكذلك تلبية الأنماط الاستهلاكية الجديدة التي طرأت بعودة العاملين في الخليج العربي وأوروبا.

٢- الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية:

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن الأردن يحصل على مساعدات مالية من دول عربية وأوروبية، وتتزايد هذه المساعدات سنة بعد الأخرى، وقد بلغت عام ١٩٧٤ (٥٧,٧) مليون دينار محققة معدل نمو عن السنة السابقة مقداره (٣٢,٦٪). ثم زادت هذه المساعدات الى (١٨٧,٧) مليون دينار عام ١٩٨٥ وبمعدل نمو بلغ (٧٧٪). واستمرت هذه المساعدات بالزيادة - رغم تأثرها ببعض الظروف السياسية للمنطقة مثل حرب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخليج- حيث بلغت عام ١٩٩٠ (١٦٤,٣) مليون دينار، ثم وصلت الى (١٦٧,٣) مليون دينار عام ١٩٩٤ وبمعدل نمو بلغ (٢,٥٪).

إن لاعتماد الأردن الكبير على المصادر الخارجية آثارا عديدة على اقتصاده نذكر منها:

١- إن سوق صرف الدينار واستقراره يعتمدان بشكل كبير على تدفق المصادر الخارجية، حيث يلاحظ أن بداية الثمانينات شهدت ضعفاً في سوق صرف الدينار الأردني، واستمر هذا الضعف الى أن انهار الدينار عام ١٩٨٨. وفي الوقت نفسه نلاحظ أن انخفاض سعر صرف الدينار واكبه انخفاض نسبي في حجم المساعدات المالية.

٢- إن الاعتماد على المصادر الخارجية يجعل موارد الأردن من العملات الأجنبية غير مستقرة وصعبة التوقع، وذلك لأنها تعتمد على تدفق المساعدات الخارجية، ويحد ذلك من قدرة البنك المركزي على دعم الدينار وخاصة في ظل ظروف ذات طابع غير استقراري وتتصف بالركود الاقتصادي. (عبد الرازق والزغموري، ١٩٩٠)

٣- الخلل في البنية الهيكلية للاقتصاد الأردني:

نتج عن التطور غير المتوازن الذي شهده الاقتصاد الاردني تزايد في الخلل في بنيته الهيكلية. وبملاحظة الجدول رقم (٩) نجد أن قطاع الخدمات يساهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسب تعد كبيرة عند مقارنتها مع نسب القطاع الزراعي او الصناعي.

ففي عام ١٩٧٥ ساهم القطاع الزراعي بما نسبته (٥,٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وساهم القطاع الصناعي بما نسبته (١٧,٩٪) في هذا الناتج، بينما ساهم قطاع الخدمات بما نسبته (٤٥,٦٪) منه. وفي عام ١٩٩٤ ظلت مساهمة القطاع الزراعي ضئيلة حيث بلغت (٥,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع الصناعة (٢١,٩٪) منه، أما قطاع الخدمات فساهم بما نسبته (٥١,٩٪) وبذلك يكون قطاع الخدمات قد ساهم في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسب كبيرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نشرات الأمم المتحدة تؤكد أن البلدان ذات الدخل المنخفض تمكنت من زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٧٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٤٪ عام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٧٦، أما قطاع الخدمات فقد بلغت مساهمته في هذه البلدان ٣٣٪ عام ١٩٦٠ و٣٨٪ عام ١٩٧٦ (عبد الرازق والزغموري، ١٩٩٠).

٤- البطـــالة:

تذبذبت معدلات البطالة في الأردن، إذ كانت تتزايد في فترات، وتتناقص في أخرى، ويدل ذلك بوضوح على أن الاقتصاد الأردني يتأثر بشكل كبير بظروف وتغيرات المنطقة ككل، فالمتتبع لمعدلات البطالة في الأردن يجد أنها بلغت عام ١٩٨١ (٣,٩٪) ثم ازدادت إلى (٨,٩٪) عام ١٩٨٨، وبلغت في عام ١٩٩٠ (١٦,٨٪) بسبب أزمة الخليج كما يوضحها جدول (٣٣) وللبطالة في الأردن أسباب داخلية وأخرى خارجية، وتتمثل الداخلية في تباطؤ النشاط الاقتصادي، وزيادة معدلات النمو السكاني، بالاضافة الى زيادة مخرجات النظام التعليمي، وتدفق العمالة الوافدة الى الأردن.

أما الأسباب الخارجية فتتمثل في الركود الاقتصادي في المنطقة العربية، وتراجع الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية، ومن الامثلة الصارخة على ذلك تراجع الطلب على هذه الأيدي في الخليج العربي بعد حرب الخليج (١٩٩٠). (عميرة، ١٩٩٢)

٥- حساسية الاقتصاد الاردني للظروف العربية والعالمية

وسبب ذلك صغر حجمه واعتماده الى حد كبير على المساعدات الخارجية لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الحساسية سرعان ما تتضح في أثناء الظروف الدولية والعربية إذ يظهر أثرها على الاقتصاد الأردني بشكل ملحوظ فخلال فترة السبعينات مثلاً ارتفعت أسعار النفط عالمياً، وانعكس ذلك إيجابيا على الاقتصاد الأردني إذ زادت المساعدات العربية المقدمة للأردن، وزاد طلب دول الخليج العربي على الأيدي العاملة الأردنية، وبالتالي زادت تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج. وخلال فترة الثمانينات كان للركود الاقتصادي العالمي أثره الواضح على الإقتصاد الأردني، فقد أدى انخفاض أسعار النفط الى تراجع حوالات العاملين الأردنيين في الخارج، وانخفضت هذه الحوالات من (٤١٥) مليون دينار عام ١٩٨١ الى (٣٦٤) مليون دينار عام ١٩٨٢ ثم الى ٢٩٠ مليون دينار عام ١٩٨٥. (البنك المركزي، ١٩٨٠) وكذلك كان لحرب الخليج أثر مباشر أيضاً حيث تراجعت المساعدات العربية بشكل كبير، هذا بالإضافة الى عودة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مئات الألوف من الأيدي العاملة الأردنية في الخليج العربي مما شكل ضغطاً إضافيا على الإقتصاد الأردني.

٦- إن نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي عالية، وهذا الحال ينطبق على أغلب دول العالم الثالث وليس على الأردن فقط لأن مجتمعاتها تعد مجتمعات مستهلكة أكثر منها منتجة.

وبالنظر الى جدول رقم (٦) نجد أن نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لعام ١٩٧٦ بلغت (١١٣,٧٪) وتزايدت الى (١٢٠,٥٪) عام ١٩٧٩. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تناقصت الا أنها بقيت مرتفعة اذا ما قورنت مع نسبة الإستثمار الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ (٨٨,١٪).

أما الإستثمار فبلغ عام ١٩٧٦ (٣٥,٣٪) ثم ارتفعت نسبته الى (٣١,٥٪) عام ١٩٨٠ ثم الى (٣٦,٢٪) عام ١٩٩٤. وهذه النسب بسيطة إذا ما قورنت مع نسب الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى تزايد نسب الإستهلاك الى الزيادة المفاجئة في عدد السكان نتيجة للظروف الطارئة والهجرات القسرية التي واكبت تلك الظروف، ويتمثل ذلك في حرب عام ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧ وحرب الخليج ١٩٩٠.

٧- يعاني الاقتصاد الاردني من مديونية خارجية عالية، فالأردن يعتبر من الدول التي تعاني من مديونية عالية، وقد بينا في هذا الفصل أسباب المديونية التي بلغت عام ١٩٧٤ (٧٩,٨) مليون دينار أردني وشكلت ما نسبته (٢٠,٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، وبلغ معدل نموها (١٦,٨٪). ثم استمرت هذه الديون بالزيادة الى أن وصلت الى (٣٨٥,٨) مليون دينار أردني عام ١٩٨٠ وبمعدل نمو بلغ (٢٤,٧٪) وشكلت ما نسبته (٣٢,٦٪)، ثم وصلت الى رقم كبير في عام ١٩٩٠ حيث بلغت (٦٠٥٢) مليون دينار. وفي فترة ما بعد عام ١٩٩٠ بدأت الديون بالتراجع وتحقيق معدلات نمو سالبة، حيث تراجعت عام ١٩٩٤ إلى (٤٦١٢,٦) مليون دينار بنسبة تراجع بلغت (٤,٧٪) وشكلت (١١٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية. وكان هذا التراجع نتيجة لجدولة الديون، وشطب جزء منها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

الإطار النظري للدراسة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣-١) تعريف سعر الصرف

أصبح سعر الصرف من الموضوعات الرئيسية والمهمة على المستوى الدولي، وذلك لأن توسع التجارة الدولية وتعقيداتها يتطلب وجود نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل، ومعرفة وزن كل عملة مقابل العملة الأخرى، وذلك لعدم وجود عملة عالمية تقبل جميع دول العالم التعامل بها داخليا وخارجياً.

وتصدى كثير من العلماء والباحثين والمهتمين بأمور التجارة الخارجية لتعريف سعر الصرف، وقد عرفه بعضهم بأنه عبارة عن ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة او عدد من وحدات النقد الأجنبي. (ابراهيم، ١٩٧٦) فسعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على سبيل المثال يساوى ٧٠ قرشاً. وهذا يعني أن كل دولار أمريكي واحد نستطيع شراء بـ ٧٠ قرشاً أردنياً.

وعرفه بعضهم الآخر بأنه سعر مبادلة العملة المحلية بوحدات عملة أخرى او ما تساويه من وحدات عملة أخرى، وسعر الصرف دائماً هو علاقة نسبية بين عملتين. (عيسى، ١٩٨٤)

وهناك ما يسمى بسعر الصرف الحالي وسعر الصرف المستقبلي، ويمكن تعريف سعر الصرف الحالي بأنه السعر الذي يتم تحديده عند الاتفاق على تسليم العملة وقت الشراء، فسعر الشراء يسمى سعر الصرف الحالي Spot exchange Rate . أما سعر الصرف المستقبلي فانه اذا تم الإتفاق على تحديد شراء الصرف الأجنبي لتاريخ مستقبلي للتسليم فان سعر الشراء في هذه الحالة يسمى سعر الصرف المستقبلي Forward exchange Rate . وضمن هذه الاتفاقات يبقى سعر صرف العملة الأجنبية ثابتا بغض النظر عما يحدث لسعر الصرف الحالي. (عوض، ١٩٩٥)

ويمكن تعريف سعر صرف العملة بأنه عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن خلال هذه التعاريف لسعر الصرف نجد أن لسعر الصرف أهمية بالغة جدا في مجال تسهيل وتسيير التجارة بين الدول، اذ يعد سعر الصرف أداة مهمة وضرورية في الحياة الاقتصادية الحالية. ويمكن القول بأن التجارة بين الدول ربما كانت امراً مستحيلاً، لأن البديل سيكون أساليب قد تعد عقيمة مثل نظام المقايضة، أي تبادل سلع بسلع أخرى، وهذا صعب في ظل الظروف الحالية حيث تطورت الحياة، وتعددت السلع بشكل كبير جداً.

(٣-٣) اهمية سعر الصرف:

يعيش العالم في الوقت الحاضر تطوراً تكنولوجيا ملحوظاً في مختلف المجالات وخاصة في مجال التجارة الخارجية والمواصلات بين دول العالم. وقد أبرز هذا التطور أهمية سعر الصرف كأداة رئيسية للتبادل بين الدول التي أصبحت تعيش في عالم لا يتجاوز كونه قرية صغيرة، وأصبحت التجارة الخارجية والمنافسة الدولية بين دوله المختلفة واقعاً يفرض نفسه على الدول التي تحاول تحسين وضعها.

ويتم التبادل بين الدول على أساس اعتماد سعر صرف لعملة كل دولة، فعلى سبيل المثال إذا قررت شركة أردنية استيراد بعض الآلات والمعدات من الولايات المتحدة الأمريكية فان على هذه الشركة أن تحصل على الدولارات الأمريكية، وذلك لأن الدولار هو العملة المقبولة لدى الدولة المصدرة. وعلى العكس من ذلك إذا كانت الشركة الأمريكية تريد أن تستورد من الأردن.

ولا تقتصر أهمية سعر الصرف على الاستيراد والتصدير وإنما تتجاوز ذلك الى مجالات عديدة نذكر منها:

١- الاستثمارات الأجنبية:

تلعب الاستثمارات الأجنبية دوراً كبيراً في العلاقات الاقتصادية الدولية في وقتنا الحاضر، فغالبية الدول المتقدمة تحاول أن تستثمر في دول أخرى لزيادة أرباحها، ونشر إنتاجها. فإذا قررت شركة يابانية بناء مصنع في الأردن مثلاً فان على هذه الشركة تحويل الين الياباني الى دنانير أردنية كي تسهل عملية الدفع في الأردن ثمناً لبعض لوازم المصنع، او من أجل دفع الأجرة للعمال. ويحدث العكس، أي تحويل الدنانير الأردنية الى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ين ياباني في حال بيع المصنع الى الأردن، وكذلك عندما يتم تحويل الأرباح الى الشركة الأم. (نامق، ١٩٦٧)

٢- المساعدات الأجنبية:

كثيراً ما تقدم إحدى الدول الغنية مساعدات مادية للدول الفقيرة من أجل مساعدتها في حل بعض المشكلات الاقتصادية، وفي هذه الحالة تقوم الدولة الغنية بتحويل عملتها الى العملة الأخرى (عملة الدولة المحتاجة)، فالمساعدات التي تقدمها اليابان للأردن مثلاً تستلزم تحويل الين الياباني الى الدينار الأردني الا اذا قامت اليابان بمنح هذه المساعدات على شكل اعتمادات في البنوك اليابانية لشراء ما يحتاجه الأردن من السلع اليابانية. (عتيبه، ١٩٦٥)

٣- نفقات السياحة والسفر:

أصبح الإستثمار في السياحة محط اهتمام أغلب دول العالم نظرا لما تحققه السياحة من دخل لهذه الدول، فالسائح عندما يخرج من بلده للاستجمام في دولة أخرى يترتب عليه الحصول على عملة الدولة الأخرى حتى يتجنب الصعوبات التي قد يتعرض لها إذا اضطر الى التعامل بعملة دولته داخل تلك الدولة. (بكري، ١٩٨٤)

٤- بعض الأسباب الأخرى:

ومن هذه الأسباب الإنفاق على مستلزمات الشحن والتأمين وغيرها، بالإضافة الى نفقات تعليم المبعوثين من الطلاب الى دولة أجنبية. فعندما تقرر أي مؤسسة تعليمية في الأردن ارسال بعض طلابها الى أي دولة أوروبية فان هذه المؤسسة تضطر الى تحويل العملة الأردنية الى العملة الأوروبية، وذلك لتسهيل عملية دفع الرسوم ونفقات المعيشة. ومن هنا نجد أن لسعر الصرف أهمية بالغة في الوقت الحاضر. (نامق، ١٩٦٧)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣-٣) العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

يتأثر سعر الصرف بشكل عام بعوامل عديدة، منها:

١- ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه "وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين خلال مدة معينة غالباً ما تكون عاما واحدا. (جمال الدين، ١٩٨٩) إن العمليات التي يلخصها ميزان المدفوعات ما هي إلا مدفوعات من الدولة المحلية للعالم الخارجي او العكس، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن هناك علاقة مباشرة بين حالة ميزان المدفوعات وما يجرى في أسواق الصرف. (عيسى، ١٩٨٤)

فالعجز في ميزان المدفوعات يؤدي الى هبوط سعر العملة المحلية او هبوط الإحتياطي اذا ما أرادت السلطة النقدية المحافظة على سعر العملة، في حين يؤدي الوفر في ميزان المدفوعات الى ارتفاع سعر العملة المحلية.

٢- الدين العام:

تلعب المديونية العامة دوراً في التأثير على سعر الصرف، وللمديونية الخارجية تأثير كبير على سعر الصرف أكبر بكثير من تأثير المديونية الداخلية، ذلك لأن الحصول على المديونية الخارجية يتطلب في البداية تحويلها الى عملة محلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية فيرتفع سعرها، هذا في البداية، وفي فترة السداد تتطلب المديونية الخارجية دفع الفوائد والدين بالعملة الخارجية مما يؤدي الى زيادة عرض العملة المحلية، وزيادة الطلب على العملة الأجنبية. وينتج عن ذلك انخفاض قيمة العملة المحلية (عبد الرزاق، الزغموري، ١٩٩٠).

٣- الإشاعات:

للإشاعة تأثير كبير وسريع على أسعار الصرف سواء كانت هذه الإشاعة من مصدر موثوق ام لا، واحياناً تصدر الاشاعات من جهات مغرضة من بعض المتعاملين أنفسهم كاطلاق التكهنات حول مستقبل عملة ما، ولكن مثل هذه الإشاعات كثيراً ما ينتبه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الآخرون لها. وقد تؤدي إشاعة محكمة التأثير المطلوب خلال وقت قصير، ولكن لا تلبث السوق حتى تتبين عدم صحتها اذ لم تؤيد بشكل او بأخر. واحياناً تصل الإشاعة الى جميع غرف التعامل بوساطة وكالات الأنباء، فيقوم بعض المتعاملين باتخاذ إجراءات وقائية لمجرد اعتقادهم بأن المتعاملين الآخرين يستخدمون إجراءات مماثلة، وبذلك تتحول الإشاعة الى حقيقة واقعة. (عبد الرزاق، الزغموري، ١٩٩٠) وكثيراً ما كانت إشاعات قرب تخفيض الجنية الاسترليني او الدولار الأمريكي في الستينات مصدراً لمتاعب كثيرة لغرف التعامل.

٤- عمليات التدخل:

كثيراً ما يصيب المتعاملين القلق من تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف، فأحياناً يؤدي التدخل الى اصطناع حالات بيع او شراء مستمرة تضر ببعض المتعاملين وتفيد بعضهم الآخر كل حسب مركزه، ويمكن تلخيص أنواع تدخل البنوك المركزية بما يلي:

أ- التدخل المحايد: وهو التدخل الذي يستهدف مجرد التقليل من أثر تقلبات قصيرة الأجل مع عدم التدخل في الاتجاهات طويلة المدى.

ب- التدخل الذي يستهدف تخفيض آثار التقلبات التي تحدث على إثر حادث اقتصادي او سياسي كما حدث عند نشوب حرب الفوكلاند بين بريطانيا والأرجنتين.

جـ- التدخل لإلغاء آثار تغيرات موسمية او دورية.

د- التدخل لتعديل الحجم الإجمالي للاحتياطات الرسمية او العملات التي تتكون منها، وهذا النوع يكون عادة مؤقتاً.

هـ- التدخل للحفاظ على تعويم مشترك، وإذا اقتصر التدخل على العملات المشتركة كعملات المجموعة الأوروبية فلا يكون له تأثير على العملات الأخرى، واذا ما حدث التدخل في عملات أخرى فقد تتأثر أسعار صرفها. (عيسى، ١٩٨٤)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥- معدل التضخم:

يؤثر معدل التضخم مباشرة على سعر الصرف بشكل نسبي، فاذا كانت نسبة التضخم في الداخل تزيد على نسبة التضخم العالمي فان ذلك يؤدي الى انخفاض سعر الصرف تدريجياً بنسبه الفرق بين التضخم العالمي والتضخم المحلي وذلك عن طريق زيادة العجز في ميزان المدفوعات المترتب على الهبوط النسبي في أسعار المستوردات، او الإرتفاع الاسمي للقوة الشرائية للعملة المحلية. (عطاري، ١٩٨٧)

وبالنظر الى الشكل التالي نلاحظ تأثير التضخم على سعر الصرف

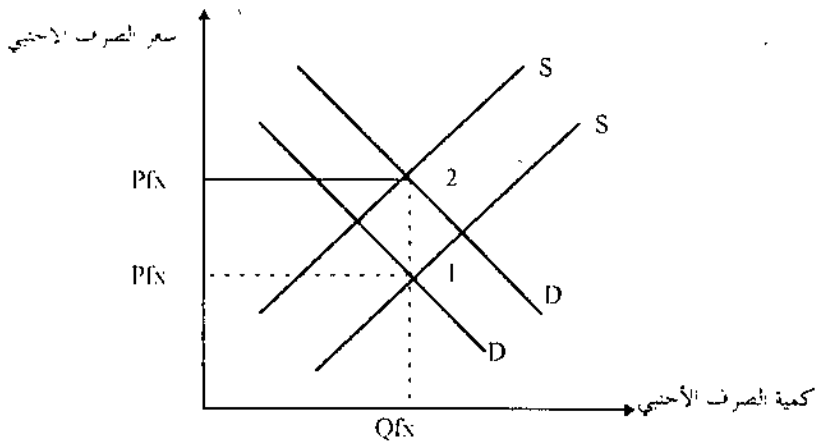

ففي حال ثبات التضخم العالمي وزيادة التضخم المحلي ينتقل منحنى الطلب D1 الى D2 وكذلك منحنى العرض S1→S2 وتتغير نقطة التوازن من 1 الى 2 وبالمحصلة النهائية يرتفع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية). (عوض، ١٩٩٥)

٦- عامل الثقة:

ويشمل هذا العامل ثقة الجمهور وخاصة المستثمرين منهم والمؤسسات الاستثمارية والمالية والصناعية باقتصاد أي دولة، وبعملة هذه الدولة. كما ان عامل الثقة يشمل الثقة بالنظام السياسي الموجود وهل طبيعة هذا النظام الاستقرار ام الاضطراب؟

فإذا كانت ثقة المستثمرين عالية باقتصاد دولة ما فإنهم سيلجأون الى الاستثمار في هذه الدولة التي يتمتع اقتصادها بالاستقرار، وسينعكس ذلك بالتالي على سعر عملة هذه الدولة، أما إذا كانت الثقة ضعيفة فإن ذلك سيكون بمثابة عامل طرد للاستثمار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الصعب جداً قياس عامل الثقة لأنها أمر كامن في نفس الفرد، وتتبع من تحليل شخصي وافتراضات معينة تختلف من فرد لآخر. ولكن يمكن النظر الى مؤشرات تدل على عامل الثقة مثل ودائع من نوع غير مقيم، ومقدار الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية:

أ- ودائع من نوع غير مقيم:

يسمح هذا النوع من الودائع للمواطنين المقيمين في الخارج بايداع أموالهم داخل دولتهم بعملة أجنبية، أي غير عملتهم المحلية. والزيادة في هذه الودائع تدل بعض الشيء على تناقص الثقة بالعملة المحلية لأنها تمثل زيادة طلب العملة الأجنبية وزيادة عرض العملة المحلية.

ب- الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية:

وتشمل هذه الموجودات استثمارات البنوك التجارية في العملات والأصول الأجنبية، وتوحي زيادة هذه الموجودات بانخفاض ثقة البنوك التجارية بالعملة المحلية.

هذه العوامل جميعها تؤثر في سعر الصرف، فالزيادة في كمية النقد الأجنبي لدى البنوك، والزيادة في حجم ودائعها بالبنوك الاجنبية واستثماراتها في الخارج، تزيد في عرض العملة المحلية وبالتالي تؤدي الى انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية اذا لم تقابل هذه الزيادة في عرض العملة المحلية بزيادة مماثلة في الطلب عليها.

٧- الموازنة العامة:

للموازنة العامة تأثير على وضع العملة، فاذا كانت الموازنة في حالة وفر فإن ذلك يدل على أن عملة الدولة مستقرة وقوية. أما إذا كانت في حالة عجز فإن تأثيرها على سعر صرف العملة يكون بتأثير هذا العجز على الدين العام وعرض النقد والمساعدات الخارجية، فزيادة الاعتماد مثلاً على القروض الخارجية لتمويل العجز تؤدي الى زيادة المديونية العامة، وبالتالي زيادة مصاريف خدمة الدين العام والأقساط السنوية المستحقة، وبالتالي زيادة عرض العملة المحلية. أما إذا كان الإعتماد على المساعدات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخارجية فإن هذا يؤدي الى ارتفاع الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تحسن أداء العملة المحلية أمام العملات الأجنبية.

ويأتي تأثير سعر الصرف على الموازنة العامة من خلال تأثير سعر الصرف على المديونية والمساعدات الخارجية والمنح، حيث إن قيمة هذه المساعدات تقل بعد تخفيض قيمة العملة عن قيمتها قبل التخفيض. أما المديونية الخارجية فإنها ستزيد العبء على اقتصاد الدولة التي قامت بالتخفيض، لأنها ستحتاج الى وحدات أكبر من العملة المحلية لشراء العملة الأجنبية للوفاء بالديون المستحقة.

٨- التغيرات في طلب الاستيراد وعرض التصدير:

للتغيرات في طلب وعرض الاستيراد والتصدير أثر على سعر الصرف، فعندما تستورد دولة سلعاً وخدمات فإن الطلب على شراء العملة الأجنبية سيزداد، والعكس عندما تقوم الدولة بتصدير السلع والخدمات حيث يزداد عرض العملة الأجنبية.

فعند زيادة طلب استيراد الأردن من اليابان الأجهزة الكهربائية مثلا فإن هذا سيؤدي الى زيادة الطلب على الين الياباني. (عوض، ١٩٩٥)

ويوضح الرسم التالي ذلك حيث نلاحظ انتقال منحنى طلب العملة الأجنبية الى اليمين من $D_2 \leftarrow D_1$ وكذلك نقطة التوازن من 1←2 مما ادى الى زيادة في سعر العملة الأجنبية من $Pfx_2 \leftarrow Pfx_1$ وكذلك كميتها.

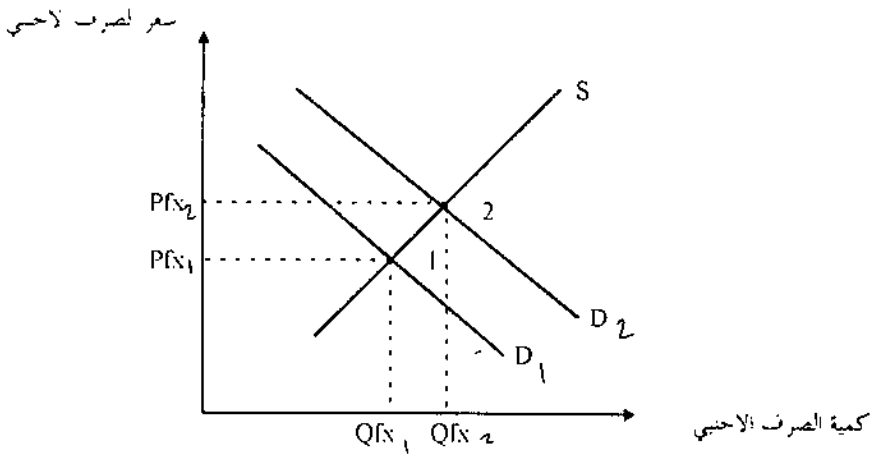

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهناك عوامل أخرى تؤثر في سعر الصرف مثل سعر الفائدة الحقيقي، فاذا كان سعر الفائدة الحقيقي على العملة الأجنبية أعلى منه على العملة المحلية، وكان سعر الصرف بين العملتين ثابتا فإن ارتفاع سعر الفائدة على العملة الأجنبية يرجح الى الاستثمار بها، وبالتالي زيادة الطلب عليها، وزيادة عرض العملة المحلية مما يؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية. كما ان للتغيرات الفجائية في قيم العملات تأثيرها على سعر الصرف، اذ تكون العملة - في بعض الأحيان- مقومة بأكثر مما يجب او باقل، ويستمر هذا الوضع غير المتوازن فترات طويلة كما حدث في حالة الجنية الاسترليني او الدولار. ثم تقوم السلطات بصورة سريعة باجراء التخفيض او إعادة التقييم الذي قد يكون غير كاف فيعود القلق مرة أخرى الى الأسواق، ولا تستقر الأسعار.

(٣-٤) نظم سعر الصرف

تطورت نظم سعر الصرف بمرور الزمن، حتى يمكن القول أن لكل فترة تاريخية نظام معين يتلاءم مع تلك الفترة. ومن هذه النظم:

١- أسعار الصرف الثابتة:

يقوم هذا النظام على قاعدة الذهب، وهي عبارة عن تنظيم نقدي ترتبط بمقتضاه قيمة وحدة النقد مع قيمة وزن معين من الذهب، وقد سارت معظم الدول التجارية العظمى قبل سنة ١٩١٤ على قاعدة الذهب، ولكن بعضها بدأ بعد عامي ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ يخرج عن هذه القاعدة ثم لحقتها أخرى. ولا توجد اليوم أي دولة في العالم تسير على قاعدة الذهب. (جمال الدين، ١٩٨٩)

ويتطلب تطبيق قاعدة الذهب توافر شروط مثل:

أ- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

ب- ضمان إمكانية تحويل العملة الوطنية الى ذهب او العكس دون قيود.

جـ- حرية استيراد وتصدير الذهب من دون نفقة نقل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غير أن شحن الذهب يتطلب -من الناحية المنطقية- بعض النفقات، ولهذا فإن سعر الصرف يتذبذب بحدود تسمح بتغطية نفقة النقل. ويسمى الحد الأدنى لانخفاض سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب: حد خروج الذهب او حد تصدير الذهب ويسمى الحد الأعلى لارتفاع سعر الصرف حد دخول الذهب او حد استيراد الذهب. فإذا زاد الطلب على عملة دولة ما فإن هذا سوف يؤدي الى ارتفاع سعر صرف هذه العملة ولكنه لن يتجاوز في ارتفاعه حد دخول الذهب. وفي المقابل إذا انخفض الطلب على عملة دولة ما فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض سعر صرفها بما لا يتجاوز حد خروج الذهب. وتجدر الإشارة هنا الى أن دخول الذهب وخروجه لموازنة أسعار صرف العملات لا يتم إلا عن طريق المؤسسات والمصارف التي تحتفظ باحتياطيات مهمة من الذهب والنقود الأجنبية، وتقوم ببيعها في سوق أخرى في الوقت المناسب الذي يمكنها من الإفادة من التفاوت في سعر الصرف الذي قد يوجد بين السوقين. ويطلق على تدخل المصارف في هذه الحالة عملية المراجحة او الموازنة (arbitrage) ويجب معرفة أن الدول لا تقف ساكنة إزاء عمليات الانخفاض او الارتفاع في أسعار عملاتها، وإنما تتجه الى مواجهة انخفاض الطلب على عملاتها باتباع سياسة انكماشية تهدف الى تخفيض الأسعار، ورفع سعر الفائدة المحلي، وتقليل الواردات، وزيادة الصادرات مما يؤدي الى حد خروج الذهب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للافادة من سعر الفائدة المرتفع في الداخل. وتسهم السياسات السابقة في إعادة الثقة بالعملة الوطنية ومن ثم إعادة توازن سعر صرفها.

وقد تضر هذه السياسات بالتوازن الاقتصادي الداخلي، اذ قد تؤدي الى حالة من الكساد الداخلي وارتفاع في معدل البطالة، ولذلك فان الإتجاه الذي ظل سائدا حتى الأزمة المالية العالمية في الفترة (١٩٢٩-١٩٣٣) هو ضرورة السعي دائما نحو تحقيق التوازن الخارجي حتى لو أدى ذلك الى التضحية بالاستقرار الاقتصادي الداخلي. ولكن هذا الاتجاه لم يدم طويلاً بعد تلك الأزمة، وذلك لانه يتطلب الزام الدولة بتغليب الاستقرار والتوازن الخارجي على الاستقرار والتوازن الداخلي (عوض الله، ١٩٩٣)، وذلك على الرغم من أن سياسة سعر الصرف الثابتة لها جوانب إيجابية من حيث حفاظها - بالدرجة الأولى- على الإستقرار النقدي الذي أصبح هدفاً من الأهداف الصعبة لأي دولة من دول العالم، لأنها بذلك تغلق الطريق أمام التوقعات والمضاربات التي أصبحت العامل الأكبر في زعزعة النظام النقدي الدولي الحالي. وعلى الرغم من هذه الإيجابيات فان لهذا النظام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعض الجوانب السلبية، فسياسة سعر الصرف الثابتة تشكل عبئاً على كاهل الدول أكثر بكثير مما تستطيع تحمله، وخصوصاً في ظل الظروف النقدية والدولية المتغيرة باستمرار. أضف الى ذلك أن هذه السياسة تشكل في فترات الحروب والكوارث والأزمات السياسية والاقتصادية ضغوطاً أكبر بكثير مما يمكن أن تتحمله الدولة، وأكبر دليل على ذلك أن بريطانيا لم تستطيع المحافظة على مبدأ تحويل الجنية الاسترليني الى ذهب إبان الحرب العالمية الأولى. (السمهوري، ١٩٩٤)

٢- أسعار الصرف في ظل قاعدة العملة الورقية:

خرجت الدول الواحدة بعد الأخرى عن قاعدة الذهب منذ الحرب العالمية الاولى، وذلك لقناعتها بعدم جدوى هذه القاعدة. وقامت تلك الدول بالغاء العلاقة الثابتة بين الذهب ووحداتها النقدية، وأخذت بقاعدة أخرى هي قاعدة العملة الورقية الإلزامية. (ابراهيم، ١٩٧٦) وضمن هذه القاعدة أصبح سعر الصرف يتغير صعوداً او هبوطاً تبعاً لتغيرات قوى السوق من عرض وطلب، اذ ان ثبات سعر الصرف لا يتحقق دائماً في ظل هذه القاعدة بل يكون عرضة للتقلبات وفقاً لقوى العرض والطلب للصرف الأجنبي. ويتحدد مستوى التوازن لسعر الصرف في نظام حرية الصرف وفقاً للقواعد ذاتها التي يتحدد بها سعر أي سلعة في نظرية الثمن. ومستوى التوازن لسعر الصرف هو الذي تتعادل عنده الكمية المطلوبة من العملة الوطنية مع الكمية المعروضة. وكما هو الحال في نظرية الثمن فإن تغير مستوى التوازن لسعر الصرف إنما يحدث عندما تتغير ظروف الطلب او ظروف العرض او كلاهما، (جمال الدين، ١٩٨٩) وخاصة أن عرض العملة الوطنية هو طلب العملة الأجنبية، وطلب العملة الوطنية معناه عرض العملة الأجنبية.

وتؤدي التغيرات في أسعار الصرف الى تحقيق التوازن بين طلب وعرض الصرف الاجنبي في المدى القصير، ويتحقق هذا التوازن في المدى الطويل في العلاقات النقدية الدولية عن طريق التغير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية؛ فتخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي الى تشجيع الصادرات نظراً لانخفاض قيمتها والحد من المستوردات لارتفاع قيمتها. ويحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية. (غزلان، ١٩٧٥) وضمن هذا النظام يقع على السلطات النقدية عبء أكبر منه في حالة ثبات سعر الصرف (قاعدة الذهب) وذلك لأن السلطات النقدية هنا مطالبة بتحديد حجم النقود والقوة الشرائية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في المجتمع وفقاً لما تقتضيه متطلبات الإقتصاد القومي الأمر الذي قد تتعرض فيه السلطات النقدية في الدولة لضغط سياسي من الحكومات. أي ان السلطات النقدية في ظل هذه القاعدة لا تغلب او تفضل التوازن الخارجي على التوازن الداخلي. (عوض الله، ١٩٩٣)

٣- نظام الرقابة على الصرف:

طبق هذا النظام لأول مرة في الدول المشتركة في الحرب العالمية الأولى، وكثر استخدامه بعد الأزمة المالية العالمية في نهاية العشرينات وبصورة خاصة مع بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩.

ويهدف هذا النظام الى ما يلي:

أ- المحافظة على قيمة العملة الوطنية اذا ما تعرضت لضغوط تستهدف خفض سعر ها.

ب- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الذي يعاني من عجز بسبب اختلال اقتصادي هيكلي داخلي، او بسبب المنافسة الشديدة للواردات منخفضة الثمن بالمقارنة مع المنتجات المحلية.

جـ- الحصول على موارد للخزينة العامة وذلك بإجبار المصدرين على بيع العملات الأجنبية التي يحصلون عليها للدولة بسعر يقل عن سعر بيع الجمهور. وفي هذه الحالة تحصل الخزانة العامة على الفارق بين سعري الشراء والبيع.

د- الحد من ارتفاع قيمة الديون الخارجية، حيث إن انخفاض سعر صرف العملة الوطنية يرفع قيمة الديون الخارجية للدولة ويحملها عبئا مالياً.

هـ- القضاء على المضاربة على العملة الوطنية، فتثبيت سعر الصرف والرقابة عليه يحولان دون المناورات المالية التي تستهدف تحقيق أرباح ناتجة عن المضاربة على ارتفاع او تدهور سعر صرف العملة الوطنية. (ابراهيم، ١٩٧٦)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أشكال الرقابة على الصرف

يتطلب نظام الرقابة على الصرف تطبيق أساليب خاصة على الصعيدين المحلي والخارجي ومن هذه الأساليب:

١- تقوم الدولة باحتكار شراء وبيع العملات الأجنبية عن طريق صندوق خاص او إدارة خاصة تسمى إدارة النقد الأجنبي، وتتخذ الدولة عدداً من الاجراءات المهمة، وتطبقها لضمان الرقابة على النقد منها:

أ- تقييد الواردات وإلزام المستوردين بالحصول على تصاريح استيراد محددة الموضوع والقيمة توزعها الإدارة التي تتكفل بتدبير النقد الأجنبي اللازم لسداد قيمة الواردات.

ب- إلزام المصدرين بالحصول على تصاريح تصدير، وإيداع ما يحصلون عليه من عملات أجنبية لدى إدارة النقد التي تعطيهم قيمة الصادرات بالعملة الوطنية وفقا للسعر الرسمي لهذه العملة. (عوض الله، ١٩٩٣)

جـ- التقليل من عدد السائحين الوطنيين، وتحديد قيمة المبالغ المسموح لهم بتحويلها الى نقد أجنبي وحملها معهم الى الخارج.

د- تشديد الرقابة على التحويلات المصرفية، ومكافحة تهريب النقود عن طريق المنافذ الجمركية. وهنا يجب معرفة أن احتكار الحكومة للصرف الأجنبي لا يتطلب بالضرورة تحديد سعر صرف وحيد للعملة الوطنية، وإنما قد يكون هناك اكثر من سعر صرف. فبعض نظم الرقابة على النقد يسمح بوجود أسواق متعددة تمارس فيها أسعار مختلفة لصرف العملة الوطنية، وبالتالي يوجد سعر صرف خاص بكل مجموعة من المنتجات والخدمات التي تدخل في نطاق المعاملات الخارجية فهناك سعر صرف منخفض للواردات الضرورية والصادرات، وسعر مرتفع نسبيا للواردات الأقل أهمية، وآخر أكثر ارتفاعاً للواردات الكمالية والتحويلات النقدية للسائحين الوطنيين.

٢- يتطلب نظام الرقابة على النقد قيام الدولة التي تمارسه بتنظيم معاملاتها مع الدول الأخرى ضمن أساليب خاصة من اهمها:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- **اتفاقية المقايضة:** وتعقد هذه الإتفاقية بين دولتين بغرض مبادلة سلع بسلع أخرى تتعادل قيمتها الاجمالية، ولا يكون هناك فائض لإحدهما يقتضي إجراء مدفوعات لتسويته بالعملات الأجنبية. وتتحدد قيمة السلع الداخلة في عملية المقايضة بناء على اتفاق يعقد بين الدولتين يحدد بمقتضاه سعر الصرف الحسابي الذي يبين قيمة عملة كل من الدولتين في مواجهة الأخرى.

ب- **اتفاقية المقاصة:** أتخذت الدول – في ظل هذا النظام- شكلاً جديداً حيث تم الأخذ بنظام الرقابة على الصرف، وأصبح من الضروري لتسوية المبادلات الدولية عن طريق المقاصة اللجوء الى إبرام اتفاق لتسهيل المقاصة بين الدولتين المعنيتين. ويتضمن هذا الاتفاق تحديد سعر الصرف بين عملتي الدولتين، وترتيبات الدفع لفئات المدينين المختلفة، بالإضافة الى إنشاء مكتب للمقاصة في كل من الدولتين يتبع عادة للبنك المركزي. فإذا ما حل تاريخ استحقاق الدين كان على المدين ان يدفع دينه الى مكتب المقاصة الموجود في بلده، ويخبر هذا المكتب مكتب المقاصة الموجود في الدولة الأخرى ليحصل منه على قائمة الدائنين، ثم يتولى الدفع تبعاً للترتيبات المتفق عليها.

وفي نهاية الفترة (فترة اتفاقية المقاصة) وهي عادة سنة يتم حساب العمليات التي جرت خلال هذه الفترة، فإذا كان هناك فائض لإحدى الدولتين فإن تسويته يمكن أن تتم بالمدفوعات الذهبية او العملات الأجنبية، او يتفق على ترحيل الفائض لفترة اتفاقية المقاصة الجديدة.

ونظام اتفاقية المقاصة يعتمد على عدد من المبادىء نذكر منها:

١- ان التسويات الدولية لا تتم من خلال أسواق الصرف، وإنما تتم من خلال مكاتب المقاصة التي يتم إنشاؤها لهذا الغرض بهدف تحصيل المدفوعات من المدينين الى الدائنيين.

٢- هناك سعر محدد للصرف بين عملتي الدولتين المعنيتين ينبغي الالتزام به (الفار، ١٩٩٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ- اتفاقية الدفع: يمكن اعتبار اتفاقيات الدفع صورة عن اتفاقيات المقاصة، اذ يتم الاتفاق بموجبها على تنظيم جميع المدفوعات بين الدولتين تنظيماً يغطي عمليات التجارة الدولية بين دولتين، وفي هذه الاتفاقية يفتح البنك المركزي في كل من الدولتين المعنيتين حسابا بعملته باسم الدولة الأخرى، ويجري عن طريق هذين الحسابين تسوية جميع المعاملات المنصوص عليها في الأتفاق، فيقوم المستوردون في كل من الدولتين بدفع ثمن مشترياتهم من الدولة الأخرى، ويحصل المصدرون على أثمان صادراتهم من الدول الاخرى بالعملات الوطنية ويتيح ذلك ابتعاد كل من المصدر والمستورد عن تقلبات قيمة كل من العملتين الى الأخرى، وبالتالي فإن أهمية سعر الصرف في ظل اتفاقيات الدفع تنحصر في التسوية النهائية (الرصيد) للمعاملات بين الدولتين حيث تتفقان مقدما على طريقة تسوية المدفوعات بينهما. ويكون ذلك إما عن طريق استيراد وتصدير السلع، او عن طريق الدفع على أساس سعر صرف معين يتم تحديده بين الطرفين، او عن طريق الدفع بعملة ثالثة. وتجدر الإشارة الى أن هذا النظام تم الأخذ به لأول مرة بين بريطانيا والمانيا سنة ١٩٣٤ ، وبعدها أخذ بالانتشار.

ومن استعراض ما سبق نجد أن الاتفاقيات الثنائية بصورها كافة تستهدف تجنب عمليات الصرف الأجنبي، وتسوية المعاملات عن طريق استخدام النقود الوطنية، وعدم ترك تحديد سعر الصرف لعوامل العرض والطلب وإنما تحديده تحديداً تحكميا باتفاق الطرفين.

٤- حقوق السحب الخاصة:

حدثت على المستوى الدولي تطورات مهمة في مختلف المجالات، كانت التطورات النقدية أبرزها حيث ظهر ما يسمى حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights)

وقد اصبحت وحدة حقوق السحب الخاصة العملة الاحتياطية الأولى، وتقرر العمل بها عام ١٩٦٩. ووحدة حقوق السحب الخاصة ما هي الا عملة حسابية اتفاقية كانت قيمتها في البداية عند العمل بها تعادل قيمة الدولار الامريكي. (عيسى، ١٩٨٤)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وخلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٢) خصص صندوق النقد للدول الأعضاء التي وافقت على الاشتراك في هذا النظام ما يعادل ٩,٥ بليون دولار من هذه الوحدة. وحق السحب الخاص حق متاح في أي وقت، ولا يشترط الصندوق على الدول التي تستخدم حصصها أي شروط خاصة باستثناء شرط واحد هو ألا يزيد متوسط ما تستبدله الدولة من مخصصاتها خلال خمس سنوات على ٧٠٪ من مجموع مخصصاتها التراكمية.

واعتباراً من أول تموز عام ١٩٧٤، وبعد أن انخفضت قيمة الدولار بالنسبة للذهب مرتين الأولى بنسبة ٧,٩٪ والثانية في شباط عام ١٩٧٣ بنسبة ١٠٪، كان لا بد من ايقاف ربط قيمة الوحدة بقيمة الدولار. وأصبحت الوحدة مهيأة لان تلعب دور الدولار والذهب، وتصبح العملة الاحتياطية الأولى، ووحدة القياس للنقد الدولي. (عيسى، ١٩٨٤) ولذلك كان لابد من ربط قيمتها في بادىء الأمر بـ ١٦ عملة اختيرت وفقا لمعايير خاصة تبعاً لأهميتها في التفاعل التجاري الدولي، وهذه العملات هي: الدولار الأمريكي، والمارك الالماني والجنية الاسترليني، والفرنك الفرنسي، والين الياباني، والدولار الكندي والليرة الايطالية والجلدر الهولندي، والفرنك البلجيكي والكرونر السويدي، والدولار الاسترالي، والكرونر الدنماركي، والكرونر النرويجي والبزيت الاسباني والشلن الاسترالي، وراند جنوب إفريقيا.

وفي عام ١٩٧٨ أجرى الصندوق تغييرا في تلك العملات فأدخل الريال السعودي والريال الإيراني، وأخرج الراندة الافريقي والكرونا النرويجي. ثم أجرى الصندوق تغييرا آخر اقتصرت وحدة حقوق السحب بموجبه على خمس عملات فقط هي: الدولار الامريكي، والمارك الألماني والجنية الاسترليني، والفرنك الفرنسي، والين الياباني. وتتمثل هذه العملات الخمس في السلة على النحو التالي: الدولار الأمريكي ٠,٥٤٠٠ والمارك الألماني ٠,٤٦ والجنية الاسترليني ٠,٠٧١ والفرنك الفرنسي ٠,٧٤ والين الياباني ٠,٣٤ وتكون أجزاء تلك العملات مجتمعة وحدة حقوق السحب الخاصة، ويقوم الصندوق يومياً بتسجيل متوسط أسعار صرف هذه العملات من الأسواق الرئيسية وحساب قيمة كل جزء من تلك الأجزاء الداخلة في السلة مقومة بالدولار، فيكون مجموع أسعار تلك الأجزاء هو سعر صرف الوحدة بالدولار في ذلك اليوم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥- تعويم أسعار الصرف:

يعتمد تعويم أسعار الصرف على إطلاق الحرية الكاملة لأسعار الصرف لكي تتحدد بناء على عوامل العرض والطلب، او اعتماداً على تفاعل قوى السوق. (السمهوري، ١٩٩٤) ومن الدول التي اتبعت هذا النظام لفترة من الزمن: كندا، فقد عومت أسعار صرف الدولار الكندي ١١ عاماً من عام ١٩٥٠-١٩٦١ اذ ترك الدولار الكندي ليتحدد سعر صرفه بحرية في سوق الصرف الأجنبي وفقاً لقوى العرض والطلب. (عوض الله، ١٩٩٣)

وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية نظام تعويم أسعار الصرف بعد أن قام الرئيس نيكسون بفك ارتباط الدولار بالذهب عام ١٩٧١ بعد سلسلة الانخفاضات المتوالية للدولار الأمريكي تجاه الذهب، وترك سعر الدولار يتحدد بناء على عوامل العرض والطلب. وتتحدد أسعار صرف الدولار بناء على ما يجري في أسواق الصرف العالمية بالدرجة الأولى ثم على ما يجري على الساحة الأمريكية نفسها من قرارات سياسية واقتصادية تؤدي الى اختلاف التوقعات حول أسعار صرف الدولار، وبالتالي التأثير على وضعه في الخارج. ويعتبر الدولار من العملات الدولية القوية الموثوقة.

ولكن هل بإمكان أي دولة في العالم -بغض النظر عن حجمها او مكانتها الدولية- أن تتبع هذا النظام؟ أن تعويم أسعار الصرف قد يؤدي الى بلبلة الأوضاع الاقتصادية بشكل ملحوظ، وذلك لأن قدرة الدولة على أن تزيد العرض من عملاتها الوطنية في حال زيادة الطلب يعتمد على وضع الدولة ومكانتها الدولية. وبالتالي فان التعويم النظيف او الكامل صعب التحقيق او التطبيق لكل الدول على الرغم من الايجابيات التي يتمتع بها هذا النظام ومنها تغير أسعار الصرف تبعا للظروف الإقتصادية، وبناء على وضع الدولة ومكانتها في التجارة الدولية. وهناك نوع آخر من التعويم يطلق عليه اسم التعويم غير النظيف، ويتمثل في أن تقوم الدولة بترك أسعار صرف عملاتها لتتحدد بناء على عوامل العرض والطلب، ولكنها تتدخل في سوق العملات الوطنية إذا ما شعرت أن عملتها تتجه في الاتجاه غير المرغوب فيه. ومن الدول التي تتبع هذا النظام اليابان التي تلجأ اليه للمحافظة على وضعها في التجارة الدولية، فهي تقوم بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي عندما تشعر بأن سعر الين الياباني تجاه الدولار بدأ بالارتفاع، أي أنها تحاول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تخفيض قيمة عملتها أمام الدولار للمحافظة على صادراتها وعلى وضع السلع اليابانية في السوق العالمية.

ويمكن التمييز بين التعويم النظيف والتعويم غير النظيف في أن الأول هو الذي يتم دون أي تدخل للبنك المركزي في اسواق الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين ، بينما يكون الثاني عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في سعر الصرف او منع السعر من ان يتجاوز حداً معيناً.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣-٥) الازمة الاقتصادية عام ١٩٨٨، والعوامل المحددة لسعر صرف الدينار الاردني

كانت الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨٨ نتيجة لتراكم عدد من المشكلات التي واجهت الاقتصاد الأردني منذ بداية الثمانينات مثل: الكساد، وانخفاض أسعار النفط الذي أثر على المنطقة ككل وليس على الأردن فحسب. وكان من نتائج ذلك أن تراجعت حوالات العاملين في الخارج الى الأردن خلال (١٩٨٥-١٩٨٧) بنسبة ٢١٪ نتيجة لتقلص فرص العمل من جانب، وانخفاض الأجور في المنطقة من جانب آخر. وكذلك انخفض صافي المساعدات الخارجية بحوالي الثلث. أي أن تراجع أسعار النفط كان له الأثر المباشر على المساعدات العربية المقدمة الى الأردن. وقد أثر ذلك كله بشكل مباشر على أداء الإقتصاد الأردني، وبالتالي على سعر صرف الدينار الأردني. ورافق هذه المشكلات وزادها تعقيداً عدم تقيد البنوك التجارية والصرافين بتعليمات البنك المركزي بشأن مراقبة العملة الأجنبية، وكانت نتيجة ذلك تهريب كميات كبيرة من العملات الأجنبية الى الخارج مما اثر سلباً على سياسة تسعير الدينار الأردني التي يتبعها البنك المركزي. وترتب على ذلك اتساع الهامش بين الأسعار التي يعطيها البنك وأسعار الصرافين.

وأمام هذا الوضع، وبسبب الضغوط المتلاحقة والكثيرة مثل: النقص الكبير في موجودات البنك المركزي من العملات الأجنبية، وعدم القدرة على تغطية الاحتياطات الرسمية للبنوك التجارية لجأ البنك المركزي مضطراً لسياسة التعويم التي رافقها عدد من الممارسات والمخالفات التي أدت الى زعزعة الثقة بالدينار الأردني، وزادت من حدة المشكلة بشكل كبير فانهار سعر صرف الدينار ووصل الى أدنى مستوى له منذ بدء التداول به. ثم اتخذ البنك المركزي عدداً من الإجراءات لتصحيح الأوضاع الإقتصادية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣-٦) العوامل المحددة لسعر صرف الدينار الاردني

تتدخل عوامل عديدة في تحديد سعر صرف الدينار الأردني، منها:

١- الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملة الأجنبية في البنك المركزي، يبين الجدول رقم (١٧) موجودات البنك المركزي من الذهب والعملة الأجنبية وحقوق السحب الخاصة، ويتضح منه ما يلي:

أ- أن كمية الذهب في تزايد مستمر من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٨٣، وإن تراجعت بشكل طفيف عام ١٩٧٤ حيث بلغت (١٠,٨١) مليون دينار، فقد ازدادت الى (٢٦,٢١) مليون دينار عام ١٩٧٦ محققة معدل نمو بلغ (١٤٢,٥٪) مقارنة مع عام ١٩٧٤. ولكن هذه الموجودات تراجعت في عام ١٩٨٤ بمعدل (٥,٩٪) عن عام ١٩٨٣ وخلال عامي ١٩٨٥، ١٩٨٦ حققت الموجودات من الذهب معدلات نمواً بسيطاً بلغ (٠,١ و ٠,٣) على التوالي، ثم تراجعت في عام ١٩٨٧ بمعدل (٦٪) حيث بلغت (٦٥,٨٢) مليون دينار مقارنة مع (٧٠,٠٢) مليون دينار عام ١٩٨٦. وهي أعلى نسبة تراجع خلال الفترة ووصل الذهب الى أقصى كمية عام ١٩٩٤ حيث بلغ (١٣٩,١) مليون دينار وحقق معدل نمو بلغ (٩٧,٨٪).

ب- أن قيمة حقوق السحب الخاصة بدأت بالتزايد منذ عام ١٩٧٤ الى أن وصلت الى أعلى قيمة لها عام ١٩٨٥ حيث بلغت (٨,٥٣) مليون دينار محققة معدل نمو بلغ (٣٩,٤٪) ثم بدأت بالتراجع فبلغ معدل تراجعها عام ١٩٨٦ (١١٪) وفي عام ١٩٨٨ بلغ التراجع (٩٩,٥٪) حيث بلغت حقوق السحب الخاصة (٠,٠١٦) مليون دينار الا أنها بدأت بعد ذلك بالتحسن حيث وصلت عام ١٩٨٩ (٣,٢٣) مليون دينار.

جـ- موجودات البنك المركزي من العملات الأجنبية: بلغت هذه الموجودات عام ١٩٧٦ (١٥٤,٤١) مليون دينار محققة معدل نمو بلغ (٥,٥٪)، وبلغت عام ١٩٨٢ (٢٩١,٣٠) مليون دينار مقارنة مع (٣٥٣,٨٧) مليون دينار عام ١٩٨١. وبذلك تراجعت بمعدل (١٧,٧٪). وفي عام ١٩٨٨ وهو العام الذي حدث فيه انخفاض قيمة الدينار الأردني تراجعت الموجودات من العملة الأجنبية بمعدل (٤٦,٧٪) ولكن هذه الموجودات بدأت بالتزايد في عام ١٩٨٩ حيث بلغت (٢٩٠,٩٦) مليون دينار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واستمرت بالتزايد الى أن وصلت (١٦٠٢,٥) مليون دينار عام ١٩٩٤ محققة معدل نمو بلغ (٧,٩٪) عن عام ١٩٩٣، وذلك بفضل المساعدات العربية والدولية المقدمة للأردن. ويمكن اعتبار الانخفاض الكبير في موجودات البنك المركزي أحد الأسباب المهمة لانخفاض قيمة الدينار الاردني:

٢- عرض النقد:

يعتبر عرض النقد من مكونات عرض العملة الذي يتحكم به البنك المركزي كجزء من السياسة النقدية. وتؤدي الزيادة المفرطة في عرض النقد عادة الى تخفيض سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى، وبملاحظة جدول رقم (١٥) الذي يبين عرض النقد ومعدلات نموه نجد أن عرض النقد ينمو بمعدلات موجبة باستثناء بعض الأعوام مثل: (١٩٨٤، ١٩٨٥) وكان معدل نمو عرض النقد في عام ١٩٧٤ قد بلغ (٣٠,٢٪) بينما بلغ في عام ١٩٨٧ (٩,٢٪)، أي أن معدلات نمو عرض النقد كانت تختلف من سنة لأخرى، إلا أن هذا المعدل حقق في عام ١٩٨٨ معدل نمو كبيرا وصل الى (١٩,١١٪) ثم بدأت معدلات نمو عرض النقد بعد ذلك بالانخفاض الى ان وصلت الى (-٤,٩) عام ١٩٩٤. ويعود ذلك الى سياسة البنك المركزي من أجل معالجة الخلل في سعر صرف الدينار الأردني. فالتحكم في عرض النقد من قبل البنك المركزي يساعد في تحقيق الإستقرار في سعر صرف الدينار.

٣- المديونية الأردنية:

يعتمد الأردن في تمويل خططه وتمويل العجز في ميزانيته على التمويل الخارجي والمساعدات الخارجية، وبملاحظة جدول رقم (١٢) الذي يبين الدين العام الخارجي ومعدلات نموه للفترة (١٩٧٤-١٩٩٤) نجد ان معدلات النمو تختلف من سنة لأخرى، فقد بلغ معدل نمو الدين الخارجي عام ١٩٧٤ (١٦,٨٪)، وبلغ عام ١٩٨٤ (١٧,٧٪)، وفي عام ١٩٨٨ وصل الى (٢١٧,٣٪). فزيادة الدين الخارجي تعني أن الاقتصاد المحلي يتحمل مزيداً العبء من أجل خدمة الدين، وهذا يتطلب تحويل العملة المحلية الى العملة الخارجية من أجل دفع الدين للدول المقرضة، وبالتالي يزداد عرض العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعني زيادة عرض العملة المحلية انخفاض سعر صرفها أمام تلك العملات. ونتيجة لسياسة البنك المركزي الهادفة إلى دعم الإقتصاد الأردني وتحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار بدأت المديونية الخارجية بالانخفاض خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٤)، وقد بلغ معدل تراجع المديونية الخارجية عام ١٩٩٤ (٤,٧٪).

أما الدين العام الداخلي فليس له تأثير مباشر على سعر صرف الدينار لأنه يتم ضمن نطاق البلد الواحد.

٤- الموازنة العامة للحكومة الأردنية:

يبين الجدول رقم (٣٥) الموازنة العامة للحكومة الأردنية للفترة (١٩٧٤-١٩٩٤) ويلاحظ أن جميع سنوات الفترة تعاني من عجز في الموازنة، أي أن النفقات الإجمالية تفوق الإيرادات المحلية لكل الفترة.

ويتم تمويل العجز في الموازنة العامة للحكومة الأردنية إما عن طريق المساعدات الخارجية او القروض أو الإقتراض الداخلي عن طريق بيع سندات حكومية. ويلاحظ أن العجز عام ١٩٧٤ بلغ (٨٠,٨) مليون دينار أردني ثم ازداد الى (٥٠٩,٦) مليون دينار عام ١٩٨٨، وتناقص بعد ذلك الى (٢٧٣,٩) مليون دينار عام ١٩٩٤.

ويجب هنا معرفة أن تاثير العجز في الموازنة العامة للحكومة الأردنية على سعر صرف الدينار يكون بتأثير هذا العجز على الاقتراض الخارجي، وكمية المساعدات الخارجية التي تستطيع الحكومة الأردنية الحصول عليها لدعم الموازنة، فزيادة الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل العجز تؤدي الى ارتفاع المديونية العامة، وبالتالي زيادة مصاريف خدمة الدين والأقساط السنوية المستحقة، وزيادة عرض الدينار الأردني في سوق الصرف. أما المساعدات الخارجية فتؤدي الى ارتفاع الطلب على الدينار ومن ثم تحسن أدائه مقابل العملات الأجنبية.

٥- الثقة:

أي ثقة المستثمرين مثل المؤسسات الاستثمارية والمالية والصناعية بالاقتصاد الاردني بشكل عام، وبالدينار الأردني بشكل خاص. وكذلك الثقة بالاستقرار السياسي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والأمني. فالاردن يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي والأمني والجو الملائم للاستثمار، إلا أن الإقتصاد الأردني عانى خلال الثمانينات من ركود عميق انعكس بشكل واضح على سعر صرف الدينار الأردني. وعامل الثقة يصعب قياسه من الناحية العملية، ولكن هناك مؤشرات تدل عليه في الدينار الأردني مثل: أ- ودائع من نوع غير مقيم.

ب- الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية.

أ- ودائع من نوع غير مقيم:

يسمح هذا النوع من الودائع للأردنيين المقيمين في الخارج بايداع أموالهم بالدولار او العملات الأجنبية الاخرى في البنوك الأردنية. وزيادة هذه الودائع تدل عادة على تناقص الثقة بالدينار الأردني ومستقبله. وبالنظر الى الجدول رقم (١٩) الذي يبين جانباً من مطلوبات البنوك التجارية في الأردن للفترة (١٩٧٤-١٩٩٤) نجد أن هذه الودائع تزداد سنة بعد الأخرى، وتحقق معدلات نمو موجبة باستثناء بعض السنوات مثل (١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩٣) حيث بدأت هذه الودائع بالزيادة من (٣,٦٣) مليون دينار عام ١٩٧٤ الى (١٤٣,٧٥) مليون دينار عام ١٩٨١ ثم الى (٤٢٢,٥٢) مليون دينار عام ١٩٨٨ محققة معدل نمو بلغ (٤٠٪). وتدل الزيادة في هذا النوع من الودائع على ضعف ثقة المستثمرين بالدينار الأردني وبالتالي زيادة عرض الدينار وانخفاض سعر صرفه.

ب- الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية:

وتشمل هذه الموجودات النقد الأجنبي، وأرصدة البنوك الأجنبية، والاستثمارات في الخارج. وزيادة هذه الموجودات تدل على ضعف الثقة بالدينار الأردني من قبل البنوك التجارية. وبالنظر الى الجدول رقم (١٨) الذي يبين موجودات البنوك التجارية بالعملات الأجنبية نجد:

١- أن قيمة النقد الأجنبي ازدادت من (٠,٠١١) مليون دينار عام ١٩٧٤ الى (٢,٢٦٥) مليون دينار عام ١٩٨٥، ثم ازدادت الى (٦,٤٦٥) مليون دينار عام ١٩٨٨ محققه معدل نمو بلغ (٩٦,٠٪). وفي عام ١٩٩٣ وصلت قيمة النقد الاجنبي الى (٢١,٤) مليون دينار محققه معدل نمو بلغ (٣٤,٦٪).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- أن أرصدة البنوك من العملة الأجنبية قد تزايدت من سنة الى أخرى فكانت (٧,٠٤) مليون دينار عام ١٩٧٤ ثم تزايدت الى (٣٦٧,٩) مليون دينار عام ١٩٨٥ محققه معدل نمو بلغ (١٨٪) ثم الى (١٢٦٣,٣) مليون دينار عام ١٩٩٣ محققه تراجعا عن عام ١٩٩٢ وصل الى (٩١٪).

٣- أن قيمة الاستثمارات في الخارج قد بدأت بالزيادة سنة بعد الأخرى، فكانت عام ١٩٧٤ (٠,٩١) مليون دينار ثم ازدادت الى (١٦,١٥) مليون دينار عام ١٩٨٦ محققة معدل نمو بلغ (١٣٪).

واستمرت هذه الاستثمارات بالزيادة وحققت معدل نمو بلغ (٢٣٪) عام ١٩٨٨ وحققت أعلى قيمة لها عام ١٩٩٣ (٥٣,٤) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١٥٤,٣٪) والزيادة في كمية النقد الأجنبي والاستثمارات في الخارج للبنوك التجارية تزيد في عرض النقد من الدينار الأردني وبالتالي ضعف أدائه أمام العملات الأخرى إذا لم ترافق الزيادة في عرضه زيادة مماثلة في الطلب عليه.

(٣-٧) آثار انخفاض قيمة العملة:

يؤثر انخفاض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية بشكل مباشر او غير مباشر، ومن هذه المتغيرات

أ- مستوى الأسعار المحلية:

يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة، واذا كان جزء كبير من المنتجات المستوردة يدخل في قائمة الإستهلاك اليومي للأفراد مثل المواد الغذائية والمشروبات او المواد الضرورية الأخرى مثل الأدوية، فان التخفيض سيجلب معه ارتفاعاً في نفقات المعيشة.

كما أن أسعار المستوردات من السلع الوسيطة كالمواد الخام الأولية، ومواد الوقود، وقطع الغيار... الخ سترتفع ايضاً، وهذه السلع تدخل عادة في مستلزمات الإنتاج في الصناعات المحلية، وبالتالي فإن هذا سوف يؤدي الى ارتفاع في تكاليف إنتاج هذه الصناعات، وسيؤدي ذلك في النهاية الى ارتفاع في أسعار هذه السلع. كما أن تخفيض

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قيمة العملة يؤدي إلى تحول جانب من الطلب المحلي على السلع المستوردة الى السلع المحلية البديلة بالاضافة الى زيادة الطلب العالمي على الصادرات (إذا كان الطلب مرناً) وبالتالي فإن حجم الطلب على المنتجات المحلية سيتجه نحو التزايد. وعلى سبيل الفرض إذا كانت الطاقات الانتاجية لهذه المنتجات قد وصلت الى أقصى حد لها ولا يستطيع المنتجون زيادة منتجاتهم من أجل مواجهة الطلب على هذه السلع فإن الأسعار المحلية ستتجه نحو الارتفاع. وكذلك فإن أسعار الصناعات الزراعية ستتجه نحو الارتفاع اذا كانت تستخدم المواد المستوردة بشكل كبير مثل المبيدات الزراعية وبعض أنواع البذور والآليات مثل التراكتورات وغيرها.

أما النقطة الأخيرة فهي أن الأفراد قد يعلمون أن السلطات النقدية تنوي تخفيض قيمة عملتها وذلك لأن التخفيض يسبقه عادة حوار ومناقشات كثيرة تتناولها الصحف ووسائل الاعلام، وبالتالي فإن الأفراد سيتوقعون حدوث تخفيض العملة مما يدفعهم ويدفع التجار أيضاً الى شراء كميات كبيرة من السلع قبل ان ترتفع أسعارها، وذلك للإفادة من فرق السعر. وإذا حدث ذلك فإن موجة تضخمية ستسري في الأسواق. (الفأر، ١٩٩٢)

اما بالنسبة للاقتصاد الاردني فتفيد البيانات المتوافرة للفترة (١٩٨٦-١٩٩٣) التي يشير اليها الجدول رقم (٢٠) أن مستوى الأسعار مقاساً بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس ١٩٨٦ ارتفع بمعدلات تعد عالية فقد ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من (١٠٦,٤) عام ١٩٨٨ الى (١٣٣,٨) عام ١٩٨٩ وبمعدل نمو بلغ (٢٥,٧٪) وهو أعلى معدل خلال الفترة. فقد بلغ معدل التضخم للسنتين ١٩٩٠ و ١٩٩١ (١٦,١٪) و (٨,٢٪) على التوالي، ويعزى هذا الإرتفاع الى الإنخفاض الحاد في قيمة الدينار الأردني حيث بلغت معدلات الانخفاض للسنوات ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠: (١٢٪)، (٥٦٪)، (١٣٪) على التوالي، وبالمحصلة ارتفع مستوى الأسعار بنسبة (٦٥,٥٪) للفترة (١٩٨٦-١٩٩٣)

ب- الدخل الحقيقي:

ادى انخفاض قيمة الدينار الأردني الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي أثر الانخفاض على مستوى الدخل الحقيقي. وبملاحظة جدول رقم (٢٠) الذي يبين بعض المتغيرات الاقتصادية للفترة (١٩٨٦-١٩٩٣) نجد أن متوسط الدخل الحقيقي انخفض

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فكان متوسط هذا الدخل عام ١٩٨٧ (٧٦٧,٩) دينار وانخفض الى (٦٠٧,٤) دينار عام ١٩٨٩، أي أن الدخل الحقيقي تراجع بنسبة (٢١٪) واستمر بالانخفاض مقارنة مع عام ١٩٨٨. واذا أخذنا معدل تراجع الدخل الحقيقي بين عامي (١٩٨٨ و ١٩٩٣) نجد أن الدخل الحقيقي انخفض من (٧٢٧,٥) دينار عام ١٩٨٨ الى (٥٧٢,٨) دينار عام ١٩٩٣، أي أنه تراجع بمعدل (١٩,٩٪). وبلغ أعلى معدل لانخفاض متوسط الدخل الحقيقي في عام ١٩٨٩ إذ انخفض بنسبة (١٦,٥٪)

أما في العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ فقد تحسن متوسط الدخل الحقيقي بالنسبتين (١٢,٥٪) و (١,٩٪) على التوالي.

جـ- الميزان التجاري:

- الصادرات:

يبين الجدول رقم (٥) قيم الصادرات والمستوردات، ونجد بملاحظة أن الصادرات الأردنية خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٣) كانت في تزايد، فقد ارتفعت من (٢٥٦) مليون دينار عام ١٩٨٦ الى (٣١٥,٣) مليون دينار عام ١٩٨٧. أما في عام ١٩٨٨، وهو العام الذي شهد الإنخفاض الحاد في قيمة الدينار، فبلغت الصادرات (٦٣٢,٩) مليون دينار، وحققت معدل نمو بلغ (٢١٪). وأما في عام ١٩٨٩ فبلغت قيمة الصادرات (٦٣٣) مليون دينار وحققت معدل نمو بلغ (٦٦٪) وخلال العام نفسه انخفض سعر صرف الدينار بمعدل (٥٦٪).

ولكن هل يمكن اعتبار انخفاض قيمة الدينار السبب الوحيد لزيادة الصادرات الأردنية؟

تقول النظرية الاقتصادية إن انخفاض قيمة العملة يؤدي عادة الى زيادة الصادرات وتقليص المستوردات، وبالتالي التحسن في وضع الميزان التجاري. إلا أن هذا قد يكون واقعياً في حال الدول المتقدمة اكثر منه في حالة دول العالم الثالث، وبالتالي فإن هناك عوامل اخرى مثل ارتفاع أسعار الفوسفات والبوتاس عالمياً، أي أن سعر الصرف لم يكن العامل الوحيد لزيادة الصادرات الوطنية، أما في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ فإن الصادرات تزايدت ولكن بنسب أقل من العامين السابقين، فقد بلغ معدل نمو الصادرات عام ١٩٩١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٩,٢٪) ، وقد يعزى ذلك الى ظروف حرب الخليج حيث تقلصت صادرات الأردن الى دول الخليج العربي.

- **المستوردات:**

جاء وضع المستوردات الأردنية خلال فترة الانخفاض في قيمة الدينار الأردني بعكس ما تقوله النظرية الاقتصادية، اذ حققت هذه المستوردات معدل نمو بلغ (٢٠٪) لعام ١٩٨٨ مقارنة مع عام ١٩٨٦، وازدادت المستوردات عام ١٩٨٩ الى (١٢٣٠,٤) مليون دينار محققة معدل نمو بلغ (٢٠,٤٪) واستمرت المستوردات بالزيادة الى أن وصلت عام ١٩٩٣ الى (٢٤٥٣,٦) مليون دينار. وتعزى زيادة المستوردات هذه الى حاجة الاقتصاد الأردني لها بشكل كبير، فبما أنه لم يصل الى درجة الإكتفاء الذاتي يظل بحاجة الى استيراد بعض المواد الخام الأساسية اللازمة للصناعات هذا بالاضافة الى حاجته الملحة للنفط.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الاردن فرض قيوداً في عام ١٩٨٩ على استيراد السلع الكمالية، ولولا فرض مثل هذه القيود لكانت قيم المستوردات أكبر من القيم الموجودة.

وفي عام ١٩٩٠ زادت المستوردات بسبب حرب الخليج من جهة، ورفع قيود الاستيراد من جهة أخرى. وقد بلغ معدل نمو المستوردات عام ١٩٩٠ (٤٠,٣٪).

الميزان التجاري:

يوضح الجدول رقم (٥) أن العجز في الميزان التجاري بالاسعار الجارية في تزايد مستمر، فقد بلغ معدل نمو العجز في عام ١٩٩٠ (٧٠,٧٪) أن عام ١٩٨٩ شهد تحسناً في وضع الميزان التجاري حيث تراجع العجز بمعدل (٦,٧٪). ومن الصعب أن يعزى ذلك الى انخفاض قيمة العملة لأن هناك عوامل أخرى ربما يصعب إهمالها مثل قرار منع استيراد السلع الكمالية، وظروف المنطقة المتمثلة في حرب الخليج. وبالتالي يمكن القول إن سعر الصرف لم يكن العامل الوحيد والفعال والمؤثر في الميزان التجاري الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣-٨) المتضررون والمستفيدون من خفض قيمة العملة:

يمكن تحديد الفئات المتضررة من خفض قيمة العملة بأصحاب الدخول المحدودة، والمدخرين بالعملة المحلية، والدائنين. فاذا قام شخص بإقراض شخص آخر مبلغ مئة دينار قبل التخفيض على سبيل المثال وقام الشخص المقترض بارجاع المبلغ نفسه بعد التخفيض فإن المقرض يكون قد خسر بمقدار التخفيض، وذلك لان قيمة المئة دينار قبل التخفيض تختلف عن قيمتها بعد التخفيض، وكذلك اصحاب رؤوس الأموال البسيطة، فبعد أن كان بامكان أحدهم شراء مائة وحدة سلعية وبيعها لم يعد بإمكانه الا شراء نصف الكمية بالمبلغ نفسه ، وهذا يؤدي الى تأثر مستوى الربحية لديه.

اما المستفيدون من خفض قيمة العملة فهم طبقة التجار نظرا لتحقيق أرباح هائلة نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وكذلك أصحاب العقارات والمباني نظرا لارتفاع قيمتها، والمدخرون بالعملة الأجنبية نظراً لارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

وتستفيد ايضا فئة المدينين وذلك لأنهم اقترضوا المبلغ واستثمروه ربما قبل التخفيض وأعادوه بعد التخفيض، وبالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار الأردني ألحق الضرر بفئات معينة من المجتمع وأفاد فئات أخرى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

قياس اثر انخفاض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤-١) خصائص الميزان التجاري الاردني

يعتبر العراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من الاسواق العربية التقليدية للصادرات الأردنية، وقد بلغت مساهمتها من اجمالي الصادرات الأردنية الى الدول العربية خلال الاعوام: ١٩٨٠ و١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٢: (٦٩٪) و (٨٣٪) و (٧٢٪) و (٦٥٪) على التوالي. ثم وقعت حرب الخليج فأثرت تأثيرا واضحا على هذه الصادرات، فقد تراجعت الى المملكة العربية السعودية بنسبة (٧٦,٥٪) عام ١٩٩١ عن عام ١٩٩٠، وشكلت ما نسبته ٦٪ من مجموع الصادرات الأردنية الى الدول العربية. كما تراجعت الصادرات الى العراق بنسبة (٥٢,٥٪) وشكلت ما نسبته (٣٢,٣٪) عام ١٩٩١ ولكن الصادرات الاردنية الى السعودية ازدادت عام ١٩٩٢، وشكلت ما نسبته (٣١٪) من إجمالي الصادرات الاردنية الى الدول العربية، واحتلت المرتبة الأولى في هذه الصادرات الى الدول العربية.

واحتلت الصادرات الى العراق المرتبة الثانية مشكلة ما نسبته (٢١,٩٪). وزاد عدد البلدان المستوردة للبوتاس الأردني في عام ١٩٩١ حيث أصبحت ٢٥ دولة بدلا من (١٧) دولة عام ١٩٨٥، فقد توقفت (٥) دول عن الاستيراد وظهرت (١٣) دولة جديدة عام ١٩٩١ من اهمها: الصين الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وزمبابوي. وبلغت صادرات الأردن من البوتاس الى زمبابوي (٨٥٧٠١٨) الف دينار والى سنغافورة (٣١٢٢٤٣) الفا، والى تركيا (١٤٩٨٣٨٦) وذلك عام ١٩٩٤. وبلغت صادرات الاردن من البوتاس لنفس العام (٩٢٥٧٢٨) الف دينار وشكلت صادرات الاردن من البوتاس نسبة (٩٪) من الصادرات الكلية عام ١٩٩٤. أما الفوسفات فقد بدأت دولتان باستيراده هما: الفلبين وروسيا الاتحادية، ثم أخذت تستورده دول أخرى من الأردن عام ١٩٩٤ مثل: تركمانستان. حيث بلغت صادرات الأردن من الفوسفات اليها عام ١٩٩٤ (٢٥) الف دينار وعام ١٩٩٥ (١٥) الف دينار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالنظر الى الميزان التجاري الاردني نجد انه يعاني من عجز مزمن ومستمر، فالأردن يستورد من العالم الخارجي أكثر مما يصدر إليه ومن أهم الخصائص التي تميز الميزان التجاري الأردني ما يلي:

أ- ارتفاع نسبة صادرات الأردن من المواد الخام والسلع الوسيطة اذ تشكل نحو ٦٠٪ من اجمالي الصادرات الكلية، وقد بلغت هذه الصادرات عام ١٩٩٤ (٤٣٤,٥٨٥٨) مليون دينار.

ب- تدني الصادرات من السلع الرأسمالية اذ تشكل نسبة بسيطة او متدنية جدا من إجمالي الصادرات الكلية، وقد شكلت أعلى نسبة لها عام ١٩٩٤، وبلغت (٦,٤٪). وبلغت صادرات الاردن من هذه السلع عام ١٩٩٤ (٥١,٥٤٤) مليون دينار.

جـ- معاناة الصادرات الأردنية من التركز الكبير في الأسواق العربية حيث إن نسبة عالية منها تصدر الى الأسواق العربية، وقد بلغت نسبة ما يصدر اليها ٥٤٪ عام ١٩٨٣ و ٦٦٪ عام ١٩٨٢.

وكانت نسبة ما يصدر الى الدول العربية خلال معظم سنوات الفترة تزيد على ٤٠٪ من مجمل الصادرات الأردنية. بينما كانت نسبة هذه الصادرات الى السوق الامريكية والى دول الاتحاد الاوروبي متدنية حيث شكلت نسبة المصدر الى دول الاتحاد ٤٪ فقط من إجمالي الصادرات الأردنية عام ١٩٩١.

د- انخفاض نسبة الصادرات الوطنية الى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت بالمتوسط للفترة (١٩٨٧-١٩٩٤) (٤٪) على الرغم من أن الصادرات الاردنية حققت بشكل عام معدلات نمو مرتفعة.

ويمكن أن يعزي ارتفاع نسبة الصادرات الأردنية الى الدول العربية الى قرب المسافة، والى الأسعار المناسبة، وكذلك إلى الاتفاقات التجارية المبرمة مع هذه الدول. وتجدر الإشارة هنا الى أن اغلب الصادرات الأردنية الى الدول العربية تتكون من سلع من الصناعات الوطنية والتحويلية والخضروات والفواكه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هـ- ارتفاع نسبة السلع الاستهلاكية من المستوردات الوطنية باستمرار، وقد شكلت ٣٩٪ عام ١٩٨٤ وبلغت عام ١٩٩٥ (٦٠٠,٤٥٥) مليون دينار، في حين شكلت المستوردات من السلع الرأسمالية ١٦٪ عام ١٩٨٤. وهذا يعني أن الاستيراد في الأردن يخدم الأغراض الاستهلاكية أكثر من الأغراض الاستثمارية والتنموية.

و- ارتفاع نسبة المستوردات الأردنية من دول أوروبا الغربية، حيث بلغت هذه المستوردات عام ١٩٨٤ (٣٤٪) من اجمالي المستوردات الأردنية، في حين شكلت من الدول العربية (٢٣٪) فقط. وهذا الارتفاع في المستوردات الاردنية من دول الاتحاد الاوروبي من جهة، والانخفاض الكبير في الصادرات الأردنية إليها يشكل عجزاً كبيراً في الميزان التجاري الأردني مع هذه الدول بشكل عام.

وتشكل المستوردات الأردنية عند مقارنتها مع الصادرات الأردنية نسبة عالية من الناتج المحلي بلغت في العامين ١٩٨٥ و ١٩٩٢ (٥٣٪) (٦٣٪) على التوالي. ويدل ذلك على حاجة الأردن للمستوردات وبشكل اساسي للسلع الإستهلاكية، ويدل أيضا على أن الإقتصاد الأردني يعاني من درجة عالية من الإنكشاف الاقتصادي [١] . وقد بلغت درجة الانكشاف لعام ١٩٨٨ (٦٢٪) ولعام ١٩٩٤ (٧٨٪).

والسبب الرئيسي لهذا الانكشاف هو المستوردات الأردنية من السلع الغذائية والنفط الخام بشكل خاص، وسببه هو: زيادة عدد السكان، وتطور الصناعة واستخدام وسائط النقل. فالزيادة السكانية تحتاج الى المواد الغذائية لتلبية الطلب عليها، وزيادة وسائط النقل تحتاج الى الوقود.

وتجدر الاشارة الى أن العجز في الميزان التجاري الأردني مع البلدان العربية سببه استيراد النفط الخام. أما عجزه مع الدول الأوروبية فسببه انخفاض حجم الصادرات الوطنية الى هذه الدول.

---

(١) حسبت درجة الانكشاف الاقتصادي عن طريق

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{صادرات + مستوردات}}{\text{الناتج القومي الاجمالي}} \times ١٠٠٪$$

(عوض، ١٩٩٥)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤-١-١) التركيب السلعي للصادرات الأردنية

يقوم الاردن بتصدير مجموعة من السلع الى العالم الخارجي، فهناك السلع الإستهلاكية، والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية، ومواد الخام، وغيرها.

وبالنظر الى الجداول رقم (٢١) و (٢٢) و (٢٣) التي توضح التركيب السلعي للصادرات الأردنية بالأسعار الجارية، بالإضافة الى معدلات النمو وأهمية هذه الصادرات (نسبتها الى الصادرات الكلية) نجد ما يلي:-

أ- حققت السلع الإستهلاكية معدل نمو بلغ (٢٨,٧٪) عام ١٩٧٩ بقيمة (٤١,٩٩٤) مليون دينار، ثم استمرت الصادرات من هذه السلع بالزيادة حتى عام ١٩٨٤م حيث حققت معدل نمو بلغ (١٥,٤٪) بقيمة (١٠٨,٧٥٨) مليون دينار. ثم حدث تراجع عام ١٩٨٦ بلغ معدله (٢١,١)، وبعد ذلك استأنفت الزيادة، وحققت عام ١٩٨٩ معدل نمو بلغ (٦٥,٦٪) بقيمة (١٣٢,٣٢٥) مليون دينار مقارنة مع (٧٩,٨٨٥) مليون دينار عام ١٩٨٨، وشكلت ما نسبته (٢٤,٧٪) من إجمالي الصادرات الأردنية. ويجب هنا ألا نغفل أثر انخفاض قيمة الدينار على زيادة الصادرات من السلع الإستهلاكية، ذلك أن اسعارها ستصبح رخيصة بالنسبة للدول المستوردة. وقد استمرت الصادرات من السلع الاستهلاكية بالزيادة ولكن على نحو متذبذب الى أن وصلت (٢,١٪) عام ١٩٩٤، حيث شكلت ما نسبته (٣٨,٧٪) من إجمالي الصادرات الأردنية.

وبلغ متوسط معدل النمو للفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) (٧,٦٪)، وزاد هذا المتوسط الى (١٩,١٪) خلال الفترة الثانية (١٩٩٠-١٩٩٤). وبلغ متوسط الأهمية النسبية للفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) (٣١,٣٪) وزادت الى (٣٣,٥٪) خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤).

ب- الصادرات من المواد الخام والسلع الوسيطة

توضح الجداول التي تمت الاشارة اليها التركيب السلعي للصادرات الأردنية، إذ يتبين منها ان الصادرات من هذه المواد في زيادة مستمرة ولو بشكل تقريبي. وقد بلغ معدل نموها عام ١٩٧٩ (٢٨,٦٪) بقيمة (٣٩,٤٤٤) مليون دينار، واستمرت بالزيادة الى أن حققت عام ١٩٨٨ معدل نمو بلغ (٤٨,٧٪) بقيمة (٢٣٩,٢٦٢) مليون دينار وشكلت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ما نسبته (٧٣,٦٪) من إجمالي الصادرات الكلية بالأسعار الجارية، وزيادة الصادرات من هذه السلع وتشكيلها نسباً عالية من إجمالي الصادرات وخصوصاً خلال الأعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠ يعزى الى زيادة الطلب العالمي على الفوسفات من جهة، والتوسع في الصناعة الاستخراجية من جهة أخرى. هذا بالإضافة الى دور سعر الصرف الذي ساهم في انخفاض أسعار الصادرات الأردنية عالمياً وبالتالي شجع على استيرادها من الأردن. أما ارتفاع متوسط معدل النمو للفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) إلى (٢٨,٥٪) وتراجعه للفترة الثانية (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى (١,٢٪) فيعود الى انخفاض صادرات الأردن من الفوسفات والبوتاس والمواد الخام، ففي عام ١٩٩١ بلغ عدد البلدان المستوردة للفوسفات الأردني (٢١) بلداً مقابل (٢٧) بلداً عام ١٩٨٥، فقد توقفت (٨) بلدان عن الاستيراد، وظهر بلدان جديدان هما. الفلبين وروسيا الاتحادية. وشكلت الأهمية النسبية للمواد الخام (٦٢,٧٪) (٥٠,٨٪) لعامي (٩٢، ٩٣) على التوالي مقارنة مع أهميتها في عام ١٩٩٠، ١٩٩١ التي بلغت (٧٤,١٪) (٥٢,٤٪).

جـ- الصادرات من السلع الرأسمالية:

حققت الصادرات من هذه السلع معدلات مختلفة من النمو والتراجع، ففي عام ١٩٧٩ حققت الصادرات من هذه السلع معدل نمو بلغ (٣٤,٤٪) وشكلت ما نسبته (١,٢٪) من إجمالي الصادرات الأردنية، وفي عام ١٩٨٦ حققت معدل نمو بلغ (٣٦,٤٪) وشكلت ما نسبته (٠,٨٪) من إجمالي الصادرات الأردنية، وفي عام ١٩٨٩ شكلت معدل نمو بلغ (١٤١,٣٪) أي ما نسبته (٢,٥٪) من إجمالي الصادرات وبلغ متوسط معدل النمو للفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) (٤٧,٥٪)، وكذلك ارتفعت الأهمية النسبية عن الفترة الاولى حيث بلغت في الفترة الثانية (٣,٧٪) بينما كانت في الفترة الأولى (١,٥٪)، ويعود انخفاض متوسط معدل النمو الى هذا الحد إلى ان هذه السلع تعتمد على مدخلات مستوردة ارتفعت أثمانها نتيجة لانخفاض قيمة الدينار الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤-١-٢) أثر انخفاض قيمة الدينار الأردني على التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية:

تؤدي سياسة تخفيض قيمة العملة عادة الى زيادة الصادرات، ويمكن القول بأن ظروف كل دولة هي المسؤولة عن نجاح سياسة التخفيض. وأن الصادرات الأردنية حققت نجاحاً ولو جزئيا حيث حققت معدلات نمو مرتفعة في بعض الأسواق. إلا أن الأحداث السياسية في العالم العربي كان لها تأثير على الصادرات الأردنية، حيث أغلقت بعض الأسواق أمامها.

ويمكن تصنيف الدول التي فتحت أسواقها أمام الصادرات الأردنية الى: دول عربية، ودول أخرى، والهند، ودول اوروبا الشرقية، ودول الاتحاد الاوروبي، والولايات المتحدة الامريكية، والصين، واليابان.

وتشير الجداول رقم (٢٤) و (٢٥) والتي توضح التوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية ومتوسط معدل النمو والاهمية النسبية الى ان الدول العربية احتلت المركز الأول من حيث الأهمية النسبية (نسبة الصادرات الى الدول العربية الى الصادرات الكلية). فقد بلغ متوسط الأهمية النسبية للفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) (٤٧,٢٪) من إجمالي الصادرات الكلية. وشكلت الصادرات الأردنية الى الدول العربية عام ١٩٨٥ (٥١,٥٪) بقيمة (١٣١,٥٣) مليون دينار بالأسعار الجارية، ثم بدأت بالانخفاض فشكلت عام ١٩٨٨ (٤١,٩٪) بقيمة (١٣٦,١٢) مليون دينار. وانخفضت الأهمية النسبية للصادرات للفترة الثانية (١٩٩٠-١٩٩٤) أيضا، فقد انخفضت الى (٣٧,٩٪)، وتراجعت هذه الصادرات في بداية التسعينات حيث بلغت في عام ١٩٩١ ما معدله (٣٣,٤٪). ويمكن ان يُعزى ذلك الى ظروف حرب الخليج التي ساهمت في إغلاق العديد من الأسواق العربية أمام الصادرات الأردنية. كما يجب ملاحظة ان لسعر الصرف دوراً في زيادة الصادرات الى الدول العربية حيث حققت معدل نمو بلغ (٧٧,٤٪) عام ١٩٨٩، وشكلت ما نسبته (٤٥,٢٪) من الصادرات الكلية. ومن السلع المصدرة الى الدول العربية: الخضار والفواكه والإسمنت وبعض أنواع الأدوية والسجائر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الدول الأخرى [٢] التي احتلت المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية (نسبة الصادرات الأردنية لهذه الدول الى الصادرات الكلية). فقد شكلت الصادرات إليها خلال الفترة الاولى (٣٤,٣٪) من اجمالي الصادرات الكلية وحققت معدل نمو بلغ عام ١٩٨٩ حوالي (٦٧٪) وشكلت ما نسبته (١٨,٤٪) من إجمالي الصادرات الكلية، وفي عام ١٩٩٤ بلغ معدل النمو (١٦,١٪) وشكل ما نسبته (٣٥,٨٪) من إجمالي الصادرات الكلية، وبلغ متوسط الأهمية النسبية للفترة الثانية (١٦,٧٪).

الهند: احتلت الهند المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية للصادرات، وقد بلغ متوسط الأهمية النسبية للفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) (١٥,٣٪) وبلغ متوسط معدل النمو خلالها (٣٩,١٪) وحققت معدلات نمو كبيرة بلغ معدله عام ١٩٨٩ (١٧,٨٪) وشكلت ما نسبته (٧١,٣٪) من إجمالي الصادرات الكلية. أما الفترة الثانية فقد بلغ متوسط الأهمية النسبية لها (١٥٪). وتستورد الهند من الأردن: البوتاس والفوسفات وكذلك السلع المعاد تصديرها مثل مضادات الجراثيم، وبعض أنواع الاسماك مثل السمك من فصيلة السلمون.

دول أوروبا الشرقية: تحتل هذه الدول المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية، فقد بلغت الأهمية النسبية للصادرات الأردنية للفترة الأولى (٨,١٪)، وبلغ معدل النمو الى هذه الدول عام ١٩٨٦ (٨,٢٪) وشكل ما نسبته (٩,٢٪) من إجمالي الصادرات. وفي عام ١٩٨٩ بلغ معدل نمو الصادرات الى هذه الدول (٧٩,٧٪) مشكلة ما نسبته (٧,٩٪) من إجمالي الصادرات. ويعود تذبذب معدلات النمو والأهمية النسبية للصادرات الى هذه الدول لظروف اوروبا الشرقية المتمثلة في تفكك الاتحاد السوفياتي، وتوحيد المانيا الشرقية مع الغربية، وكذلك الظروف في يوغسلافيا. وتتمثل صادرات الأردن الى دول هذه المجموعة في المواد الخام والفوسفات.

الولايات المتحدة الأمريكية: تحتل المرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية للفترة الأولى (٧,١٪). وحققت الصادرات الأردنية الى الولايات المتحدة الأمريكية معدلات قد تعد منخفضة، اذ حققت هذه الصادرات معدل نمو بلغ ٢٩٪

---

(٢) مجموعة الدول الأخرى تمثل باقي الدول التي لم تدرج تحت أي من المجموعات السابقة، وأهم هذه البلدان اندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا وغيرها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عام ١٩٨٨ وشكلت ما نسبته (٠,٤٪) للعام نفسه، وقد يعود السبب في ذلك الى صعوبة منافسة الصادرات الأردنية للسلع العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام ١٩٨٩ شكلت الصادرات الى الولايات المتحدة (٠,٥٪) من إجمالي الصادرات الكلية وحققت معدل نمو بلغ (١٣٢,٩٪). ويمكن ان يُعزى ذلك الى تحسن نوعية الصادرات الأردنية من حيث الجودة، بالإضافة الى انخفاض قيمة العملة حيث أصبحت المرونة (مرونة الصادرات بالنسبة للتغير في سعر الصرف) للفترة (٨٨-١٩٩٥) ٠,٩٣ مقارنة مع المرونة للفترة (٧٦-١٩٨٧) ٠,٠٨٨ ومن السلع المصدرة الى الولايات المتحدة: الملابس مثل بعض أنواع القمصان.

دول الإتحاد الأوروبي: - بلغ متوسط الأهمية النسبية للفترة الأولى (١٩٨٥-١٩٨٩) (٦,٥٪) وبلغ متوسط معدل النمو (٢٠,١٪). وبلغ معدل النمو عام ١٩٨٦ (٦٦,٧٪) وشكل ما نسبته (٨,٧٪) من إجمالي الصادرات. وبقيت النسب في تذبذب بين زيادة ونقص حتى عام ١٩٩٤ حيث شكلت (٥,١٪) من إجمالي الصادرات، وحققت معدل نمو بلغ (٤٤,٥٪).

الصين: بلغ متوسط الأهمية النسبية للفترة الأولى (١٩٨٥-١٩٨٩) حوالي (٣٪) من إجمالي الصادرات، وبلغ متوسط معدل النمو للفترة نفسها (٤٣,٦٪). وبلغ متوسط الأهمية النسبية للفترة الثانية (١٩٩٠-١٩٩٤) (٢,٧٪) وحققت الصادرات معدل نمو مرتفعاً عام ١٩٩١ بلغ (٦٤,٤٪). وارتفع هذا المعدل عام ١٩٩١ الى (٨٠,٥٪) حيث شكلت الصادرات ما نسبته (٢,٩٪) من إجمالي الصادرات الكلية.

اليابان: تعتبر اليابان إحدى الدول الصناعية الكبرى، وقد يصعب على دولة نامية وتتميز بقاعدة انتاجية صغيرة نسبياً مثل الأردن أن تزيد صادراتها إلى تلك الدولة بشكل كبير. وقد شكلت الصادرات الأردنية الى اليابان ما نسبته (٢,٣٪) من إجمالي الصادرات ثم ازدادات الى (٣,٤٪) عام ١٩٨٩. ويستورد اليابان من الأردن المواد الخام والفوسفات.

ويمكن ان نستنتج مما سبق ان سعر الصرف لم يغير كثيراً من التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، وإن حدث تغير طفيف في هذا المجال. ونستنتج ايضا ان الظروف السياسية كان لها دور مهم في التأثير على التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وخصوصاً فيما يتعلق بالصادرات الأردنية الى الدول العربية. كما تلعب البروتوكولات التجارية بين الاردن والدول الأخرى دوراً في التوزيع الجغرافي للصادرات.

(٤-١-٣) التركيب السلعي للمستوردات الأردنية:

يعتبر الأردن من الدول المستوردة لكثير من السلع التي يحتاجها اقتصاده مثل المواد الخام، وبعض السلع الرأسمالية والسلع الإستهلاكية. وتبين الجداول (٢٦ و ٢٧و ٢٨) المستوردات الأردنية بالأسعار الجارية والتركيب السلعي للمستوردات الأردنية للفترة (١٩٧٤-١٩٩٤). كما تبين معدلات النمو، ونسبة المستوردات السلعية الى المستوردات الكلية للفترتين (٨١-٨٦) و (٨٧-٩٢). وبالنظر الى الجداول نفسها نجد ان المواد الخام والسلع الوسيطة احتلت المركز الأول من حيث متوسط الأهمية النسبية، حيث بلغ هذا المتوسط للفترة الأولى (٨١-٨٦) (٣٦,٤٪) وبلغ متوسط معدل النمو (٧,٩٪).

واحتلت السلع الإستهلاكية المركز الثاني حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية (٣٥,٥٪)، وبلغ متوسط معدل النمو للفترة الأولى (٧,٩٪). ويليها في المركز الثالث السلع الرأسمالية التي حققت متوسط اهمية نسبية (٢٥,٥٪) بينما حقق متوسط معدل النمو تراجعاً نسبته (٢,٤٥٪) وجاءت في المركز الرابع سلع أخرى غير داخلة في مكان آخر بلغ متوسط الأهمية النسبية لها (٢,٥٪) ومتوسط معدل النمو (٣٩,٢٪).

أما الفترة الثانية (٨٧-٩٢)، وهي الفترة التي عانى الإقتصاد الأردني خلالها من أزمتين هما: أزمة الدينار الأردني وحرب الخليج الثانية، فنجد - بالنظر الى الجداول (٢٦، ٢٧، ٢٨) التي تمثل التركيب السلعي للمستوردات للفترة (٨٧-٩٢) - ان ترتيب السلع من حيث الأهمية النسبية لم يتغير عن الفترة الأولى، فقد احتلت المواد الخام المركز الأول ثم السلع الإستهلاكية في المركز الثاني والسلع الرأسمالية في المركز الثالث وسلع أخرى غير داخلة في مكان آخر في المركز الرابع. وبلغ متوسط الأهمية النسبية للسلع (٣٠,٩) (٤٨,١) (١٨,٥) (٢,٢) على التوالي. ويمكن ان يُعزى ارتفاع المستوردات في عامي (٨٨ و ٨٩) الى انخفاض قيمة العملة المحلية. أما ارتفاع هذه المستوردات في عام ١٩٩٠ فيعود - بشكل رئيسي - الى ظروف حرب الخليج التي أدت الى زيادة عدد السكان من ناحية، وزيادة الطلب على المواد الغذائية من ناحية أخرى. وبالتالي يمكن القول إن الزيادة الواضحة في معدلات النمو للمستوردات من السلع الاستهلاكية والمواد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخام تعود الى هذين السببين. كما أن لسعر الصرف دور في تغير معدلات نمو المستوردات على الرغم من أنه لم يغير ترتيب السلع من حيث الأهمية النسبية للمستوردات وإنما غير النسب فقط.

(٤-١-٤) أثر انخفاض قيمة الدينار على التوزيع الجغرافي للمستوردات:

توضح الجداول (٢٩) و (٣٠) و (٣١) المستوردات الأردنية ومعدلات نموها وأهميتها النسبية عبر الفترتين: (١٩٨٥- ١٩٨٩) و (١٩٩٠-١٩٩٤). ويلاحظ من خلال تلك الجداول أن ترتيب المستوردات من حيث توزيعها الجغرافي لم يتغير بشكل كامل، فقد استمرت دول الإتحاد الأوروبي في احتلال المركز الأول للفترتين، وبلغت الأهمية النسبية للفترة الأولى (٣٣,٥٪) وللفترة الثانية (٤٠,٨٪) وتلتها الدول العربية حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية للفترة الأولى (١٩٨٥-١٩٨٩) (٢٣,٩٥٪)، وللفترة الثانية (٩٠-٩٤) (٢١,٧٢٪). وجاءت في المرتبة الثالثة مجموعة الدول الأخرى بمتوسط أهمية نسبية للفترة الاولى (١٤,٣٦٪) وللفترة الثانية (١٨,٤٪). ثم جاءت بعد ذلك الولايات المتحدة الامريكية للفترتين بمتوسط أهمية نسبية للفترة الاولى (١١,٤٪) وللفترة الثانية (١٢,٣٪) وتلتها اليابان بمتوسط أهمية نسبية للفترة الأولى (٥,٨٢٪) وللفترة الثانية (٤,٣٪) وجاء بعدها دول أوروبا الشرقية بمتوسط أهمية نسبية (٥,٦٪) للفترة الأولى، (٥,٥٢٪) للفترة الثانية.

هذا مع العلم بأن دول أوروبا الشرقية احتلت المركز السادس في الفترة الأولى والمركز الخامس في الفترة الثانية (٩٠-٩٤) ثم جاءت بعد ذلك دول أوروبا الأخرى بمتوسط أهمية نسبية بلغ (٢,٤٪) للفترة الأولى و (١,١٪) للفترة الثانية، وانتقلت دول أوروبا الأخرى من المرتبة السابعة الى المرتبة التاسعة في الفترة الثانية ثم بعد ذلك جاءت الصين بمتوسط اهمية نسبية للفترة الأولى بلغ (١,٥٪) وبلغ (٢,٠٢٪) للفترة الثانية، ثم في المرتبة الاخيرة جاءت الهند بمتوسط أهمية نسبية بلغ للفترة الأولى (٠,٣٧٪) وللفترة الثانية (١,٨٪) .

ويمكن ان نستنتج مما تقدم أن تخفيض قيمة العملة لم يكن له دور كبير في تغيير التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية، أي أن الأردن بقي يعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة دول الاتحاد الأوروبي في المركز الأول، ثم الدول العربية، ثم بقية الدول. وأن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاختلاف الذي حدث انما حدث في ترتيب بعض الدول التي لم تكن المستوردات منها تشكل نسبة كبيرة من مجمل المستوردات الكلية.

(٤-١-٥) مرونة الصادرات الأردنية تجاه التغير في أسعار الصرف:

تختلف سياسة تخفيض قيمة العملة لزيادة صادرات دولة من الدول النامية عنها في الدول المتقدمة؛ فهناك شروط ربما لا تتوافر في البلدان النامية لنجاح هذه السياسة، فالهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة عادة يكمن في زيادة حجم الصادرات وقيمتها، وبالتالي تحسن الميزان التجاري.

وبشكل عام هناك عدة شروط لإنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة بهدف زيادة الصادرات الوطنية، من أهمها:

١- أن يتمتع الطلب العالمي على الصادرات بقدر كاف من المرونة، أما إذا كان الطلب العالمي عديم المرونة فإن هذه السياسة ستكون عديمة الجدوى، بل سترتب آثارا سلبية على الإقتصاد المحلي، ومدى مرونة الطلب العالمي على صادرات الدولة يتوقف عادة على عوامل منها: نوعية الصادرات، ومدى توافر بدائل في الاسواق العالمية والأسعار المنافسة لها، ونصيب صادرات الدولة في التجارة العالمية (عبد العظيم، ١٩٨٧).

ويجب ملاحظة أن الروابط التجارية القائمة في العالم في الفترة الحالية ربما تؤسس على علاقات خاصة، فقد يفضل المستوردون استيراد سلعهم من بلد معين بسبب روابط سياسية معينة، او بسبب القرب الجغرافي، او بحكم عادات المستهلكين والمنتجين التي تشكلت او تأثرت بحركة التجارة مع بلد معين بالذات. (زكي، ١٩٨٩).

وكلما كان الطلب العالمي على الصادرات مرنا كلما كانت هذه السياسة أكثر فعالية وتجدر الإشارة هنا الى أن تخفيض أسعار صادرات البلاد النامية في الأسواق العالمية يحدث عادة بشكل جبري (رغم إرادة هذه الدول)، وذلك في ظل ما هو معروف بظاهرة تدهور معدلات التبادل الدولي لمجموعة هذه الدول.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فكثيراً ما تعرضت أسعار صادرات هذه الدول للانخفاض، إلا أن هذا الانخفاض لم يؤدِ الى تزايد في الطلب عليها، وبالتالي لم يحدث تحسن في وضع الميزان التجاري لها، ولا تحصل زيادة محسوسة في حصيلتها من العملات. وربما يعود السبب في ذلك الى أن الجزء الأكبر من سلع التصدير الرئيسية لهذه الدول يتأتى من القطاع الزراعي. (زكي، ١٩٨٩).

٢- ضرورة تمتع العرض المحلي لسلع التصدير بدرجة عالية من المرونة (ضرورة قابلية الإنتاج المحلي من سلع التصدير للزيادة لكي يواجه النمو الذي حدث في الطلب العالمي على هذه السلع دون زيادة في الأسعار المحلية لهذه السلع)، وتنجح هذه السياسة، أي سياسة تخفيض قيمة العملة في زيادة الصادرات عندما تكون مرونة العرض المحلي لسلع التصدير لانهائية). (الفار، ١٩٩٢)

وينطبق هذا الشرط عندما يكون لدى قطاع التصدير طاقات إنتاجية عاطلة، أو عندما تكون هناك إمكانية لتحويل بعض وسائل الإنتاج المحلية للاشتغال في قطاع التصدير لزيادة حجم المنتجات القابلة للتصدير، أو تحويل جانب من السلع القابلة للتصدير التي تستهلك محلياً لكي تباع في الأسواق الخارجية. ولكي تكون هذه السياسة فعالة يجب الا ترافقها زيادة في الأسعار المحلية للمنتجات التصديرية.

٣- ألا يقابل التخفيض في قيمة العملة بتدابير مماثلة من الدول الأخرى التي تنتج إنتاجا تصديرياً مشابها، فقد تخفض الدول الأخرى قيم عملاتها لكي تتيح الفرصة للدولة التي قامت بالتخفيض من أجل سحب جزء من سوقها العالمي. وفي هذه الحالة تفقد سياسة التخفيض فعاليتها.

واخيرا لا يمكن الجزم بفعالية سياسة تخفيض قيمة العملة في مجال تحسين الميزان التجاري، فنجاح هذه السياسة يتطلب توافر الشروط السابقة التي لا تتوافر - على الأغلب - في بلدان العالم الثالث، وبالتالي فإن تطبيق هذه السياسة قد يعتبر أحيانا نوعا من المغامرة.

ومن اجل معرفة ما اذا كانت الصادرات الاردنية تتاثر بسعر الصرف فانه لا بد من دراسة مرونة الصادرات والمستودرات الاردنية تجاه التغير في سعر صرف العملة ولكي نتمكن من التعرف على كيفية استجابة الميزان التجاري للتغير في سعر الصرف اذ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لا يمكن القول بان تخفيض قيمة العملة سؤدي الى تحسن في الميزان التجاري او تراجع فيه وذلك ان النتيجة تتحدد بناء على ظروف الدولة ومن اكثر العوامل تاثيرا على النتيجة النهائية هي مرونة الصادرات والمستوردات لذلك قام الباحث باستخدام الصيغة اللوغاريتمة خلال فترتي (١٩٧٦-١٩٩٤) (١٩٨٦-١٩٩٤) وذلك لمعرفة ما اذا كان هناك دور لسعر الصرف خلال هذه الفترات وتم استخدام النموذج التالي:

$$\text{Ln exports} = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3F_3$$

exports : الصادرات الاردنية بالاسعار الثابتة (مليون دينار)

(B_0 , B_1 , B_2) : معلمات النموذج

X_1 : سعر صرف العملة

X_2 : الناتج المحلي للعالم بالاسعار الثابتة

F : حاصل قسمة الاسعار المحلية/ الاسعار العالمية

النتائج:

$$\text{Ln exports} = 3.3 - 53\ \text{LnX} - .001\ \text{Lny} + 2.1\ \text{Lnf}$$

T 4.2 -1.3 -.015 4.4

$R^2 = .80$

$F = 20.7$

$D - W = 1.7$

وتشير النتائج الى ان النموذج ملائم وذلك من خلال قيمة F ، كما ان قيمة R^2 تبين أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير ٨٠٪ من التغير في المتغير التابع (الصادرات) كما بينت النتيجة بان مرونة الصادرات الاردنية تجاه التغير في سعر الصرف اقل من واحد صحيح وبلغت (٥٣٪) كما ان مرونة الصادرات مع الناتج المحلي العالمي ضعيفة جداً ايضا وبلغت (٠,٠٠١)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما فيما يخص مرونة الصادرات بالنسبة (الاسعار المحلية/ الاسعار العالمية) فبينت النتائج بانها مرنه وبلغت (٢,١) ومعنوية بنفس الوقت.

الفترة الثانية (١٩٨٦-١٩٩٤)

وكانت النتائج

Ln exports = 6.1 + .5 LnX + .3 Lny - .12 LnF

T 11.8 2.0 2.3 -.4

R^2 = .85

F = 46.5

D - W = 1.8

وتشير النتيجة هنا بان النموذج ملائم وذلك من خلال النظر الى قيمة F ، كما ان قيمة R^2 تبين بان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير التغير في المتغير التابع (الصادرات) بنسبة (٨٥٪) كما تشير قيمة (D-W) الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. اما فيما يخص المرونات فوجد بان مرونه الصادرات تجاه التغير في سعر الصرف بلغت (.50) أي اقل من واحد صحيح وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية حيث ان انخفاض قيمة العملة يؤدي الى زيادة الصادرات الوطنية، كما ان مرونة الصادرات تجاه الناتج المحلي العالمي هي اقل من واحد صحيح أي انها غير مرنة، حيث انه كلما زاد الناتج المحلي العالمي بنسبة ١٪ فان الصادرات تزداد بنسبة ٠,٣٪ ونجد بان مرونه الصادرات تجاه نسبة (الاسعار المحلية/ الاسعار العالمية) ضعيفة جدا حيث بلغت (٠,١٢٪)

كما اشارت جميع قيم T الى معنوية المتغيرات المستقلة باستثناء المتغير (نسبة الاسعار المحلية/ الاسعار العالمية).

(٤-١-٧) مرونة المستوردات الأردنية بالنسبة للتغير في سعر صرف

يهدف تخفيض قيمة العملة أساسا إلى تحسين حالة الميزان التجاري الأردني، فإنقاص حجم المستوردات هو الهدف المتوخى من هذه السياسة، ويعتمد نجاحها على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ظروف الدولة التي تطبقها. ولكي تنجح سياسة تخفيض قيمة العملة الأردنية في تخفيض مستوردات الأردن لا بد من توافر شروط أهمها:

١- أن يتمتع الطلب المحلي على المستوردات الأجنبية بقدر كاف من المرونة، بمعنى أن ارتفاع أسعار السلع المستوردة بنسبة معينة (هي نسبة التخفيض) يجب أن يرافقه تخفيض بنسبة أكبر في الطلب المحلي على هذه السلع مما يحد بالتالي من استيرادها (زكي، ١٩٨٩) وهذا الامر يمكن حدوثه عندما يكون الجهاز الإنتاجي المحلي قادراً على إنتاج سلع محلية بديلة، تتمتع بسعر أرخص، ويتمكن المستهلك من شرائها وانخفاض المستوردات بعد ارتفاع أسعارها محلياً أمر ممكن الحدوث اذا خفض المستهلكون استهلاكهم منها بسهولة. فهل هذا ممكن في الدول النامية؟؟

إن إمعان النظر في ظروف البلاد النامية وبالذات في هيكل المستوردات يؤكد أن هناك جزءاً مهماً من المستوردات لا ينتج أو لا يمكن إنتاجه محليا، وقد تكون هذه السلع ضرورية، أي لا يمكن الاستغناء عنها مثل: (المواد الغذائية، والأدوية، وغيرها)، وبالتالي لا نتوقع أن ينخفض الطلب المحلي على هذه السلع حتى لو ارتفعت أسعارها، اضف الى ذلك أن هناك جزءاً كبيراً من المستوردات يتمتع بقدر ضئيل جداً من المرونة، ومن هذه السلع: سلع الإستهلاك التفاخري التي تستورد ويستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة، وبالتالي فإن الهدف من تخفيض قيمة العملة إذا كان الحد من المستوردات التفاخرية غير ممكن فإن الشك وعدم التأكد سيحيط بمدى فاعلية هذه السياسة.

٢- أن تكون مرونة عرض المستوردات كبيرة: والمقصود هنا هو أن المصدرين الأجانب سيقللون الكمية التي يعرضونها من سلعهم في أسواق البلد الذي طبق سياسة تخفيض قيمة العملة، وذلك لمواجهة الإنخفاض الذي طرأ على منتجاتهم بعد ارتفاع أسعارها محلياً. (عبد العظيم، ١٩٨٧)، كما أن سياسة الإغراق التي يتبعها بعض المنتجين الأجانب في السوق العالمية ستحد من فعالية سياسة التخفيض. بالتالي فإن من المشكوك فيه أن تحدث سياسة تخفيض قيمة العملة أثرها المطلوب في الحد من المستوردات.

وتعد المستوردات الأردنية - كما هو معروف - مهمة جداً للاقتصاد الأردني، فنسبة كبيرة من هذه المستوردات هي من سلع ومواد خام ربما يصعب انتاجها محلياً مثل:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النفط. وقد قام الباحث بتقدير مرونة المستوردات الأردنية بالنسبة لأسعار الصرف باستخدام الدالة اللوغاريتمية لدالة المستوردات لفترتين (١٩٧٦-١٩٩٤) و (١٩٨٦-١٩٩٤) والصيغة اللوغارتمية لدالة المستوردات هي:

$$\text{Ln imports} = B_0 + B_1 \text{Ln}X + B_2 \text{Ln } F$$

حيث:

imports : المستوردات الاردنية بالاسعار الثابتة

B_0 , B_1 , B_2 : معلمات النموذج

X : سعر صرف العملة

F : نسبة (الاسعار المحلية/ الاسعار العالمية)

وكانت نتائج التحليل للفترتين كما يلي:

الفترة الاولى (١٩٧٦-١٩٩٤)

Ln imports = 4.9 - .7 LnX + 1.5 LnF

T 14.2 -3.5 7

$R^2 = .85$

F = 46.5

D - W = 1.8

وتشير هذه النتيجة الى النموذج ملائم من خلال النظر الى قيمة F وتبين قيمة R^2 بان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير (٨٥٪) من التغير في المتغير التابع (المستوردات).

كما ان مرونة المستوردات تجاه سعر الصرف اقل من واحد صحيح وبلغت (.7%) الا ان الاشارة توافق مع النظرية الاقتصادية حيث ان انخفاض قيمة العملة يؤدي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الى نقص المستوردات. وجاءت نسبة الاسعار المحلية/ الاسعار العالمية مرنه وبلغت (1.5%) أي اكبر من واحد صحيح.

وتشير قيمة T الى معنوية جميع المتغيرات المستقلة.

الفترة الثانية (١٩٨٦-١٩٩٤):

Ln imports = 5.4 - 058 LnX + 1.2LnF

T 7.6 -1.8 2.6

R^2 = .59

F = 4.4

D-W = 1.6

وتشير قيم T هنا الى معنوية جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، كما ان قيم R^2 تبين بان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير التغير في المتغير التابع بنسبة (٥٩٪) وتبين قيمة D-W الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. كما ان مرونه المستوردات تجاه سعر الصرف (٠,٥٨٪) أي انها اقل من واحد صحيح، وكذلك فان مرونة المستوردات تجاه نسبة (الاسعار المحلية/ الاسعار العالمية) هي مرنه.

(٤-١-٨) أثر انخفاض قيمة العملة على العجز في الميزان التجاري الأردني:

يعاني الميزان التجاري الأردني من عجز مزمن امتد طول فترة الدراسة (١٩٧٤-١٩٩٤) وبالنظر الى الجدول رقم (١٤) والذي يبين الميزان التجاري الاردني بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ نجد ان العجز صفة ملازمة للميزان التجاري الاردني مع العلم ان العجز في الميزان التجاري الاردني في بعض السنوات يحقق تراجع كما هو مثلاً في عام ١٩٨٠ حيث كان العجز عام ١٩٧٩ (٦٦٦,٣) مليون دينار تراجع الى (٦٢٠,١) مليون دينار أي بمعدل (٦,٩٪) وفي عام ١٩٨٨ وهو العام الذي انخفضت فيه قيمة الدينار الاردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حقق العجز في الميزان التجاري معدل نمو وصل الى (٦,٤٪) الا انه وفي عام ١٩٨٩ فحدث تراجع في العجز في الميزان التجاري حيث تراجع من (٨٢٥,٩) مليون دينار عام ١٩٨٨ الى (٥٨٩,٤) مليون دينار عام ١٩٨٩ أي بمعدل (٢٨,٦) وهنا يمكن ان نتساءل هل سعر صرف العملة هو العامل الوحيد الذي ساهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري الاردني؟ هناك عوامل اخرى ساهمت في تخفيض المستوردات الاردنية مثل قرار فرض قيود على استيراد السلع الكمالية مما ساهم بشكل كبير في احداث تراجع في المستوردات الاردنية كما ساهم سعر الصرف في زيادة الصادرات خلال نفس العام وبالتالي نستطيع القول بان الميزان التجاري الاردني يتأثر بعوامل مثل العوامل السياسية والعسكرية ربما بشكل اقوى من سعر الصرف.

وقد قام الباحث باستخدام الصيغة اللوغاريتمية من اجل معرفة اثر سعر الصرف على الميزان التجاري الاردني والنموذج المستخدم هو:

$$LnT = B_0 + B_1 LnX + B_2 LnY + B_3 LnF$$

حيث:

العجز في الميزان التجاري الاردني بالاسعار الثابتة	T
معلمات النموذج	B0 , B1 , B2 , B3 :
سعر صرف العملة	X :
الناتج المحلي العالمي بالاسعار الثابتة	Y :
نسبة الاسعار المحلية/ الاسعار العالمية	F :

وكانت نتائج التحليل كما يلي:

الفترة الاولى (١٩٧٦-١٩٩٤)

$$LnT = 4.6 - .80LnX + .003Lny + 1.4LnF$$

T 10.4 -3.6 0.06 5.5

$R^2 = .74$

$F = 14.2$

$D\text{-}W = 2.1$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتشير هذه النتيجة الى ان مرونة العجز في الميزان التجاري تجاه سعر الصرف اقل من واحد صحيح أي غيرمرنة.

ولكن الاشارة جاءت لتبين بانه كلما انخفضت قيمة العملة فان وضع الميزان التجاري سوف يتحسن. وكذلك بينت بان العجز في الميزان التجاري غير مرن مع الناتج المحلي العالمي.

ولكن العجز في الميزان التجاري مرنه بالنسبة لسعر المحلي/ السعر العالمي)

وتبين قيمة R^2 بان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير (٧٤٪) من التغير في المتغير التابع كما تشير قيمة (D-W) الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

وتدل قيم T الى معنوية جميع المتغيرات المستقلة باستثناء الناتج المحلي العالمي.

الفترة الثانية (١٩٨٦-١٩٩٤):

$LnT = 3.8 - .81LnX + .37Lny + 1.8LnF$

T 6.4 -2.9 2.6 4.3

$R^2 = .86$

$F = 10.5$

$D\text{-}W = 2.6$

وتشير قيمة R^2 بان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير (٨٦٪) من التغير في المتغير التابع (العجز في الميزان التجاري) وتشير قيمة F الى ملائمة النموذج.

وتبين مرونة العجز في الميزان التجاري تجاه سعر الصرف اقل من واحد صحيح الا ان الاشارة السالبة تبين بان كلما انخفضت قيمة الدينار كلما قل العجز، وكذلك مرونة العجز في الميزان التجاري تجاه الناتج المحلي العالمي اقل من واحد صحيح. الا ان العجز في الميزان التجاري تجاه نسبة (الاسعار المحلية/ الاسعار العالمية) مرنه وبلغت (١,٨) وتشير قيمة T الى معنوية جميع المتغيرات المستقلة معنوية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤-١-٩) أثر انخفاض قيمة العملة على المديونية الخارجية:

لمعرفة آثار سياسة انخفاض قيمة العملة على عبء خدمة الديون الخارجية المستحقة على الدولة لا بد من التمييز بين نوعين من الديون:-

أ- الديون الخارجية المستحقة الأداء بالعملة المحلية، حيث يتم دفع هذه الديون عادة بالعملة المحلية للبلد المدين، وبالتالي فإن هذه الديون لا تقيد ضمن بيانات المديونية الخارجية للدولة. ومما لا شك فيه ان تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي الى زيادة أعباء هذه الديون، وتكون الزيادة في هذه الاعباء مساوية تماماً لنسبة التخفيض في قيمة العملة المحلية، وفي أغلب الأحيان لا يتم تطبيق آثار التخفيض على الديون القديمة، ويتم حسابها على الأغلب بالنسبة للقروض التي يتم عقدها بعد اتخاذ الدولة قرار التخفيض (عبد العظيم، ١٩٨٧).

ب- الديون المستحقة الأداء بالعملة الأجنبية: إن تخفيض قيمة العملة المحلية يضيف أعباء جديدة على الدولة المدينة لخدمة هذا النوع من الديون، وستكون نسبة الزيادة في هذه الأعباء مساوية تقريباً لنسبة التخفيض في قيمة العملة، هذا مع العلم بأن عبء خدمة الدين مقوما بالعملات الأجنبية سيبقى كما هو، إلا أن العبء (Burden) مقوماً بالعملة المحلية سيزيد بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية وذلك لأن الدولة المدينة ستضطر إلى دفع عدد أكبر من وحدات العملة المحلية للحصول على المقدار اللازم من العملات الأجنبية لسداد أعباء خدمة الدين. (زكي، ١٩٨٩).

جـ- الديون المستحقة الاداء عن طريق تصدير بعض المنتجات المحلية للبلد الدائن: وهذا النوع من الديون موجود في الديون المعقودة مع الدول الاشتراكية، حيث إن دفع قيمة الأقساط والفوائد تعالج في حسابات اتفاقيات دفع او حسابات خاصة. وغالباً ما يتم دفع قيمة الأقساط والفوائد من الناتج الذي تغلّه المشروعات التي تمولها هذه القروض. وبالتالي فإن تخفيض قيمة العملة وما يسببه من تخفيض الأسعار للصادرات مقومة بالعملات الأجنبية سيجعل الدول الدائنة تستفيد من التخفيض بنسبة الانخفاض الذي حدث في قيمة العملة الوطنية. (زكي، ١٩٨٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واذا نظرنا الى الإقتصاد الأردني فإننا نجد أن المديونية الخارجية للأردن تنمو بمعدلات متفاوتة، الا أن الزيادة الكبيرة في معدل النمو كانت عام ١٩٨٨، إذ بلغ معدل النمو (٢١٧,٣٪) وهذا ما يوضحة الجدول رقم (١٢) الذي يبين معدلات النمو للمديونية الخارجية.

وقد قام البحث باستخدام تحليل الإنحدار لمعرفة أثر انخفاض قيمة العملة الأردنية. على المديونية الخارجية كما قام بتقسيم فترات الدراسة الى فترتين (١٩٧٦-١٩٩٤)، (١٩٨٦-١٩٩٤) واستخدم النموذج التالي:

$$D = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

D : المديونية الخارجية الاردنية مليون دينار

X_1 : سعر صرف العملة

X_2 : الناتج المحلي الاجمالي

وكانت النتيجة للفترة الاولى

$$D = -3505.6 + 12676.2\ X_1 + .09\ X_2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

Trartio (-5.3) (4.6) (.21)

$R^2 = 85$

$F = 48.1$

$D\text{-}W = 1.7$

وتشير قيمة F الى ان النموذج المستخدم ملائم كما تشير قيمة R^2 بان المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، الناتج المحلي) قادرة على تفسير (٨٥٪) من التغير في المتغير التابع (المديونية الخارجية) وتبين النتيجة بان ارتفاع سعر صرف العملة الاجنبية (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي الى زيادة المديونية الخارجية وان سعر الصرف معنوي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما ان الناتج المحلي غير معنوي وذلك من خلال مقارنة قيمة T الجدولية مع T المحسوبة، وتبين قيمة (D -W) الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الفترة الثانية (١٩٨٦-١٩٩٤)

$D = -36.7 + 14907.3\ X_1 - 1.4X_2$ ..... (3)

T - .03 5.2 -2.3

$R^2 = .85$

$F = 18.2$

$D\text{-}W = 2$

وتشير هذه النتيجة الى ملائمة النموذج وذلك من خلال النظر الى قيمة F وكذلك تبين قيمة R^2 بان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير ٨٥٪ من التغير التابع (المديونية الخارجية) وكذلك تشير قيمة T الى معنوية سعر الصرف وكذلك الناتج المحلي الاجمالي وان العلاقة بين سعر الصرف والمديونية الخارجية طردية حيث ان ارتفاع سعر صرف العملة الاجنبية (انخفاض قيمة الدينار) يؤدي الى زيادة المديونية الخارجية، وان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والمديونية الخارجية هي علاقة عكسية حيث زيادة الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى نقص المديونية الخارجية.

وبالتالي يمكن استنتاج بان تخفيض قيمة الدينار الاردني يزيد من عبء المديونية الخارجية وبالتالي يمكن القول عموماً بان سياسة تخفيض قيمة العملة لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي، وخصوصاً اذا كانت الديون تدفع بالعملة الاجنبية حيث في فترة الدفع نحتاج لوحدات اكبر من العملة المحلية من اجل شراء العملة الاجنبية لدفع الديون.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤-١-١٠) أثر انخفاض قيمة العملة على الإستهلاك [٣]

إن العلاقة بين سعر الصرف والاستهلاك الغذائي قد لا تكون مباشرة التأثير، فتخفيض قيمة العملة يؤدي عادة الى تخفيض الدخل الحقيقي وذلك عن طريق ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للدينار، وفي ظل هذا الوضع يلجأ المستهلكون الى عملية إحلال ولو بشكل تقريبي، أي أنهم يقومون بتخفيض استهلاكهم من المواد الكمالية (غير الغذائية) للمحافظة على المستوى نفسه من السلع الغذائية الأساسية نظراً لأهمية هذه السلع. وبالنظر الى الجدول رقم (٣٢) الذي يبين الصادرات والمستوردات الزراعية والاستهلاك الغذائي (الزراعي) نجد أن معدلات نمو الإستهلاك الغذائي للاعوام (١٩٧٦-١٩٨٩) كانت متجانسة بشكل تقريبي ولكنه نما في عام ١٩٩٠ بشكل كبير حيث بلغ (٨٤,٢٪). والنمو بهذا الشكل لا يعود الى سعر الصرف وانما لظروف حرب الخليج، حيث ازداد عدد سكان الأردن زيادة كبيرة سريعة مما أدى الى زيادة الطلب على المواد الغذائية، وبالنظر الى معدل النمو عام ١٩٨٩ نجد أنه بلغ (٤٪) وفي عام ١٩٨٨ بلغ (٦,٨٪) ونستطيع القول إن معدلات نمو الاستهلاك خلال فترة التخفيض لم تتغير بشكل كبير، وهذا ربما يكون دليلاً على أن المستهلك الأردني حافظ ولو بشكل تقريبي على مستوى الاستهلاك نفسه، أي أنه ربما استطاع أن يقلل من استهلاكه من المواد غير الأساسية للمحافظة على مستوى استهلاكه من المواد الغذائية التي تعتبر أساسية.

---

(٣) الاستهلاك: الاستهلاك الغذائي وحسبت عن طريق القيمة المضافة للقطاع الزراعي + مستوردات زراعية - صادرات زراعية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤-٣) وضع الدينار الأردني بعد الازمة [٤]

يمكن معرفة وضع الدينار الأردني من خلال النظر الى بعض المتغيرات التي قد تؤثر فيه مثل: موجودات البنك المركزي الأردني من الذهب والعملات الأجنبية والودائع من نوع غير مقيم، وكذلك الى وضع الميزان التجاري الأردني وغيرها. ويشير الجدول رقم (١٧) الذي يبين موجودات البنك المركزي الأردني من الذهب والعملات الأجنبية إلى أن البنك استطاع أن يوفر موجودات بالعملة الأجنبية لتوفير استقرار الدينار الأردني ودعمه. وقد بلغت هذه الموجودات عام ١٩٩٠ (٣٣٤,١) مليون دينار مقارنة مع عام ١٩٨٨ الذي بلغت قيمة الموجودات فيه (١٨٢,٨) مليون دينار فقط أي أن هذه الموجودات حققت معدل نمو عام ١٩٩٠ مقارنة مع عام ١٩٨٨ بلغ (٨٢,٧٪)، ثم ازدادت هذه الموجودات لتصل الى (١٤٨٤,١) مليون دينار عام ١٩٩٣ و (١٩٤٧,٧) مليون دينار عام ١٩٩٥.

أما موجودات البنك المركزي من الذهب فقد بدأت بالتراجع منذ عام ١٩٨٧ حيث بلغت (٦٥,٨) مليون دينار، وكانت نسبة تزاجعها (٦٪). إلا أن هذه الموجودات بدأت بالزيادة منذ عام ١٩٩٣ حيث بلغت (٧٠,٣) مليون دينار ثم ازدادت عام ١٩٩٥ الى (١٣٨,٩) مليون دينار وحققت معدل نمو بلغ (٦,٧٪) مقارنة مع عام ١٩٨٨. وبملاحظة الجدول رقم (٣) في الفصل السابق نجد أن الودائع من نوع غير مقيم بالدينار الأردني بلغت عام ١٩٩١ (١٢١٣,٣) مليون دينار مقارنة مع (٣٨٦,٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو (٢١٣,٥٪). وكذلك حققت عام ١٩٩٤ معدل نمو (٨,١٪) وعام ١٩٩٥ (٦٪).

وان هذه المتغيرات استطاعت ان تدثر اشاعة مفادها بان الدينار الاردني سينخفض مرة أخرى واثبتت عكسها.

وتجدر الاشارة هنا ألى أن هذه ليست كل المتغيرات التي يمكن أن نحكم من خلالها على وضع الدينار الأردني، إلا أن هذه المتغيرات تعد أبرزها.

---

(٤) الأزمة: أزمة انهيار الدينار الاردني نهاية ١٩٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النتائج والتوصيات:

(٥-١) النتائج

١- واجه الأردن العديد من المشكلات والظروف الصعبة التي أثرت في اقتصاده بشكل واضح؛ فقلة الموارد الاقتصادية، وعدم كفايتها للقيام بمشاريع البنية التحتية او تنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية أجبر الأردن على استدانة مبالغ ضخمة من الخارج. وكان لتتابع الهجرات القسرية الى الأردن بسبب الظروف السياسية والعسكرية في العالم العربي آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني. فقد أدت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ والحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ إلى مضاعفة عدد السكان دون أن ترافق ذلك زيادة مماثلة في الموارد الاقتصادية، فتعمق العجز في الميزان التجاري الأردني والموازنة العامة، وانخفض نصيب الفرد من الناتج القومي. وترتب على ذلك كله تحقيق المستوردات الأردنية معدلات نمو أعلى من معدلات نمو الصادرات. وزادت مشكلات الاقتصاد الأردني بانتهاء الحرب العراقية - الايرانية في منتصف عام ١٩٨٨. إذ كان الأردن الممر الرئيسي للواردات العراقية وكان ذلك يوفر له عملات صعبة هو في أمس الحاجة اليها.

يضاف الى ما تقدم استيراد أنماط استهلاكية من قبل العاملين العائدين من الخارج والتي يمكن اعتبارها انماط ترفية يعجز الجهاز الانتاجي في الاردن عن تلبيتها، وعمق ذلك العجز في الميزان التجاري الأردني أكثر وأكثر. اضف الى ذلك أن الاقتصاد الاردني من الاقتصاديات الحساسة، ولذلك تأثر بسرعة بالركود العالمي والركود في المنطقة العربية في بداية الثمانينات مما أحدث تراجعاً في حوالات العاملين بالخارج وخصوصاً العاملين في منطقة الخليج العربي، فقد تراجعت الحوالات عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٨٢ بمعدل ٢٠٪، كما تراجعت موجودات البنك المركزي من الذهب والعملات الأجنبية اذ تراجعت موجودات الذهب عام ١٩٨٧ بمعدل (٦٪) في حين تراجعت الموجودات من العملة الأجنبية عام ١٩٨٨ بمعدل (٤٦,٧٪).

وهذه العوامل مجتمعة تعطينا نتيجة مفادها أن أزمة الأردن الاقتصادية عام ١٩٨٨ لم تكن مفاجئة، وإنما كانت نتيجة لتراكم العديد من المشكلات الاقتصادية التي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واجهت الإقتصاد الأردني، هذه المشكلات التي قد تؤثر بشكل أكبر من تأثير بعض المتغيرات الداخلية مثل سعر صرف العملة.

٢- إن اغلب مدخلات الإنتاج في الأردن مستوردة، ويجعلها ذلك خاضعة للظروف السياسية والاقتصادية للدول التي يستورد منها الأردن، وهذا الخضوع يجلب بعض المشكلات الاقتصادية للاقتصاد الأردني مثل التضخم المستورد الناجم عن استيراد السلع من الدول التي تعاني من التضخم.

٣- تعاني الصادرات والمستوردات الأردنية من عدم الاستقرار، وسبب ذلك هو تركزها الجغرافي في دول دون غيرها، فالصادرات الأردنية الى الدول العربية تشكل نسبة عالية من اجمالي الصادرات الأردنية، حيث بلغت نسبتها عام ١٩٨٥ (٥١,٥٪) من اجمالي الصادرات. وتعاني المستوردات الأردنية من المشكلة نفسها، فدول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى في التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية.

٤- تعد مرونة المستوردات الأردنية بالنسبة لسعر صرف العملة الاجنبية ضعيفة فقد بلغت للفترة (١٩٧٦-١٩٩٤) (٠,٧٪) ، ويمكن أن يُعزى ذلك الى طبيعة هذه المستوردات، فهي تتكون من المواد الخام والسلع الوسيطة والمواد الغذائية الأساسية. فالمستوردات الأردنية من المواد الخام تشكل ما نسبته (٥٦,٨٪) من اجمالي المستوردات الاردنية عام ١٩٩١.

- كما ان مرونة الصادرات الأردنية بالنسبة لسعر صرف العملة الاجنبية. أقل من واحد صحيح، ولكنها أعلى من مرونة المستوردات أي أنها تستجيب لتغير سعر صرف العملة الاجنبية بشكل أقوى من المستوردات.

٥- كان لانخفاض قيمة الدينار الأردني الأثر الواضح على رفع الأسعار المحلية، مما ألحق الضرر بالعديد من فئات المجتمع الأردني وخصوصا أصحاب الدخول المحدودة او المدخرين بالدينار الأردني كما كان لهذه الأزمة أثر واضح في زيادة قيمة المديونية الخارجية بالعملة المحلية، وقد وصلت عام ١٩٨٩ الى (٣٨٣٦,٩) مليون دينار بمعدل نمو (٢١٧,٣٪).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦- ان السلطات النقدية في الأردن ممثلة بالبنك المركزي الأردني قد استطاعت أن تتخطى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الأردني وذلك من خلال تعزيز موجودات البنك من الذهب والعملات الأجنبية، إذ بلغ معدل نمو العملات الأجنبية عام ١٩٩٠ (١٤,٨٪)، وحقق الذهب معدل نمو (٠,٧٪) عام ١٩٩٠. وتعزيز الموجودات بهذه الصورة انهى الاشاعات حول تخفيض قيمة الدينار الأردني مرة أخرى.

(٥-٣) التوصيات:

١- ضرورة العمل على تقليل حساسية الاقتصاد الاردني للظروف المحيطة وذلك من خلال:

أ- الحد من الديون الخارجية، ومحاولة استخدامها قدر المستطاع في المشاريع الإنتاجية.

ب- زيادة معدل نمو الصادرات الأردنية وتقليل معدل نمو المستوردات عن طريق تحسين نوعية الصادرات بما يتلاءم مع المواصفات والمقاييس العالمية، والتركيز على سبل زيادة المقدرة التنافسية للسلع الاردنية وكذلك التوسع في عدد السلع المصدرة الى الخارج بدلا من التركيز على عدد محدود منها، وتفعيل دور معارض الصناعات الأردنية ليس على المستوى العربي فقط وانما على المستوى العالمي ايضا. بالاضافة الى تقييد الاستيراد من السلع التفاخرية او سلع الإستهلاك البذخي.

جـ- التقليل من التركيز الجغرافي للصادرات والمستوردات الاردنية وذلك بالبحث عن أسواق غير تقليدية للصادرات الأردنية بدلا من التركيز على الأسواق العربية فقط.

ويفيد ذلك في جعل الصادرات الأردنية أقل حساسية للظروف المحيطة حيث توزع على عدد اكبر من الدول.

٢- العمل على استقرار قيمة الدينار الاردني وتدعيم الثقة به مما يعزز الثقة بالاقتصاد الأردني بشكل عام. وهذا ممكن بزيادة الاحتياطات الأجنبية في البنك المركزي الأردني عن طريق تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في الأردن،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وحفز المغتربين على زيادة تحويلاتهم الى الداخل، ومحاولة منع خروج العملات الأجنبية الى الخارج.

وكذلك ربط سعر صرف العملة بسلة عملات تعكس الأهمية النسبية لتجارة الأردن الخارجية، لأن ربط الدينار الأردني بعملة واحدة يجعل الاقتصاد الاردني تابعاً بدرجة كبيرة لاقتصاد الدولة التي تصدر تلك العملة.

٣- تحسين نوعية الصادرات الأردنية بما يتلاءم مع المواصفات والمقاييس العالمية، لكي تصبح منافسة للسلع العالمية، ولها حضور في السوق العالمي.

٤- إقامة المراكز لجمع المعلومات عن حاجات الأسواق العالمية، ومعرفة طبيعة وأنواع السلع الأردنية التي يمكن أن تصدر الى هذه الأسواق.

٥- تفعيل دور معارض الصناعات الأردنية ليس على المستوى العربي فقط وإنما على المستوى العالمي أيضاً، وإعطاء معلومات وافية للمستهلك الأجنبي عن السلعة الأردنية وذلك عن طريق الدوائر الاقتصادية في السفارات الأردنية في دول العالم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المراجع

١- ابراهيم محمد الفار، ١٩٩٢، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة.

٢- احمد جمال الدين، ١٩٨٩، الاقتصاد السياسي، جامعة الزقازيق.

٣- احمد عبد الفتاح ١٩٩٤، تطور الجهاز المصرفي في الاردن، مجلة الاقتصادي الاردني، عدد خاص بمناسبة الذكري السبعين لتأسيس غرفة تجارة عمان، ص ٦٦.

٤- اديب حداد، ١٩٨٧، سر قوه الدينار الاردني، مجلة البنوك في الاردن، العدد السادس، ص ٤٠.

٥- اسامة محمود الزعبي، ١٩٩١، دراسة تحليلية للاستثمار الحكومي ودوره التنموي خلال (١٩٧٦-١٩٩١) رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية.

- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٧٧.

- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٨٠.

- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٨٣.

- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٨٥.

- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٨٦.

- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٨٧.

- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٨٨.

- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٨٩.

- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٩٠.

- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٩٤.

- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٩٥.

- البنك المركزي الاردني، البنك المركزي الاردني خلال عشرون عاماً (١٩٦٤-١٩٨٥) ، عمان.

- بسام عطاري، ١٩٨٧، مجلة البنوك في الاردن المجلد السادس ١١ كانون اول، ١٩٨٧، ص ٢٣.

- جميل قموة، ١٩٩٢، الاستثمار في الاردن واقع وتطلعات، مجلة العمل، العدد ٦٠، عمان، ص١٠٠- ص ١٠٣).

- حيدر غيبه، ١٩٦٦، التجارة الدولية وميزان المدفوعات، الطبعة الاولى.

- حمدي عبد العظيم، ١٩٨٧، سياسات سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة.

- خليل حماد وزكيه مشعل، ١٩٨٦، تاثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية، مجلة ابحاث اليرموك العدد ٢، ص ١٦٧- ص ١٩١.

- دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية (١٩٥٢-١٩٩٤) عمان، ١٩٩٥.

- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، عمان ١٩٨٣.

- رمزي زكي، ١٩٨٩ مدى فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج موازين المدفوعات للبلاد النامية، برنامج التخطيط المالي.

- زينب حسين عوض الله، ١٩٩٣، علاقات نقدية دولية، جامعة الاسكندرية، مصر.

- سليم ابو الشعر، ١٩٩٠، تطبيقات نظم اسعار الصرف في الاردن وتاثيرها على المتغيرات الكلية، مجلة البنوك في الاردن العدد العاشر، ص ١٨٦٠- ص ١٨٦٤.

- سيد عيسى، ١٩٨٤، اسواق واسعار صرف النقد الاجنبي ، مصر.

- صلاح الدين نامق، ١٩٦٧، التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، دار المعارف ، مصر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- طارق عبد الرحمن الزهد، ١٩٩٢، انماط الاستهلاك واثر الطفرة النفطية ، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية.

- طالب عوض، ١٩٩٥، التجارة الدولية: نظريات وسياسات، المعهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي، الطبعة الاولى، عمان.

- عاطف نقلي، تعويم اسعار الصرف، دراسة تحليلية في ضوء التجربة الحديثة للنظام النقدي الدولي، رسالة دكتوراة، اشراف د. احمد جامع ، جامعة الزقازيق، مصر.

- عبد الرحمن زكي ابراهيم، ١٩٧٦، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية ، جامعة الزقازيق، مصر.

- عبد الله عطية، ١٩٩٤، تطور التجارة الخارجية من عام (١٩٥٠-١٩٩٢) مجلة الاقتصادي الاردني، عدد خاص بمناسبة الذكري السبعين لتأسيس غرفة تجارة عمان (ص ٤١- ص ٤٣)

- عدلي شحادة قندح، ١٩٨٩، نظام سعر الصرف منذ عهد الاستقلال (١٩٤٦-١٩٨٩) مجلة البنوك في الاردن، العدد السادس، ص ١٠٣١- ص ١٠٣٢.

- عمر عبد الرازق وعودة الزغموري، ١٩٩٠، ازمة الدينار الاردني وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني.

- كامل بكري، ١٩٨٤، اقتصاديات التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر والطباعة، مصر.

- محمد ابراهيم غزلان، ١٩٧٥، موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية وتاريخ الفكر الاقتصادي، جامعة الزقازيق، مصر.

- محمد الجعفري، ١٩٩١، سياسة سعر الفائدة واثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاردن، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- محمد سعيد النابلسي، ١٩٩٤، المديونية الخارجية ومنهج التقييم الاقتصادي، من (الاقتصاد الاردني المشكلات والآفاق تحرير مصطفى حمارنة) مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الاردنية.

- محمد سعيد عميرة، ١٩٩٤، البطالة في الاردن ونظره نحو المستقبل من (الاقتصاد الاردني المشكلات والآفاق ، تحرير مصطفى حمارنه، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية.

- مصطفى حمارنه، ١٩٩٤، سياسات الانتداب البريطاني (١٩٣٢-١٩٤٦) من (الاقتصاد الاردني المشكلات والآفاق مركز الدراسات الاستراتيجية)، الجامعة الاردنية.

- نافع فحماوي، ١٩٩٠، سوق الصرف الاردني، مجلة البنوك في الاردن، المجلد ٩ العدد ٧، عمان، ص ٧٢٣.

- وديع شرايحة، ١٩٨٦، التنمية الاقتصادية في الاردن، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠).

- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣-١٩٩٧).

- وليد السمهوري، ١٩٩٥، اثر التغير في سعر صرف الدينار الاردني على الميزان التجاري الاردني، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المراجع بالانجليزية

- TAHA. K. AL- Heishan, enternal dept in Jordan, university of glasgow. 1994.

- Jonathan Dostry . The Balance of Trade, Terms of Trade and Real Exchange Rate, International monetary fund's Staff paper, December, 1988. Vol. 35.

- Sebastian Edwards and peter J. Devaluation, Relative pricies and International Trade, International monetary fund, Staff papers, December 1989. Vol 36.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

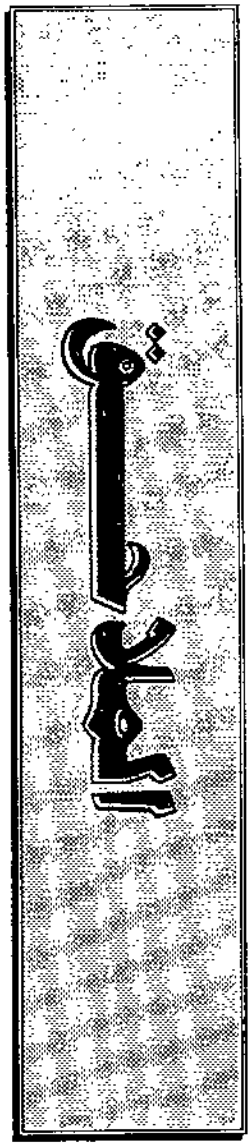

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية

(٥٢-٦٦) بالمليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج الاجمالي ٪	الناتج القومي الاجمالي	معدل نمو الناتج القومي ٪
١٩٥٢	٩٧,٢		٩٧,٤	!
١٩٥٣	٩١,٢	-٦,٢	٩١,٣	-٦,٣
١٩٥٤	٩٩,٣٠	٨,٩	٩٩,٥	٨,٩
١٩٥٥	١٠٤,٥	٥,٢	١٠٤,٩	٥,٤
١٩٥٦	١١٨,٩	١٣,٨	١١٩,٢	١٣,٦
١٩٥٧	١١٨,٩	٠	١٢٠	٠,٦٧
١٩٥٨	١٣٣,٤	١٢,٢	١٣٤,٣	١١,٩
١٩٥٩	١٤٠,٣	٥,٢	١٤١,٤	٥,٢
١٩٦٠	١٤٩,٦	٦,٦	١٥٠,٩	٦,٧
١٩٦١	١٥٨,٧	٦,١	١٦٠,٤	٦,٣
١٩٦٢	١٥٦,٩	-١,١	١٥٨,١	-١,٤
١٩٦٣	١٧٧,٩	١٣,٤	١٧٨,٩	١١,١
١٩٦٤	٢٠٠,٨	١٢,٩	٢٠٣,٠	١٣,٥
١٩٦٥	٢١٤,٢	٦,٩	٢١٧,٢	٦,٩
١٩٦٦	٢٣٥,٠	٩,٧	٢٣٩,٢	١٠,١

- بلغ متوسط معدل النمو للفترة ١٩٥٢-١٩٦٦ للناتج المحلي الاجمالي ٦,٧٪
- بلغ متوسط معدل النمو للفترة ١٩٥٢-١٩٦٦ للناتج القومي الاجمالي ٦,٧٥٪
- المصدر الحسابات القومية ١٩٥٢-١٩٩٤، دائرة الاحصاءات العامة.
- تم احتساب معدل النمو من قبل الباحث.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢)

الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية

١٩٦٧-١٩٨٥ (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٪	الناتج القومي	معدل نمو الناتج القومي
١٩٦٧	٢٢٥,٦	-٤	٢٢٩,٩	
١٩٦٨	٢٠٠,٤	-١١,٢	٢٠٥,٧	-١٠,٥
١٩٦٩	٢٤٩,٦	٢٤,٦	٢٥٦,٣	٢٤,٦
١٩٧٠	٢٢٨,٤	-٨,٥	٢٣٥,١	-٨,٣
١٩٧١	٢٤٢,٢	٦,٠	٢٤٧,٥	٥,٣
١٩٧٢	٢٨١,٦	١٦,٣	٢٨٥,٧	١٥,٤
١٩٧٣	٣١٠,١	١٠,١	٣١٦,٧	١٠,٨
١٩٧٤	٣٨٥,٧	٢٤,٤	٣٩٤,٨	٢٤,٦
١٩٧٥	٤٣٥,٩	١٣	٤٤٩,٥	١٣,٨
١٩٧٦	٥٤٧,٤	٢٥,٦	٥٦٩,٤	٢٦,٧
١٩٧٧	٦٧٦,٤	٢٣,٦	٦٩٨,٤	٢٢,٦
١٩٧٨	٧٧٩,٣	١٥,٢	٨٠٢,٤	١٤,٩
١٩٧٩	٩٨١	٢٥,٩	١٠٠٨,٢	٢٥,٦
١٩٨٠	١١٨٠	٢٠,٣	١٢١٣,٧	٢٠,٤
١٩٨١	١٤٦٩,٣	٢٤,٥	١٥٢٦,٨	٢٥,٨
١٩٨٢	١٧٠١,١	١٥,٨	١٧٥٦,٥	١٥,١
١٩٨٣	١٨٢٨,٧	٧,٥	١٨٨٧,٩	٧,٤
١٩٨٤	١٩٨١,٤	٨,٤	١٩٩٥	٥,٦
١٩٨٥	٢٠٢٠,٢	٢	٢٠١٥,٥	١,١

* المصدر الحسابات القومية ١٩٥٢-١٩٩٤ دائرة الاحصاءات العامة.

* تم احتساب معدل النمو من قبل الباحث.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣)

الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية

(١٩٨٦-١٩٩٤) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٪	الناتج القومي الاجمالي	معدل نمو الناتج القومي ٪
١٩٨٦	٢١٦٣,٦	٧,١	٢١٦٤,٣	٧,٣
١٩٨٧	٢٢٠٨,٦	٢,١	٢١٥٨,٤	٠,٥٦
١٩٨٨	٢٢٦٤,٤	٢,٥	٢١٧٥,٩	٠,٨٠
١٩٨٩	٢٣٧٢,١	٤,٨	٢١٨٠,٧	٠,٢٢
١٩٩٠	٢٦٦٨,٣	١٢,٥	٢٤٢٨,٨	١١,٤
١٩٩١	٢٨٥٥,١	٧,٠	٢٦٣٤	٨,٤
١٩٩٢	٣٤٩٣,٠	٢٢,٣	٣٣٠٦,٨	٢٥,٥
١٩٩٣	٣٨١١,٤	٩,١	٣٦٦٢,٣	١٠,٨
١٩٩٤	٤١٩٠,٦	٩,٩	٤٠٣٩,٢	١٠,٣

- متوسط معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي للفترة = ٨,٥٪
- متوسط معدل النمو للناتج القومي الاجمالي للفترة = ٨,٣٪
- المصدر الحسابات القومية ١٩٥٢-١٩٩٢ ، دائرة الاحصاءات العامة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٤)

الميزان التجاري الأردني (١٩٦٧-١٩٨١)

بالأسعار الجارية

بالمليون دينار

السنة	المستوردات	الصادرات	العجز	نسبة العجز إلى GDP%	نسبة الصادرات إلى GDP%	نسبة المستوردات إلى GDP%
١٩٦٧	٥٥,٠٤٨	٩,٩٨٤	٤٥,٠٦٤	١٩,٩	٤,٤	٢٤,٤
١٩٦٨	٥٧,٤٩٢	١٢,١٧٢	٤٥,٣٢	٢٢,٦	٦,١	٢٨,٦
١٩٦٩	٦٧,٧٥٢	١١,٩١٦	٥٥,٨٣٦	٢٢,٣	٤,٧	٢٧,١
١٩٧٠	٦٥,٨٨٢	٩,٣٢٠	٥٦,٥٦٢	٢٤,٨	٤,١	٢٨,٨
١٩٧١	٧٦,٦٢٧	٨,٨١٧	٦٧,٨١	٢٧,٩	٣,٦	٣١,٦
١٩٧٢	٩٥,٣١٠	١٢,٦٠٢	٨٢,٧١	٢٩,٣	٤,٥	٣٣,٨
١٩٧٣	١٠٨,٢٠٠	١٤,٠١٠	٩٤,٢	٣٠,٣	٤,٥	٣٤,٩
١٩٧٤	١٥٦,٥٠٧	٣٩,٤٣٧	١١٧,١	٣٠,٤	١٠,٢	٤٠,٦
١٩٧٥	٢٣٤,٠١٣	٤٠,٠٧٥	١٩٣,٩٤	٤٤,٥	٩,٢	٥٣,٦
١٩٧٦	٣٣٩,٥٣٩	٤٩,٥٥٢	٢٨٩,٩٩	٥٢,٩	٩,٥	٦٢,٢
١٩٧٧	٤٥٤,٤١٧	٦٠,٢٥٣	٣٩٤,٢	٥٨,٣	٨,٩	٦٧,٢
١٩٧٨	٤٥٨,٨٢٦	٦٤,١٢٩	٣٩٤,٧	٥٠,٦	٨,٢	٥٨,٨
١٩٧٩	٥٨٩,٥٢٣	٨٢,٥٥٦	٥٠٦,٩٧	٥١,٦	٨,٤	٥٩,٧
١٩٨٠	٧١٥,٩٧٧	١٢٠,١٠٧	٥٩٥,٩	٥٠,٥	١٠,٢	٦٠,١
١٩٨١	١٠٤٧,٥٠٤	١٦٩,٠٢٦	٨٧٨,٥	٥٩,٧	١٩,٥	٧١,٣

* المصدر : البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥) عدد خاص ١٩٩٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٥)

الميزان التجاري الأردني (١٩٨٢-١٩٩٤)

بالأسعار الجارية

بالمليون دينار

السنة	المستوردات	الصادرات	العجز	نسبة العجز إلى GDP%	نسبة الصادرات إلى GDP%	نسبة المستوردات إلى GDP%
١٩٨٢	١١٤٢,٥	١٨٥,٥٨	٩٥٧,٠	٥٦,٣	١٠,٩	٦٧,٢
١٩٨٣	١١٠٣,٣	١٦٠,١	٩٤٣,٢	٥١,٦	٨,٧	٦٠,٣
١٩٨٤	١٠٧١,٣٤٠	٢٦١,٠٥	٨١٠,٣	٤٠,٨	١٣,٢	٥٤,١
١٩٨٥	١٠٧٤,٤	٢٥٥,٣	٨١٩,١	٤٠,٥	١٢,٦	٥٣,٢
١٩٨٦	٨٥٠,١٩٩	٢٢٥,٦	٦٢٤,٦	٢٨,٨	١٠,٤	٣٩,٢
١٩٨٧	٩١٥,٥٥	٢٤٨,٧	٦٦٦,٨	٣٠,٢	١١,٣	٤١,٤
١٩٨٨	١٠٢٢,٤٧	٣٢٤,٧	٦٩٧,٨	٣٠,٨	١٤,٣	٤٥,١
١٩٨٩	١٢٣٠,٠	٥٣٤,١	٦٩٥,٩	٢٩,٣	٢٢,٥	٥١,٨
١٩٩٠	١٧٢٥,٨	٦١٢,٢	١١١٣,٦	٤١,٧	٢٢,٩	٦٤,٦
١٩٩١	١٧١٠,٥	٥٩٨,٦	١١١١,٩	٣٨,٩	٢٠,٩	٥٩,٥
١٩٩٢	٢٢١٤,٠	٦٣٣,٧	١٥٨٠,٣	٤٥,٢	٤٥,٢	٦٣,٤
١٩٩٣	٢٤٥٣,٦	٦٩١,٣	١٧٦٣	٤٦,٢	١٨,٢	٦٤,٤
١٩٩٤	٢٣٦٢,٦	٧٩٣,٩	١٥٦٨,٧	٣٧,٤	١٨,٩	٥٦,٤

* المصدر : البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥) عدد خاص ١٩٩٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٦)

الاستهلاك الكلي ومعدلات نموه ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)

السنة	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الكلي	معدل نمو الاستهلاك الكلي	نسبة الاستهلاك الكلي الى GDP
١٩٧٦	١٩٠,١	٤٣٢,٨	٦٢٢,٩		١١٣,٧
١٩٧٧	١٨٧,٢	٥٥٥	٧٤٢,٢	١٩,١	١٠٩,٧
١٩٧٨	٢٣٤,٢	٦٥٠,٦	٨٨٤,٨	١٩,٢	١١٣,٥
١٩٧٩	٣٣٧,١	٨٤٥	١١٨٢,١	٣٣,٦	١٢٠,٥
١٩٨٠	٣٤٠,٤	٩٣٠,٣	١٢٧٠,٧	٧,٥٠٠	١٠٧,٦
١٩٨١	٤٥٦,٤	١١٤١,٤	١٥٩٧,٨	٢٥,٧	١٠٨,٧
١٩٨٢	٤٧٧,٩	١٤٥٧,٩	١٩٣٥,٨	٢١,١	١١٣,٧
١٩٨٣	٤٧٣,٤	١٥٧٩	٢٠٥٢,٤	٦,١	١١٢,٢
١٩٨٤	٥٣٤,٦	١٦٤٨,٣	٢١٨٢,٩	٦,٣	١١٠,٢
١٩٨٥	٥٣١,٦	١٧٩٤,٨	٢٣٢٦,٥	٦,٥	١١٥,٢
١٩٨٦	٥٦٦,٥	١٧١٨,٢	٢٢٨٤,٧	١,٧-	١٠٥,٦
١٩٨٧	٥٨٦,٧	١٦٦٩,٧	٢٢٥٦,٤	١,٢-	١٠٢,٢
١٩٨٨	٦٠٤,٣	١٦٢٦,٥	٢٢٣٠,٨	١,٣-	٩٨,٥
١٩٨٩	٦١٨,٨	١٦٣٥,١	٢٢٥٣,٩	١,١	٩٥,١
١٩٩٠	٦٦٣,٩	١٩٧٦,٤	٢٦٤٠,٣	١٧,١	٩٨,٩
١٩٩١	٧٤٢,٠٠	٢٠٣٩,٦	٢٧٨١,٦	٥,٣	٩٧,٤
١٩٩٢	٧٩٠	٢٦٤٨,٤	٣٤٣٨,٤	٢٣,٦	٩٨,٤
١٩٩٣	٨٦١,٦	٢٧١٦,٧	٣٥٧٨,٣	٤,١	٩٣,٨
١٩٩٤	٩٥٠,٢	٢٧٣٨,٣	٣٦٨٨,٥	٣,١	٨٨,١

• المصدر: الحسابات القومية ١٩٥٢-١٩٩٤ ، دائرة الاحصاءات العامة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول (٧)

صافي الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي خلال (١٩٧٦-١٩٩٤) بالأسعار الثابتة

(سنة الأساس ١٩٨٥ = ١٠٠) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٪	الاستثمار الصافي	معدل نمو الاستثمار الصافي
١٩٧٥	٩٥٨	٧,٣	-	-
١٩٧٦	١٠٧٩,٧	١٢,٧	١٨٥,١	-
١٩٧٧	١٢٤٥,٧	١٥,٣	٢٩٧,٦	٦٠,٧
١٩٧٨	١٣٢٩,٩	٦,٧	٢٦٦,٨	-١٠,٤
١٩٧٩	١٤٦٨,٦	١٠,٤	٣١٤,٨	١٧,٩
١٩٨٠	١٥٨٢,٢	٧,٧	٣٧٨,٤	٢٠,٢
١٩٨١	١٦٩٤,٧	٧,١	٤٧٣,٨	٢٥,٢
١٩٨٢	١٨٠٥,٨	٦,٥	٤٤٠,٤	-٧,١
١٩٨٣	١٨٦٠,٣	٣,١	٣٦٤,٩	-١٧,١
١٩٨٤	١٩٦٣,٧	٥,٥	٣٢٦,٤	-١٠,٥
١٩٨٥	٢٠٢٠,٢	٢,٨	١٧٨,٣	-٤٥,٤
١٩٨٦	٢١٦١,٩	٧,١	٢٢٧,٥	٢٧,٥
١٩٨٧	٢٢٢٤,٥	٢,٩	٢٦٤,٨	١٦,٤
١٩٨٨	٢١٨٣,٣	-١,٨	٢٧٨,٢	٥,١
١٩٨٩	١٨٨٩,٦	-١٣,٥	٢٣٧,٥	-١٤,٦
١٩٩٠	١٩٠٨	٠,٩	٢٧١,٥	١٤,٣
١٩٩١	١٩٤٢,٨	١,٨	٢٢٠	-١٨,٩
١٩٩٢	٢٢٥٥,١	١٦		
١٩٩٣	٢٣٨٧,٢	٥,٨		
١٩٩٤	٢٥٢٧,١	٥,٩		

* المصدر: البيانات من ١٩٧٥-١٩٩١ من رسالة ماجستير: دراسة تحليلية للاستثمار الحكومي ودوره التنموي خلال فترة (١٩٧٦-١٩٩١) أسامة محمود عوض الزعبي إشراف د. محمد عدينات، كانون أول (١٩٩١).

* البيانات من ١٩٩٢-١٩٩٤ من النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي الأردني، كانون ثاني ١٩٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٨)

الميزان التجاري الأردني بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠

(١٩٨٠-١٩٨٥) مليون دينار

السنة	الصادرات	الاستيرادات	العجز	نسبة الصادرات الى GDP ٪	نسبة المستوردات الى GDP ٪	نسبة العجز الى GDP ٪
١٩٨٠	١٧١,٤	٧١٦	٥٤٤,٦-	١٧,٥	٧٣,١	٥٥,٦
١٩٨١	٢٠٧,٨	٨٦٠,٧	٦٥٢,٩-	١٩,١	٧٩,٣	٦٠,١
١٩٨٢	٢١١,٨	٩٢٣,٨	٧١٢-	١٨,٥	٨٠,٥	٦٢,١
١٩٨٣	١٨٤,٤	٩٧٦,٥	٧٩٢,١-	١٥,٧	٨٣,٠	٦٧,٤
١٩٨٤	٢٣٤,١	٩٠٢,٣	٦٦٨,٢-	١٩,٨	٧٦,٦	٥٦,٧
١٩٨٥	٢٣٧,٧	٨٦٦,٨	٦٢٩,١-	١٩,٥	٧١,١	٥١,٦

* المصدر: عيد علي الزيود، مسارات التنمية الاقتصادية في الاردن واثر التجارة الخارجية فيها، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ١٩٩٤.

* ملاحظة: تم احتساب النسب من قبل الباحث.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٩)

الانتاج الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات بالأسعار الجارية

(مليون دينار)

السنة	الانتاج الزراعي	الانتاج الصناعي	قطاع الخدمات	نسبة الانتاج الزراعي الى GDP	نسبة الانتاج الصناعي الى GDP	نسبة الخدمات الى GDP ٪
١٩٧٥	٢٦	٧٨,٣	١٩٨,٨	٥,٩	١٧,٩	٤٥,٦
١٩٧٩	٤٢,٦	٢٠٢,٢	٤٢٢,٨	٤,٤	٢٠,٦	٤٣,١
١٩٨٣	١١٠,٤	٣٥٤,٢	٧٦١	٦,١	١٩,٤	٤١,٦
١٩٨٧	١٢٥	٤٣٥	١٢٠١,٣	٥,٦	١٩,٦	٥٤,٤
١٩٩٢	٢٠٤	٧٦٥,٤	١٨١٣	٥,٨	٢١,٩	٥١,٩

* المصدر: عيد علي الزيود، مسارات التنمية الاقتصادية في الأردن وأثر التجارة الخارجية فيها، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ١٩٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٠)

المساعدات الخارجية بالمليون دينار

السنة	المساعدات الخارجية	معدل نمو المساعدات
١٩٧٠	٣٣,١	
١٩٧١	٣٤,٩	٥,٤
١٩٧٢	٤٤,٠	٢٦,١
١٩٧٣	٤٣,٥	١,١-
١٩٧٤	٥٧,٧	٣٢,٦
١٩٧٥	٩٧,١	٦٨,٣
١٩٧٦	٦٦,٢	٣١,٨-
١٩٧٧	١٢٢,٢	٨٤,٦
١٩٧٨	٨١,٧	٣٣,١-
١٩٧٩	٢١٠,٣	١٥٧,٤
١٩٨٠	٢٠٢,٨	٣,٦-
١٩٨١	٢٠٦,٥	١,٨
١٩٨٢	١٨٤,٥	١٠,٧-
١٩٨٣	١٩٧	٦,٨
١٩٨٤	١٠٦,١	٤٦,١-
١٩٨٥	١٨٧,٨	٧٧,٠
١٩٨٦	١٤٣,٧	٢٣,٥-
١٩٨٧	١٢٧,٦	٦,٨-
١٩٨٨	١٥٥,٤	٢٢,٤
١٩٨٩	٢٦١,٧	٣٧,٣
١٩٩٠	١٦٤,٣	٣٧,٢-
١٩٩١	٢٢٥,٢	٣٧,١
١٩٩٢	١٣٧,٤	٣٨,٩-
١٩٩٣	١٦٣,٣	١٨,٨
١٩٩٤	١٦٧,٣	٢,٥

* البيانات من ١٩٧٠-١٩٨٦ من ازمة الدينار الاردني وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني ص٢١.
١٩٨٧-١٩٩٤ عدة تقارير سنوية للبنك المركزي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١١)

الاستهلاك الوسيط والاستثمار الكلي بالأسعار الجارية بالمليون دينار

السنة	الاستهلاك الوسيط	نسبة الاستهلاك الوسيط الى الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الكلي	نسبة الاستثمار الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي
١٩٧٦	٣٦٥,٥	٦٦,٧	١٩٣,٤	٣٥,٣
١٩٧٧	٤١٨,٩	٦١,٩	٢٧٧,٩	٤١,١
١٩٧٨	٥١١,٦	٦٥,٦	٢٦٣,١	٣٣,٧
١٩٧٩	٧٢٦,٦	٧٤,١	٣٠٩,٩	٣١,٥
١٩٨٠	٩٩٦,٣	٨٤,٤	٤٣٣	٣٦,٧
١٩٨١	١٣٧٣,١	٩٣,٤	٦٦٦,٨	٤٥,٤
١٩٨٢	١٥٦١,٦	٩١,٧	٦٥٠,٨	٣٨,٥
١٩٨٣	١٥٨٦,٩	٨٦,٨	٥٨٩,٨	٣٢,٥
١٩٨٤	١٨٤٩,٥	٩٣,٣	٥٧١,٢	٢٨,٨
١٩٨٥	١٧٩٥,٨	٨٨,٨	٤١٤,٩	٢٠,٥
١٩٨٦	١٦٥١,٢	٧٦,٣	٤٤٤,٣	٢٠,٥
١٩٨٧	١٧٨٥,٨	٨٠,٨	٥١٥,٦	٢٣,٣
١٩٨٨	١٩١١,٩	٨٤,٤	٥٣٢,٥	٢٣,٥
١٩٨٩	٢٤١٠,٩	١٠١,٦	٥٦٣,٢	٢٣,٧
١٩٩٠	٢٦٥٦,٨	٩٩,٥	٨٥٠,٢	٣١,٨
١٩٩١	٢٧٦٩,١	٩٦,٩	٧٣٨,٥	٢٥,٩
١٩٩٢	٣٦٤٣,٩	١٠٤,٣	١٢٠٨,٢	٣٤,٥
١٩٩٣	٣٨٥٧,٧	٥,٨	١٤٢٢,٧	٣٧,٣
١٩٩٤	٤٢٤١,٥	٩,٩	١٥١٦,٣	٣٦,٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٢)

الدين العام الخارجي (١٩٧٣-١٩٩٤) (بالمليون دينار)

السنة	الدين العام الخارجي	معدل نمو الدين الخارجي	نسبة الدين الخارجي الى GDP
١٩٧٣	٦٨,٣	.	٢٢,١
١٩٧٤	٧٩,٨	١٦,٨	٢٠,٦
١٩٧٥	١٠٨,٠	٣٥,٣	٢٤,٧
١٩٧٦	١٣٢,٦	٢٢,٧	٢٤,٢
١٩٧٧	١٩٤,٣	٤٦,٥	٢٨,٧
١٩٧٨	٢٤٤,٤	٢٥,٧	٣١,٣
١٩٧٩	٣٠٩,٢	٢٦,٥	٣١,٥
١٩٨٠	٣٨٥,٨	٢٤,٧	٣٢,٦
١٩٨١	٥٤٠,٩	٤٠,٢	٣٦,٨
١٩٨٢	٦٢٤,٥	١٥,٤	٣٦,٧
١٩٨٣	٨١٥	٣٠,٥	٤٤.٥
١٩٨٤	٩٥٩,٧	١٧,٧	٤٨.٤
١٩٨٥	١٠٥٤,٧	٩,٩٧	٥٢,٢
١٩٨٦	١١١٠,٧	٥,٣	٥١,٣
١٩٨٧	١٢٠٩,٣	٨,٨	٥٤,٧
١٩٨٨	٣٨٣٦,٩	٢١٧,٣	١٦٩,٤
١٩٨٩	٥٤٠٩,٤	٤٠,٩	٢٢٨
١٩٩٠	٦٠٥٢,٥	١١,٨	٢٢٦
١٩٩١	٥٥١٦,٨	٨,٨-	١٩٣,٢
١٩٩٢	٥٢٠٣	٥,٦-	١٤٨,٩
١٩٩٣	٤٨٤١,٦	٦,٩-	١٢٧
١٩٩٤	٤٦١٢,٦	٤,٧-	١١٠

* المصدر: عدة تقارير شهرية للبنك المركزي الاردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٣)

الدين الداخلي ومعدل نمو ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الجارية (١٩٧٣-١٩٩٤) / مليون دينار

السنة	الدين العام الداخلي	معدل النمو ٪	النسبة إلى GDP
١٩٧٣	٤٩,٧٦٠		١٦,١
١٩٧٤	٥٥,٩٧٥	١٢,٤	١٤,٥
١٩٧٥	٦٥,٣٧٠	١٦,٨	١٤,٩
١٩٧٦	٨٩,٣١٠	٣٦,٤	١٦,٣
١٩٧٧	١٠٩,٨٤٠	٢٣,٩	١٦,٢
١٩٧٨	١٤٦,١٨٠	٣٣,١	١٨,٧
١٩٧٩	١٥٠,٣٦٠	٢,٩	١٥,٣
١٩٨٠	١٩٧,٨٢٠	٣١,٦	١٦,٧
١٩٨١	٢٣١,٦٥٠	١٧,٠	١٥,٧
١٩٨٢	٢٧٨,١٥٠	٢٠,١	١٦,٣
١٩٨٣	٣٠٧,٦٥٠	١٠,٦	١٦,٨
١٩٨٤	٣٤٢,٦٧٠	١١,٣	١٧,٢
١٩٨٥	٣٧٠,٤٠٠	٨,١	١٨,٣
١٩٨٦	٤١٤,٩٠٠	١٢,٠	١٩,٢
١٩٨٧	٦٢٤,٤٠٠	٥٠,٥	٢٨,٢
١٩٨٨	٩٢١,٨٠٠	٤٧,٦	٤٠,٧
١٩٨٩	٩٩٥,٠٠٠	٧,٩	٤١,٩
١٩٩٠	١٠٣٧,٤٠٠	٤,٢	٣٨,٨
١٩٩١	١٠٦١,٧٠٠	٢,٣	٣٧,٢
١٩٩٢	١٠٤١,٥٠٠	١,٩-	٢٩,٨
١٩٩٣	١١٤٣,٨٠٠	٩,٨	٣٠,١
١٩٩٤	١١٨١,٣٠٠	٣,٢	٢٨,٢

* المصدر : أعداد مختلفة من التقارير السنوية للبنك المركزي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٤)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، سنة الأساس ١٩٨٠

(١٩٧٣-١٩٩٢)

السنة	الناتج المجلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٪
١٩٧٣	٥١٠,١	
١٩٧٤	٤٨١,١	٥,٧-
١٩٧٥	٥٤١,٨	١٢,٦
١٩٧٦	٦٥٦,٧	٢١,٢
١٩٧٧	٧٠٢,٥	٦,٩
١٩٧٨	٨٠٣,٣	١٤,٣
١٩٧٩	٨٣٨,٥	٤,٤
١٩٨٠	٩٧٩,٥	١٦,٨
١٩٨١	١٠٨٥,٤	١٠,٨
١٩٨٢	١١٤٦,٦	٥,٦
١٩٨٣	١١٧٤,٨	٢,٤
١٩٨٤	١١٧٧,٤	٠,٢٢
١٩٨٥	١٢١٩	٣,٥
١٩٨٦	١٥٧٢,٦	٢٩,١
١٩٨٧	١٦١٤	٢,٦
١٩٨٨	١٦٠١,٧	٠,٧٦-
١٩٨٩	١٣٤٢,٩	١٦-
١٩٩٠	١٢٩٥,٩	٣,٥-
١٩٩١	١٢٧٥	١,٦-
١٩٩٢	١٤٣٦,٧	١٢,٦

* المصدر: عيد علي الزيود، مسارات التنمية الاقتصادية في الاردن واثر التجارة الخارجية فيها، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ١٩٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٥)

عرض النقد (ع١) ومعدلات نموه (مليون دينار)

السنة	عرض النقد الضيق ع١	نقد متداول	ودائع تحت الطلب	معدل نمو ع١	معدل نمو نقد متداول	معدل نمو ودائع تحت الطلب
١٩٧٤	١٧٢	١١٥,٧	٢١٩,٨			
١٩٧٥	٢٢٤	١٣٨,٩	٢٨٨,٤	٣٠,٢	٢٠,١	٥١,٥
١٩٧٦	٢٧٦,٩	١٦١,٣	٣٧٨,٣	٢٣	١٦,١	٣٤,٩
١٩٧٧	٣٣١	١٨٧,٩	٤٦٧,٦	١٩,٥	١٦,٥	٢٣,٧
١٩٧٨	٣٧٥,٤	٢١٩,٥	٦٠٦,٧	١١,٤	١٦,٨	٩,١
١٩٧٩	٤٧٢,٦	٢٧٥,٤	١٩٧,٣	٢٥,٨	٢٥,٤	٦٧,٤-
١٩٨٠	٥٩٤,٧	٣٥١,٦	٢٤٣,١	٢٥,٧	٢٧,٧	٢٣,٢
١٩٨١	٧٠١,٦	٤١٢,٣	٢٨٩,٣	١٧,٩	١٧,٢	١٩,١
١٩٨٢	٧٨٧,٥	٤٦٩,٩	٣١٧,٥	١٢,٢	١٣,٩	٩,٧
١٩٨٣	٨٦٩,٤	٥١٦,٠٥	٣٥٣,٤	١٠,٤	٩,٨	١١,٣
١٩٨٤	٨٧٨,٤	٥٣٠,٥	٣٤٧,٨	١,١	٢,٨	١٠٥-
١٩٨٥	٨٤٨,٢	٥٣١,٨	٣١٦,٤	٣,٤-	٠,٢٢	٩,١-
١٩٨٦	٨٩٧,١	٥٨٣,٩	٣١٣,٢	٥,٧	٩,٧	١,١-
١٩٨٧	٩٧٩,٨	٦٥٥,٨	٣٢٤	٩,٢	١٢,٣	٣,٤
١٩٨٨	١١٦٦,٨	٨١١,٢	٣٥٥,٦	١٩,١	٢٣,٦	٩,٧
١٩٨٩	١٣٠٢,٣	٨٧١,١	٤٣١,٢	١١,٦	٧,٤	٢١,٢
١٩٩٠	١٤٣٢,٨	١٠٠٦,٢	٤٢٦,٦	١٠,١	١٥,٥	١,١-
١٩٩١	١٦٠٠,٤	٩٩٢,٤	٦٠٨	١١,٦	١,٣-	٤٢,٥
١٩٩٢	١٧١٦,١	١٠٠٣,٩	٧١٢,٢	٧,٣	١,٢	١٧,٥
١٩٩٣	١٧٣٠,١	١٠٤٧,٩	٧٨٩,٦	٧,١	٤,٤	١٠,٨
١٩٩٤	١٧٤٦,٢	١٠٧٢,٦	٦٧٣,٦	٤,٩-	٢,٤	١٤,٦-

* المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥) عدد خاص ١٩٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٦)

عرض النقد (ع٢) ومعدلات نموه (مليون دينار)

السنة	ع٢	شبة النقد	معدل نمو ع٢	معدل نمو شبه النقد
١٩٧٤	٢١٩,٨	٤٧,٨		
١٩٧٥	٢٨٨,٤	٦٣,٧	٣١,٢	٣٣,٣
١٩٧٦	٢٧٨,٣	١٠١,٤	٣١,٢	٢٩,٢
١٩٧٧	٤٦٧,٦	١٣٦,٧	٢٣,٦	٣٤,٨
١٩٧٨	٦٠٦,٧	٢٣١,٣	٢٩,٧	٦٩,١
١٩٧٩	٧٧٣,١	٣٠٠,٤	٢٧,٤	٢٩,٩
١٩٨٠	٩٨٤,٧	٣٩٠	٢٧,٣	٢٩,٨
١٩٨١	١١٧٩,٨	٤٧٨,٢	١٩,٨	٢٢,٦
١٩٨٢	١٤٠٣,٣	٦١٥,٨	١٨,٩	٢٨,٧
١٩٨٣	١٦١٥,٢	٧٤٥,٧	١٥,١	٢١,١
١٩٨٤	١٧٥٧,٦	٨٧٩,٢	٨,٨	١٧,٩
١٩٨٥	١٨٧٤,٨	١٠٢٦,٦	٦,٦	١٦,٧
١٩٨٦	٢٠٧٢,٤	١١٧٥,٣	١٠,٥	١٤,٥
١٩٨٧	٢٣٧٢,٢	١٣٩٢,٤	١٤,٥	١٨,٤
١٩٨٨	٢٦٢٦,٤	١٤٥٩,٦	١٠,٧	٤,٨
١٩٨٩	٢٩٤٥,٩	١٦٤٣,٦	١٢,٢	١٢,٦
١٩٩٠	٣١٢٢,٦	١٦٨٩,٨	٥,٩	٢,٨
١٩٩١	٣٧١٧,٥	٢١١٧,١	١٩,١	٢٥,٢
١٩٩٢	٤١٩٣	٢٤٧٦,٩	١٢,٧	١٦,٩
١٩٩٣	٤٥٨١,٢	٢٧٤٣,٧	٩,٢	١٠,٧
١٩٩٤	٤٨٤١,٥	٣٠٩٥,٣	٥,٦	١٢,٨

* المصدر: البنك المركزي الاردني، البيانات الاحصائية السنوية (١٩٦٤-١٩٩٥) عدد خاص ١٩٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٧)

موجودات البنك المركزي الاردني

من الذهب والعملات الاجنبية وحقوق السحب الخاصة (مليون دينار)

السنة	ذهب	معدل نموه ٪	حقوق السحب الخاصة	معدل نموها ٪	عملة اجنبية	معدل نموها ٪	المجموع	معدل النمو ٪
١٩٧٤	١٠,٨١		٢,٨٧		٩٤,٣٤	-	١٠٨,٠٢	
١٩٧٥	١٠,٨١	-	٢,٨٦	٠,٠٣-	١٤٦,٣٦	٥٥,١	١٦٠,٠٣	٤٨,١
١٩٧٦	٢٦,٢١	١٤٢,٥	٢,٨٦	-	١٥٤,٤١	٥,٥	١٨٣,٤٨	١٤,٧
١٩٧٧	٢٦,٥٣	١,٢	٢,٨٦	-	٢٠٣,٥٣	٣١,٨	٢٣٢,٩٢	٢٦,٩
١٩٧٨	٢٦,٦٧	٠,٥	٢,٨٥	٠,٠٣-	٢٥٤,٥٢	٢٥,١	٢٨٤,٠٤	٢١,٩
١٩٧٩	٢٦,٨٢	٠,٦	٤,٢٥	٤٩,١	٣٣٥,٧٥	٣١,٩	٣٦٦,٨٢	٢٩,١
١٩٨٠	٦٤,٣١	١٤٠	٤,٥٣	٦,٦	٣٤١,٤٥	١,٧	٤١٠,٢٩	١١,٩
١٩٨١	٦٧,٢٠	٤,٥	٦,٠	٣٢,٥	٣٥٣,٨٧	٣,٦	٤٢٧,٠٧	٤,١
١٩٨٢	٦٨,٧٦	٢,٠	٦,٣٩	٦,٥	٢٩١,٣٠	١٧,٧-	٣٦٦,٤٥	١٤,٢-
١٩٨٣	٧٤,١١	٧,٨	٦,٧٣	٥,٣	٢٩٦,٦١	١,٨	٣٧٧,٤٥	٣,٠
١٩٨٤	٦٩,٧٢	٥,٩-	٦,١٢	٩,١-	٢٩١,٧٩	١,٦-	٣٦٧,٦٣	٢,٦-
١٩٨٥	٦٩,٧٩	٠,١	٨,٥٣	٣٩,٤	٢٨٥,٠٨	٢,٣-	٣٦٣.٤	١.٢-
١٩٨٦	٧٠,٠٢	٠,٣	٧,٥٩	١١-	٣٤٤,٧٤	٢٠,٩	٤٢٢,٣٥	١٦,٢
١٩٨٧	٦٥,٨٢	٦,٠-	٣,٣٠	٥٦,٥-	٣٤٢,٨٩	٠,٥-	٤١٢,٠١	٢,٤-
١٩٨٨	٦٥,٩٥	٠,١٩	٠,٠١٦	٩٩,٥-	١٨٢,٨٢	٤٦,٧-	٢٤٨,٧	٣٩,٦-
١٩٨٩	٦٦,٤	٠,٦٨	٣,٢٣	٢٠٠٨٧,٥	٢٩٠,٩٦	٥٩,٢	٣٦٠,٥٩	٤٤,٩
١٩٩٠	٦٦,٨٧	٠,٧٠	٠,٢٧٢	٩١,٥-	٣٣٤,١٤	١٤,٨	٤٠١,٣	١١,٣
١٩٩١	٧٠,٧١	٤,٧	٠,٢٩٢	٧,٤	٨٨٩,٣٠٤	١٦٦,٢	٩٥٩,٧	١٣٩,٢
١٩٩٢	٧٠,١	٠,٠٤	١٣,١	٤٣٨٦	٨٢٠,٦	٧,٧-	٩٠٣,٨	٥,٨-
١٩٩٣	٧٠,٣	٠,٢٨	٤,٨	٦٣,٤-	١٤٨٤,١	٤١,١-	٥٥٩,٢	٣٨,١-
١٩٩٤	١٣٩,١	٩٧,٨	٠,٥	٨٩,٥-	١٦٠٢,٥	٧,٩	١٧٤٢,١	٢١١,٥

• المصدر: بيانات احصائية سنوية (١٩٩٤-١٩٩٥) البنك المركزي الاردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٨)

جانب من موجودات البنوك التجارية الاردنية

مليون دينار

السنة	نقد اجنبي	معدل نموه ٪	ارصدة البنوك الاجنبية	معدل نموها ٪	استثمارات في الخارج	معدل نموها ٪	اجمالي الموجودات الاجنبية
١٩٧٤	٠,٠١١		٧,٠٤		٠,٩١		٧,٩٦
١٩٧٥	٠,٠١٩	٧٣	١١,٢٥	٦٠	١,١٩	٣١	١٢,٤٥
١٩٧٦	٠,٠٥٦	١٩٥	١٧,٥٩	٥٦	١,٥٩	٣٤	١٩,٢٤
١٩٧٧	٠,٠٣١	-٤٥	٣٤,٩٢	٩٩	١,٧٩	١٣	٣٦,٧٣
١٩٧٨	٠,٠٣٤	١٠	٧٢,٢٧	١٠٧	٢,٣٣	٣٠	٧٤,٦٣
١٩٧٩	٠,١٦٦	٣٨٨	٧٦,٥٦	٦	٣,٣٤	٤٣	٨٠,٠٦
١٩٨٠	٠,٣٨٥	١٣٢	٢٠١,٠٨	١٦٣	٣,٧٥	١٢	٢٠٥,٢١
١٩٨١	١٠,٣٩	١٧٠	٢٢٧,٤٣	١٣	٤,٨٣	٢٩	٢٣٣,٢٩
١٩٨٢	٠,٧٢٥	-٣٠	٢٤٥,٨٧	٨	٨,٨٠	٨٢	٢٥٥,٤
١٩٨٣	١,٨٥٣	١٥٦	٢٨٣,٥٥	١٥	١٨,٩٨	١١٦	٣٠٤,٤
١٩٨٤	٣,٠٦٣	٦٥	٣١١,١٩	١٠	١٦,٢٨	-١٤	٣٣٠,٥
١٩٨٥	٢,٢٦٥	-٢٦	٣٦٧,٩	١٨	١٤,٣٢	-١٢	٣٨٤,٩
١٩٨٦	١,٧٩٨	-٢١	٣٨٥,٣٨	٥	١٦,١٥	١٣	٤٠٣,٣
١٩٨٧	٣,٢٩٣	٨٣	٤٣٠,٩١	١٢	١٧,٨٤	١٠	٤٥٢,١
١٩٨٨	٦,٤٦٥	٩٦	٥٤٤,١٩	٢٦	٢١,٩٥	٢٣	٥٧٢,٦
١٩٨٩	٨,٣٦٣	٢٩,٤	٦٠٥,٩	١١,٣	١٨,١٥	-١٧,٣	٦٣٢,٤
١٩٩٠	٩,٨٣٩	١٧,٦	٦٢٨,٥	٣,٧٣	١٧,٩٦٩	-٠,٩٩	٦٥٦,٣
١٩٩١	١٩,٧٢٥	١٠٠,٥	١,٢٥٤٢٣	١٨٩٥,٥	٢٣,٧٢٤	٣٢,١	١,٤٩١٤٧
١٩٩٢	١٥,٨٩	-١٩,٤	١,٤٠٧٥	١٢٢,٢	٢١,٠٠	-١١,٥	١,٦١٧٥
١٩٩٣	٢١,٤	٣٤,٦	١,٢٦٣٣	-٩١	٥٣,٤	١٥٤,٣	١,٧٩٧٣
١٩٩٤							

* المصدر: البنك المركزي الاردني النشرة الاحصائية الشهرية عدة اعداد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٩)

جانب من مطلوبات البنوك التجارية في الاردن

مليون دينار

السنة	ودائع غير مقيم	معدل نموها ٪
١٩٧٤	٣,٦٣	
١٩٧٥	٨,٦٣	١٣٨
١٩٧٦	٢٠,٣٧	١٣٦
١٩٧٧	١٨,٩٥	٧-
١٩٧٨	٤٧,٤٨	١٥١
١٩٧٩	٦٧,٠٩	٤١
١٩٨٠	١٣٢,٢٥	٩٩
١٩٨١	١٤٣,٥٦	٨
١٩٨٢	١٧١,٥٨	٢٠
١٩٨٣	٢١٦,٦٩	٢٦
١٩٨٤	٢٧٦,٨٧	٢٨
١٩٨٥	٢٩٤,٢٧	٦
١٩٨٦	٣٠٥,٥	٤
١٩٨٧	٣٠٠,٨٠	٢-
١٩٨٨	٤٢٢,٥٢	٤٠
١٩٨٩	٤٠٠,٤	٥,٢-
١٩٩٠	٣٨٦,٩	٢٨,٣-
١٩٩١	١٢١٣,٣	٢١٣,٥
١٩٩٢	١٥٢٢,٩	٢٥,٥
١٩٩٣	١٣٣٥,٥	١٢,٣-
١٩٩٤	١٤٤٣,٤	٨,١

* المصدر: بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥) عدد خاص، البنك المركزي الاردني ص١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٠)

بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة (١٩٨٦-١٩٩٣)

بعض المؤشرات الاقتصادية	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة	١٠٠	٩٩,٨	١٠٦,٤	١٣٣,٨	١٥٥,٤	١٦٨,١	١٧٤,٨	١٨٣,١
معدل التضخم	-	-٠,٢	٦,٦	٢٥,٧	١٦,١	٨,٢	٣,٩	٥,٢
عدد السكان	٢,٧٩٦	٢,٨٩٧	٣,٠٠١	٣,١١١	٣,٤٥٣	٣,٨٨٨	٤,٠١٢	٤,١٥٢
الناتج المحلي الاجمالي (الجاري)	٢١٦٣,٦	٢٢٠٨,٦	٢٢٦٤,٤	٢٣٧٢,١	٢٦٦٨,٣	٢٨٥٥,١	٣٤٩٣	٣٨١١,٤
الناتج المحلي الاجمالي باسعار ١٩٨٥	٢١٦١,٩	٢٢٢٤,٥	٢١٨٣,٣	١٨٨٩,٦	١٩٠٨	١٩٤٢,٨	٢٢٥٥,١	٢٣٨٧,٢
متوسط الدخل الفردي	٧٧٣,٨	٧٦٧,٨	٧٥٤,٥	٧٦٢,٥	٧٧٢,٧	٧٣٤,٣	٨٧٠,٦	٩١٧,٦
متوسط الدخل الحقيقي	٧٧٣,٢	٧٦٨	٧٢٧,٥	٦٠٧,٤	٥٥٢,٦	٤٩٩,٦	٥٦٢,٦	٥٧٢,٨

* المصدر: بيانات احصائية شهرية، البنك المركزي الاردني عده اعداد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢١)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية (مليون دينار)

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام والسلع الوسيطة	السلع الرأسمالية	سلع أخرى غير داخلة في مكان آخر	المجموع
١٩٧٦	٢٥,٤٠٨	٢٣,٢٧٧	٠,٨٦٢	٠,٠٠٤	٤٩,٥٥١
١٩٧٧	٣٢,١٦٧	٢٦,٩٥٥	١,١٢٨	٠,٠٠٣	٦٠,٢٥٣
١٩٧٨	٣٢,٦٣٠	٣٠,٦٧٠	٠,٨٢٨	٠,٠٠١	٦٤,١٢٩
١٩٧٩	٤١,٩٩٤	٣٩,٤٤٤	١,١١١	٠,٠٠٧	٨٢,٥٥٦
١٩٨٠	٥٤,٢٣٣	٦٤,٢١٦	١,٦٥٨	صفر	١٢٠,١٠٧
١٩٨١	٧٦,٧١٧	٨٦,٧١٩	٥,٥٠٨	٠,٠٨٢	١٦٩,٠٢٦
١٩٨٢	٨٨,١٥٢	٩٢,٢٩٨	٥,١٠٠	٠,٠٣١	١٨٥,٥٨١
١٩٨٣	٩٤,٢٤٤	٦٢,٤٣٧	٣,٤٠٤	صفر	١٦٠,٠٨٥
١٩٨٤	١٠٨,٧٥٨	١٤٨,٦٨٣	٣,٦١٤	صفر	٢٦١,٠٥٥
١٩٨٥	٩٩,٠١٢	١٥٣,٢٦٠	٣,٠٧٤	صفر	٢٥٥,٣٤٦
١٩٨٦	٧٨,٠٧٥	١٤٥,٥٨٤	١,٩٥٦	صفر	٢٢٥,٦١٥
١٩٨٧	٨٤,١٠٢	١٦٠,٨١٧	٣,٨٥٤	صفر	٢٤٨,٧٧٣
١٩٨٨	٧٩,٨٨٥	٢٣٩,٢٦٢	٥,٦٣١	٠,٠١٠	٣٢٤,٧٨٨
١٩٨٩	١٣٢,٣٢٥	٣٨٨,١٨٥	١٣,٥٨٦	٠,٠١٠	٥٣٤,١٠٦
١٩٩٠	١٤٤,٦٧٧	٤٥٥,٦٧٩	١١,٨٧٠	٠,٠٢٦	٦١٢,٢٥٢
١٩٩١	١٦٨,٨٩٥	٤٢١,٧٤٥	٧,٩٦٦	٠,٠٢١	٥٩٨,٦٢٧
١٩٩٢	٢١٤,٦٩٧	٣٩٧,٥٦٨	٢١,٤٦٣	٠,٠٢٧	٦٣٣,٧٥٥
١٩٩٣	٣٠١,٣٢٠	٣٥١,٤٧٤	٣٨,٤٢٤	٠,٠٦٤	٦٩١,٢٨٢
١٩٩٤	٣٠٧,٧٨٨	٤٣٤,٥٨٧	٥١,٥٤٤	صفر	٧٩٣,٩١٩

• المصدر : بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥) عدد خاص أيار ١٩٩٦ ، دائرة الأبحاث والدراسات البنك المركزي الأردني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٢)

معدلات نمو التركيب السلعي للصادرات ونسبتها الى اجمالي الصادرات

السنة	السلع الاستهلاكية		المواد الخام والسلع الوسيطة		السلع الرأسمالية		سلع اخرى غير داخلة في مكان آخر	
	معدل النمو	النسبة الى اجمالي الصادرات	معدل النمو	النسبة الى اجمالي الصادرات	معدل النمو	النسبة الى اجمالي الصادرات	معدل النمو	النسبة الى اجمالي الصادرات
١٩٨٥	٨,٩-	٣٨,٧	٣,١	٦٠	١٤,٩-	١,٢	-	-
١٩٨٦	٢١,١-	٣٤,٦	٥,١-	٦٤	٣٦,٤	٠,٨	-	-
١٩٨٧	٧,٧	٣٣,٨	٣٣,٤	٦٤,٦	٩٧	١,٥	-	-
١٩٨٨	٥,٠-	٢٤,٦	٤٨,٧	٧٣,٦	٤٦,١	١,٧	-	-
١٩٨٩	٦٥,٦	٢٤,٧	٦٢,٢	٧٢,٧	١٤١,٣	٢,٥	-	-
١٩٩٠	٩,٣	٢٣,٧	١٧,٣	٧٤,٤	١٢,٦-	١,٩	١,٦	-
١٩٩١	١٦,٧	٢٨,٢	٧,٤-	٥٢,٤	٣٢,٨-	١,٣	٠,١٩-	-
١٩٩٢	٢٧,٢	٣٣,٨	٥,٧-	٦٢,٧	١٦٩,٤	٣,٤	٠,٢٨	-
١٩٩٣	٤,٣	٤٣,٥	١١,٦-	٥٠,٨	٧٩,١	٥,٥	١,٣	-
١٩٩٤	٢,١	٣٨,٥	٢٣,٦	٥٤,٧	٣٤,٢	٦,٤	-	-

* المصدر: جدول رقم (٢١)

تم احتساب النسبة من قبل الباحث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٣)

متوسط معدل النمو والاهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات

السنة	السلع الاستهلاكية		المواد الخام والسلع الوسيطة		السلع الرأسمالية		سلع اخرى غير داخلة في مكان آخر	
	متوسط معدل نمو	متوسط الاهمية النسبية	متوسط معدل النمو	متوسط الاهمية النسبية	متوسط معدل النمو	متوسط الاهمية النسبية	متوسط معدل النمو	متوسط الاهمية النسبية
١٩٨٥-١٩٨٩	٧,٦	٣١,٣	٢٨,٥	٦٦,٩	٦١,٢	١,٥	-	-
١٩٩٠-١٩٩٤	١٩,١	٣٣,٥	-١,٢	٥٩	٤٧,٥	٣,٧	-	-

• المصدر: جدول رقم (٢٢)

• تم احتساب النسب من قبل الباحث

• الاهمية النسبية: نسبة الصادرات من نوع معين من السلع الى اجمالي الصادرات الاردنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٤)

التوزيع الجغرافي للصادرات (مليون دينار)

السنة	المجموع	الدول العربية	دول الاتحاد الأوروبي	أوروبا الشرقية	الدول الأوروبية الأخرى	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند	اليابان	دول أخرى
١٩٧٤	٣٩,٣٤٠	١٨,٤٣٠	٠,٠٦٣	٢,٠٤٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٩	صفر	٦,٦٠٠	٣,٨٠٠	٨,٥٠٠
١٩٧٥	٤٠,١٠٠	١٦,٩٠٠	٢,٠٣٠	٦,٤٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٣٠٠	صفر	١,٩٠٠	١,٩٠٠	١٠,٨٥٠
١٩٧٦	٤٩,٥٥٢	٢٣,٩٠٠	٢,٥٣٠	٧,٣٠٠	صفر	٠,٠٢٠٠	صفر	١,٧٠٠	١,٩٠٠	١٢,٢٠٠
١٩٧٧	٦٠,٣٠٠	٣٦,١٠٠	٠,٨٧٢	٤,١٧٢	٠,٠١٦	٠,٠٢٠٠	صفر	٣,٨٩١	٢,٦٢٨	١٢,٥٩٠
١٩٧٨	٦٤,١٣٠	٤٢,٦٢٠	١,٣٤٠	٥,٦٧٠	٠,٠٠٣	٠,٠٤٠٠	٠,٧٨٠	٣,٥٣١	١,٨١٠	٨,٣٨٠
١٩٧٩	٨٢,٥٦٠	٥٥,٧٤٢	١,١٤٠	٤,٣٩٠	٠,٠٠٤	٠,٠٣٦٠	٠,٩٣٦	٦,١٣٦	٢,٨٦٠	١١,٣٠٥
١٩٨٠	١٢٠,١٠٧	٧٢,٩١٣	٢,٠٩٦	١٣,٠٣٩	صفر	٠,٠٠١	٢,١١٤	٨,٠٣٧	٣,٩٥١	١٧,٩٥٦
١٩٨١	١٦٩,٠٥٦	١١٤,٤٧٣	٢,٧٦٠	١٨,٥٦٠	٠,٠٠٤	٠,٠٤٤	٠,٩١٣	١٠,٣٢٣	٣,٨٤٥	١٨,١٠٣
١٩٨٢	١٨٥,٥٨١	١٢٣,٣٠٧	٣,٦٢١	٢٤,٠١٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٩	١,٣٩٦	١٦,٥٥٧	٣,٧٧٧	١٢,٨٩٦
١٩٨٣	١٦٠,٠٨٥	٨٧,٠٥٧	٩,٤٦٠	١٧,٩٧٠	٠,٠٨١	٠,٠٠٧	٣,٢٤٧	١٣,٧٤٥	٣,٣٩٨	٢٥,١٢١
١٩٨٤	٢٦١,٠٥٥	١٣٢,٢٦٠	١٢,٢٩٠	٢٣,٩٤٠	٠,٠٠٢	٠,٠١٥	٨,٨٥٠	٣٤,١١٠	٥,٥٥٠	٤٣,٧٥٠
١٩٨٥	٢٥٥,٣٤٦	١٣١,٥٣٠	١١,٧٥٠	١٩,٢٢٠	٠,٠٠٢	٠,٠٨٧	٢,٢٨٠	٤٥,٣١٠	٥,٨٢٠	٣٩,٣٦٠
١٩٨٦	٢٢٥,٦٢٠	١٠٢,٠٥٦	١٩,٩٥٠	٢٠,٨٠٠	٠,٠٠٣	٠,٣٠٥	٧,٥٧٠	٣٤,١٣٠	٥,٦٩٠	٣٥,٤٨٠
١٩٨٧	٢٤٨,٧٧٠	١٢٩,٨٤٠	١٧,٣٠٠	٢١,٢١٠	٠,٠٠٨	٠,٩٣٧	١٠,٠٤٠	٢٢,٠٣٠	٧,٤٣٠	٣٩,٩٦٠
١٩٨٨	٣٢٤,٧٩٠	١٣٦,١٢٠	٢٥,٩٣٠	٢٣,٧٥٠	٠,٩٩٩	١,٢٠٩	١٥,٩٣٩	٥٥,٤٣٠	٦,٦٤٠	٥٨,٧٩٠
١٩٨٩	٥٣٤,١٠٦	٢٤١,٢٥٣	٢٥,١٠٠	٤٢,٦٩٠	٠,٠٠٨	٢,٨١٦	١٠,٩٧٢	٩٤,٩٣٠	١٨,١٦٢	٩٨,١٧٠
١٩٩٠	٦١٢,٢٥٠	٢٥٨,٨٦٠	٢٢,٢٥٨	٢٤,٣٥٠	٠,١٣٢	٣,٥١٦	١٨,٠٤٠	١٢٩,٠٨٠	١٢,٩٧٠	١٤٣,٠٢٦
١٩٩١	٥٩٨,٦٢٠	١٧٢,٢٩٠	١٨,٦٩٠	٢٧,٨٢٠	٠,٠١٥	٢,٢٧١	٣٢,٥٧٠	١٠٩,٦٥٠	١٠,٦٤٠	٢٢٤,٦٩٠
١٩٩٢	٦٣٣,٧٥٠	٢٢٢,٤٢٠	١٩,٣١٤	١٥,٥٩١	٠,٠٣٤	٤,١٧٦	١٤,٠١٠	٩٦,٣٧٠	١٢,٠٥٠	٢٤٩,٧٩٠
١٩٩٣	٦١٩,٢٨٠	٢٨٥,٣٥٠	٢٨,٢٧٠	٣٢,٨٤٠	٠,٠٣٢	٧,٢٥٦	١٦,٤٧٢	٦٥,٨٩٠	٩,٨٤٠	٢٤٥,٣٥٠
١٩٩٤	٧٩٣,٩٢٠	٣٣٦,٩٧٠	٤٠,٨٣٠	١٣,٤٦٠	٠,٩٠٠	٨,٩٢٠	٨,٢١٠	٨٨,٠٦٠	١٢,٥٦٠	٢٨٤,٨٣٠

* المصدر : بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥) عدد خاص أيار ١٩٩٦ دائرة الأبحاث والدراسات البنك المركزي الأردني

جدول رقم (٢٥)

متوسط معدل النمو والاهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات

السنة	الدول العربية		دول الاتحاد الاوروبي		اوروبا الشرقية		الدول اوروبا الاخرى		الولايات المتحدة		الصين		الهند		اليابان		دول اخرى	
	م.م.ن	م.هـ.ن	م.م.ن	م.هـ.ن	م.م.ن	م.هـ.ن	م.م.ن	م.هـ.ن	م.م.ن	م.هـ.ن	م.م.ن	م.هـ.ن	م.م.ن	م.هـ.ن	م.م.ن	م.هـ.ن	م.م.ن	م.هـ.ن
١٩٨٥-١٩٨٩	١٧,٣	٤٧,٢	٢٠,١	٦,٥	١٦,٤	٨,١	–	–	١٩٣,٥	٧,١	٤٣,٦	٣,٠	٣٩,١	١٥,٣	٣٩,٣	٢,٦	٢١,٤	٣٤,٣
١٩٩٠-١٩٩٤	٦,٤	٣٧,٩	١٢,٧	٤,٧	٤,٢-	٤,١	–	–	٣١,٧	٠,٧٨	١١,١	٢,٧	٢,٢	١٥,٠	٤,٨-	١,٧	٢٥,٦	١٦,٧

* المصدر: جدول رقم (٢٤)

* تم احتساب النسب من قبل الباحث

حيث تمثل م.م.ن : متوسط معدل النمو.

م.هـ.ن : متوسط الاهمية النسبية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٦)

التركيب السلعي للمستوردات (١٩٧٤-١٩٩٤) مليون دينار

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام والسلع الوسيطة	السلع الرأسمالية	سلع اخرى غير داخلة في مكان آخر
١٩٧٤	٦٩,٦	٢٩,٩	٤٠,٩	١٥,٩
١٩٧٥	٩٠,٥	٥٦,٧	٨٢,٨	٣,٤
١٩٧٦	١٣٣,٣	٩٠,١	١١٤,٦	١,٥٧
١٩٧٧	١٤٧,٢	١٢١,٢	١٨٤,١	١,٩
١٩٧٨	١٧٥,٦	١١٧,٣	١٦١,٢	٤,٦
١٩٧٩	٢١٥,٢	١٧٩,٥	١٩٣,٥	١,٣
١٩٨٠	٢٤٠,٢	٢٢٧.١	٢٤٦,٧	١,٩
١٩٨١	٣٢٥,٢	٣٠٥,٥	٤١٤,٩	١,٨
١٩٨٢	٣٦٨,٣	٣٨٠,٣	٣٩١,٤	٢,٥
١٩٨٣	٣٦٥,١	٣٧٧,٨	٣١٠,٥	٤٩,٩
١٩٨٤	٤١٧,١	٤٥٣,٧	١٧٠,٥	٣٩,٩
١٩٨٥	٣٨٤,٧	٤٦٤,٧	٢٠١,٣	٢٣,٦
١٩٨٦	٣٥٨,٢	٣٠٩,٥	١٤١,٤	٤٠,٩
١٩٨٧	٣٦٢,١	٣٧١,٠	١٦٢,٨	١٩,٧
١٩٨٨	٣٥٣,٦	٣٩٣,٧	٢١٩,٤	٣٧,٦٥٨
١٩٨٩	٤١٤,٣	٥٢٣,٧	٢٦٢,١	٢٩,٧
١٩٩٠	٤٣٣,٨	٩٩٢,٩	٢٥٩,٧	٣٩,٣
١٩٩١	٤٧١,٢	٩٧٣,١	٢٥١,٢	١٥,٠
١٩٩٢	٥٥٣,٦	١١٦٣,٠	٤٦١,٣	٣٦,١
١٩٩٣	٥٥٥,٧	١٢٩٧,٦	٥٦٢,٧	٣٧,٤٩٤
١٩٩٤	٥٥١,٨٧٢	١٢٦٩,٢٨٦	٥٢٩,٥	١١,٩

• المصدر: بيانات احصائية سنوية (١٩٩٤-١٩٩٥)

• عدد خاص آيار ١٩٩٦، دائرة الابحاث والدراسات البنك المركزي الاردني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٧)

معدل نمو التركيب السلعي للمستوردات والاهمية النسبية

السنة	السلع الاستهلاكية		المواد الخام والسلع الوسيطة		السلع الرأسمالية		سلع اخرى غير داخلة في مكان آخر	
	معدل النمو ٪	النسبة الى المستوردات كلية ٪	معدل النمو ٪	النسبة الى المستوردات الكلية ٪	معدل النمو ٪	النسبة الى المستوردات ٪	معدل النمو ٪	النسبة الى المستوردات ٪
١٩٨١	٣٥,٤	٣١,١	٣٤,٥	٢٩,٢	٦٨,٢	٣٩,٦	٥,٣	٠,١٧
١٩٨٢	١٣,٣	٣٢,٢	٢٤,٥	٣٣,٢	٥,٦-	٣٤,٢	٣٨,٨	٠,٢
١٩٨٣	٠,٩-	٣٣,١	٠,٦٥-	٣٤,٢	٢٠,٦-	٢٨,١	١٨٩,٦	٤,٤
١٩٨٤	١٤,٢	٣٨,٩	٢٠,١	٤٢,٢	٤٥,١-	١٥,٩	٢٠,١-	٣,٧
١٩٨٥	٧,٨-	٣٥,٨	٢,٤	٤٣,٣	١٨,١	١٨,٧	٤٠,٨-	٢,٢
١٩٨٦	٦,٩-	٤٢,١	٣٣,٤-	٣٦,٤	٢٩,٧-	١٦,٦	٧٣,٣	٤,٨
١٩٨٧	١,١	٣٩,٥	١٩,٩	٤٠,٥	١٥,١	١٧,٨	٥١,٩-	٢,٢
١٩٨٨	٢,٣-	٣٤,٥	٦,١	٣٨,٥	٣٤,٨	٢١,٥	٩١,٤	٣,٧
١٩٨٩	١٧,٢	٣٣,٧	٣٣,٠	٤٢,٦	١٩,٥	٢١,٣	٢١,١-	٢,٤
١٩٩٠	٤,٧	٢٥,١	٨٩,٦	٥٧,٥	٠,٩٢-	١٥,١	٣٢,٣	٢,٣
١٩٩١	٨,٦	٢٧,٥	١,٩-	٥٦,٨	٣,٢-	١٤,٧	٦١,٨-	٠,٩
١٩٩٢	١٧,٥	٢٥,١	١٩,٥	٥٢,٥	٨٣,٦	٢٠,٨	١٤٠,٧	١,٦
١٩٩٣	٠,٣٧	٢٢,٦	١١,٥	٥٢,٩	٢١,٩	٢٢,٩	٣,٨	١,٥
١٩٩٤	٠,٧-	٢٣,٣	٢,٢-	٥٣,٧	٥,٩-	٢٢,٤	٦٨,٣-	٠,٥

* المصدر: جدول رقم (٢٦)

* تم احتساب النسب من قبل الباحث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٨)

متوسط معدل النمو والاهمية النسبية للتركيب السلعي للمستوردات الاردنية

السنة	السلع الاستهلاكية		المواد الخام والسلع الوسيطة		السلع الرأسمالية		سلع اخرى غير داخلة في مكان آخر	
	متوسط معدل نمو	متوسط الاهمية النسبية	متوسط معدل النمو	متوسط الاهمية النسبية	متوسط معدل النمو	متوسط الاهمية النسبية	متوسط معدل النمو	متوسط الاهمية النسبية
١٩٨١-١٩٨٦	٧,٩	٣٥,٥	٧,٩	٣٦,٤	-٢,٤٥	٢٥,٥	٣٩,٢	٢,٥
١٩٨٧-١٩٩٢	٧,٨	٣٠,٩	٢٧,٧	٤٨,١	٢٤,٦	١٨,٥	٣٠,١	٢,٢

* المصدر: جدول رقم (٢٧)
* تم احتساب النسب من قبل الباحث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٩)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية (١٩٧٤-١٩٩٤) بالاسعار الجارية (الف دينار)

السنة	المجموع	الدول العربية	دول الاتحاد الاوروبي	اوروبا الشرقية	الدول الاوروبية الاخرى	الولايات المتحدة الامريكية	الصين	الهند	اليابان	دول اخرى
١٩٧٤	١٥٦٥٠٧	٢٦٤٥١	٥١٥٧٤	١٠٣٧٤	٩٦٠	١٧٥٨٣	٤٣٢٢	٢٩٦٨	٧٣٧٩	٣٤٨٩٦
١٩٧٥	٢٣٤٠١٣	٤٦٣٣٥	٩١٢٥١	١٦٠٥٠	٢٣٩٥	٢٤١٧٦	٢٦٩٥	٤٣٣٩	١٧١٠٦	٢٩٦٦٦
١٩٧٦	٣٣٩٥٣٩	٦٠٨٩٢	١٤٣٥٢٨	٢٠٥٢٠	٣٠٤٢	٣١٠٤٧	٤٥٨٦	١٣٢٣٩	٢١٥١٢	٤١١٧٣
١٩٧٧	٤٥٤٤١٧	٧٢٥٠٧	١٧٩١٣٠	٣٤٤٢٨	٤٧٨٩	٦٧٣٥٥	٧٤٢٥	٤١١٢	٢٨٧١٧	٥٥٩٥٤
١٩٧٨	٤٥٨٨٢٦	٨٦٥٧٧	١٩٠٤١٨	٤٢٩٦١	٥٧٤٥	٣٣٦٣٦	٧١٩٩	٢٧٧٨	٣٠٨١٩	٥٨٦٩٣
١٩٧٩	٥٨٩٥٢٣	١١٠٦٢٤	٢٥٥٢٩٥	٤٢٩١٦	٦٥٤٤	٤٤٢٦٢	٨٤٨٦	٣٢٦٤	٣٧٣١٢	٨٠٨٢٠
١٩٨٠	٧١٥٩٧٧	١٤٩٢٣٧	٣٠٣١٦٨	٣٩٧٨٣	٦٠٩٣	٦١٥٨٧	١٠٠١٢	١٩٤٠	٥١٣٣٨	٩٢٨١٩
١٩٨١	١٠٤٧,٥٠٤	٢١٣٠٦٦	٣٨٩٦٩٩	٦٧٦٥٣	٨٥٩٣	١٦٦٦٧٤	١٣٥٣٢	٢٠٧١	٧١٥٣٤	١١٤٦٨٢
١٩٨٢	١١٤٢,٤٩٣	٢٦٩٧٨٢	٣٧٥٢٢٩	٨٠٠٠١	٢٣٤٩٣	١٤٤٣٤١	١٤٨٢٦	٢٣٤٢	٨٧٣٧٥	١٤٥١٠٤
١٩٨٣	١١٠٣,٣١٠	٢٥٠٦٢٢	٣٦٦٠٧٢	٦٦٠١٦	١٦٧٤٣	١٣١٠٤٧	١١٨٠٧	١٤٦٠	١٠٢٨٨٩	١٥٦٦٥٤
١٩٨٤	١٠٧١,٣٤٠	٢٤٥٦٩٦	٣٥٩٧٤٨	٥٤٩٣٢	٤٧٣٩٨	١١٩٢٦٣	٩٨٧٢	١٢٥٠	٧٩٠٦٤	١٥٤١١٧
١٩٨٥	١٠٧٤,٤٤٥	٢٦٣٥٧٣	٣٤١٢٦٧	٦٠٧٩٥	٦٢٢١٩	١٢٨٠٤٥	١٣٥٨٢	١٧٨١	٦٧٨١٣	١٣٥٣٧٠
١٩٨٦	٨٥٠١٩٩	١٧٢٢٠٨	٣١٩٣٥٢	٤٨٥٨٠	١١٦٣٥٠	٧٥٥٢٩	١١٢٤٣	٤٩٢٧	٦٦٦٤٢	١٤٠٠٨٠
١٩٨٧	٩١٥٥٤٥	٢٣٣٧٧٤	٣١١٠٤١	٥٦١٠٧	١٠٤٧٦	٩٣٣٨٩	١٤٣٦٣	١٤٣٨	٥٥٦٦٤	١٣٩٢٩٣
١٩٨٨	١٠٢٢,٤٦٩	٢٦١٦٨١	٣٢٤٣١٥	٦٦٠٢٢	٢١٥٠٤	١٢٨٨٦٠	١٧٥٧٥	٢٧٨٦	٥٤١٤٢	١٤٥٥٨٤
١٩٨٩	١٢٣٠,٠١٠	٣٣٧٥٨١	٤٠١٠٦٢	٥٥٨٠٤	٢٢٨٣١	١٧٠٧٦٨	٢١٩١٧	٨٧١٣	٤٥٦٧٠	١٦٥٦٦٤
١٩٩٠	١٧٢٥,٨٢٨	٤٣٨٤٠٥	٥٣١٤٠٨	٨٥٣٢٦	٢٢٥١٧	٢٩٩٤٨٠	٢٥٠٢٠	٢٢١٣٤	٥٤٣٢٠	٢٤٧٢١٨
١٩٩١	١٧١٠,٤٦٣	٣٣٨٦٢٨	٥٥٢٥٤٤	٨٥٦٤٨	١٨٨٩٨	١٧٨١٥٧	٢٩١٤٩	٥٣٤٨٠	٦١١١٥	٣٩٢٨٤٤
١٩٩٢	٢٢١٤,٠٠٢	٤٦١٩٦٧	٦٩٨٧١٦	١٢٩٦٠٨	٢٦٥٦٥	٢٤٦١٥٣	٥٢١٤٧	٣١٢٠٦	١٣٢١٩٣	٤٣٥٤٤٧
١٩٩٣	٢٤٥٣,٦٢٥	٤٩٨٨٢٥	٨١٤٣٥١	١٤٩٥٦٩	٢١٢٨٤	٣١١٤٩٢	٥٠٥٨٥	٤٣٤٧٦	١٢٣٦١٨	٤٤٠٤٢٥
١٩٩٤	٢٣٦٢,٥٨٣	٥٣٠٥١٩	٨٣٨١٥٢	١٣٦٦٤٥	٢٥٤٩٤	٢٣٢٥٤٥	٦٢٥١٩	٣٨٨٩٥	٩٣٦١٣	٤٠٤٢٠١

* المصدر: بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥) عدد خاص أيار ١٩٩٦ دائرة الابحاث والدراسات البنك المركزي الاردني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣٠)

معدلات النمو والاهمية النسبية للتركيب السلعي للمستوردات (١٩٨٥-١٩٩٤)

السنة	السلع الاستهلاكية		المواد الخام والسلع الوسيطة		السلع الرأسمالية		سلع اخرى غير داخلة في مكان آخر	
	معدل النمو	النسبة الى المستوردات كلية	معدل النمو	النسبة الى المستوردات الكلية	معدل النمو	النسبة الى المستوردات	معدل النمو	النسبة الى المستوردات
١٩٨٥	٧,٨-	٣٥,٨	٢,٤	٤٣,٣	١٨,١	١٨,٧	٤٠,٨-	٢,٢
١٩٨٦	٦,٩-	٤٢,١	٣٣,٤-	٣٦,٤	٢٩,٧-	١٦,٦	٧٣,٣	٤,٨
١٩٨٧	١,١	٣٩,٥	١٩,٩	٤٠,٥	١٥,١	١٧,٨	٥١,٩-	٢,٢
١٩٨٨	٢,٣-	٣٤,٥	٦,١	٣٨,٥	٣٤,٨	٢١,٥	٩١,٤	٣,٧
١٩٨٩	١٧,٢	٣٣,٧	٣٣,٠	٤٢,٦	١٩,٥	٢١,٣	٢١,١-	٢,٤
١٩٩٠	٤,٧	٢٥,١	١٩,٦	٥٧,٥	٠,٩٢-	١٥,١	٣٢,٣	٢,٣
١٩٩١	٨,٦	٢٧,٥	١,٩-	٥٦,٨	٣,٢-	١٤,٧	٦١,٨-	٠,٩
١٩٩٢	١٧,٥	٢٥,١	١٩,٥	٥٢,٥	٨٣,٦	٢٠,٨	١٤٠,٧	١,٦
١٩٩٣	٠,٣٧	٢٢,٦	١١,٥	٥٢,٩	٢١,٩	٢٢,٩	٣,٨	١,٥
١٩٩٤	٠,٧-	٢٣,٣	٢,٢-	٥٣,٧	٥,٩-	٢٢,٤	٦٨,٣-	٠,٥

* المصدر: جدول رقم (٩)

* تم احتساب النسب من قبل الباحث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣١)

متوسط معدل النمو للتوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية

السنة	الدول العربية	دول الاتحاد الاوروبي	اوروبا الشرقية	الدول الاوروبية الاخرى	الولايات المتحدة الامريكية	الصين الشعبية	الهند	اليابان	البلدان الاخرى
متوسط معدل النمو (٨٥-٨٩)	٩,٨	٢,٧	١,٦٤	١٠,٣	١١,٥	١٩,١	٤١,٣	-١٠,١٢	١,٧
متوسط معدل النمو (٩٠-٩٤)	١١,٥	١٦,٤	٢٢,٢	٤,٦	١٢,٢	٢٦,١	٣٦,٦	٢٣,٤	٢٢,٤
متوسط الاهمية النسبية (٨٥-٨٩)	٢٣,٩٥	٣٣,٥	٥٦,٨	٢,٤٢	١١,٤٦	١,٥٤	٠,٣٧	٥,٨٢	١٤,٣٦
متوسط الاهمية النسبية (٩٠-٩٤)	٢١,٧٢	٤٠,٨	٥,٥٢	١,١	١٢,٣	٢,٠٢	١,٨	٤,٣	١٨,٤

* المصدر: جدول رقم (٨)

* تم احتساب النسب من قبل الباحث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣٢)

القيمة المضافة للقطاع الزراعي، الصادرات الزراعية، مستوردات زراعية

مليون دينار

السنة	القيمة المضافة للقطاع الزراعي	صادرات زراعية	مستوردات زراعية	استهلاك غذائي
١٩٧٦	٤٢,٣	١٦,٤	٨١,٤	١٠٧,٣
١٩٧٧	٥٢,٥	٢٠,٦	٧٥,٩	١٠٧,٨
١٩٧٨	٧٦,٩	١٦,٤	٨٧,٦	١٤٨,١
١٩٧٩	٦١,٤	٢١,٣	١٠٨,٣	١٤٨,٤
١٩٨٠	٨٣	٢٣,٥	١١٨,٨	١٧٨,٣
١٩٨١	٧٩,٦	٣٣,١	١٦٧,٩	٢١٤,٤
١٩٨٢	٩٢,٧	٣٩,١	١٩١,٩	٢٤٥,٥
١٩٨٣	١٠٩,٨	٣٦,٣	١٨٠,٤	٢٥٣,٩
١٩٨٤	٩٧,٤	٤١,٨	١٨٤,٣	٢٣٩,٩
١٩٨٥	٩٨,٤	٤٣,٦	١٧٥,٨	٢٣٠,٦
١٩٨٦	١١٤,٣	٤١,٩	١٦٥,٦	٢٣٨
١٩٨٧	١٣٧,٨	٣٣,٨	١٥٥,٧	٢٥٩,٧
١٩٨٨	١٣٤,٥	٣٠,٠	١٧٢,٩	٢٧٧,٤
١٩٨٩	١٣٩,٨	٤٨,٦	١٩٧,٦	٢٨٨,٨
١٩٩٠	١٨٧,٨	٥٩,٧	٤٠٣,٨	٥٣١,٩
١٩٩١	٢١٣,٥	٨٦,٠	٤١٩,٧	٥٤٧,٢
١٩٩٢	٢٤٦,٩	٩٢,٠	٤١٦,٠	٥٧٠,٩
١٩٩٣	١٩٣,٣	١٤٠,٠	٤٣٥,٢	٤٨٨,٥
١٩٩٤	٢٠٣	٩١,٢٠٠	٤٠٩,٧	٥٢١,٥

* المصدر: بيانات احصائية سنوية (١٩٩٤-١٩٩٥) آيار ١٩٩٦

* دائرة الابحاث والدراسات البنك المركزي الاردني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣٣)

معدل سعر صرف العملة الاجنبية

السنة	سعر صرف الدينار
١٩٧٤	٠,٣٢
١٩٧٥	٠,٣٢
١٩٧٦	٠,٣٣
١٩٧٧	٠,٣٣
١٩٧٨	٠,٣٠
١٩٧٩	٠,٣٠
١٩٨٠	٠,٢٩
١٩٨١	٠,٣٣
١٩٨٢	٠,٣٥
١٩٨٣	٠,٣٥
١٩٨٤	٠,٣٨
١٩٨٥	٠,٤٠
١٩٨٦	٠,٣٤
١٩٨٧	٠,٣٣
١٩٨٨	٠,٣٧
١٩٨٩	٠,٥٨
١٩٩٠	٠,٦٦
١٩٩١	٠,٦٦
١٩٩٢	٠,٦٦
١٩٩٣	٠,٧١
١٩٩٤	٠,٧٠

* المصدر: البنك المركزي الاردني، نشرة احصائية شهرية، تموز ١٩٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣٤)

معدلات البطالة في الأردن

السنة	معدل البطالة
١٩٧٢	٪١٤
١٩٧٣	٪١١,١
١٩٧٦	٪١,٦
١٩٨١	٪٣,٩
١٩٨٢	٪٤,٣
١٩٨٦	٪٨
١٩٨٧	٪٨,٣
١٩٨٩	٪١٠,٣
١٩٩٠	٪١٦,٨
١٩٩١	٪١٨,٨
١٩٩٢	٪١٥

* المصدر: مصطفى حمارنه، الاقتصاد الاردني المشكلات والآفاق، ص ٢١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣٥)

الموازنة العامة للحكومة الاردنية

(مليون دينار)

السنة	النفقات الاجمالية	الايرادات المحلية	العجز في الموازنة
١٩٧٤	١٤٦,٦	٦٥,٨	٨٠,٨
١٩٧٥	٢٠٤,٩	٨٢,٦	١٢٢,٣
١٩٧٦	٢٦٢,٥	١٠٧,٦	١٥٤,٩
١٩٧٧	٣٣٧,٩	١٤٢,٣	١٩٥,٦
١٩٧٨	٣٦١,٥	١٥٨,٥	٢٠٣
١٩٧٩	٥١٥,٦	١٨٧,٩	٣٢٧,٧
١٩٨٠	٥٦٣,٢	٢٢٦,١	٣٣٧,١
١٩٨١	٦٤٧,١	٣٠٩,٢	٣٣٧,٩
١٩٨٢	٦٩٣,١	٣٦٢,٢	٣٣٠,٩
١٩٨٣	٧٠٥,٣	٤٠٠,٦	٣٠٤,٧
١٩٨٤	٧٢٠,٨	٤١٥	٣٠٥,٨
١٩٨٥	٨٠٥,٧	٤٤٠,٨	٣٦٤,٩
١٩٨٦	٩٨١,٣	٥١٤,٤	٤٦٦,٩
١٩٨٧	٩٦٥,٩	٥٣١,٥	٤٣٤,٣
١٩٨٨	١٠٥٤	٥٤٤,٤	٥٠٩,٦
١٩٨٩	١١٠٢,٣	٥٦٥,٥	٥٣٦,٨
١٩٩٠	١١٢٠,١	٧٤٤	٣٧٦,١
١٩٩١	١٢٣٤,٣	٨٢٨,٨	٤٠٥,٥
١٩٩٢	١٣٤٨,٧	١١٦٨,٩	١٧٩,٨
١٩٩٣	١٦٤٧,٨	١١٩١,٥	٤٥٦,٣
١٩٩٤	١٥٨٠,٣	١٣٠٦,٤	٢٧٣,٩

* المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥) عدد خاص ١٩٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

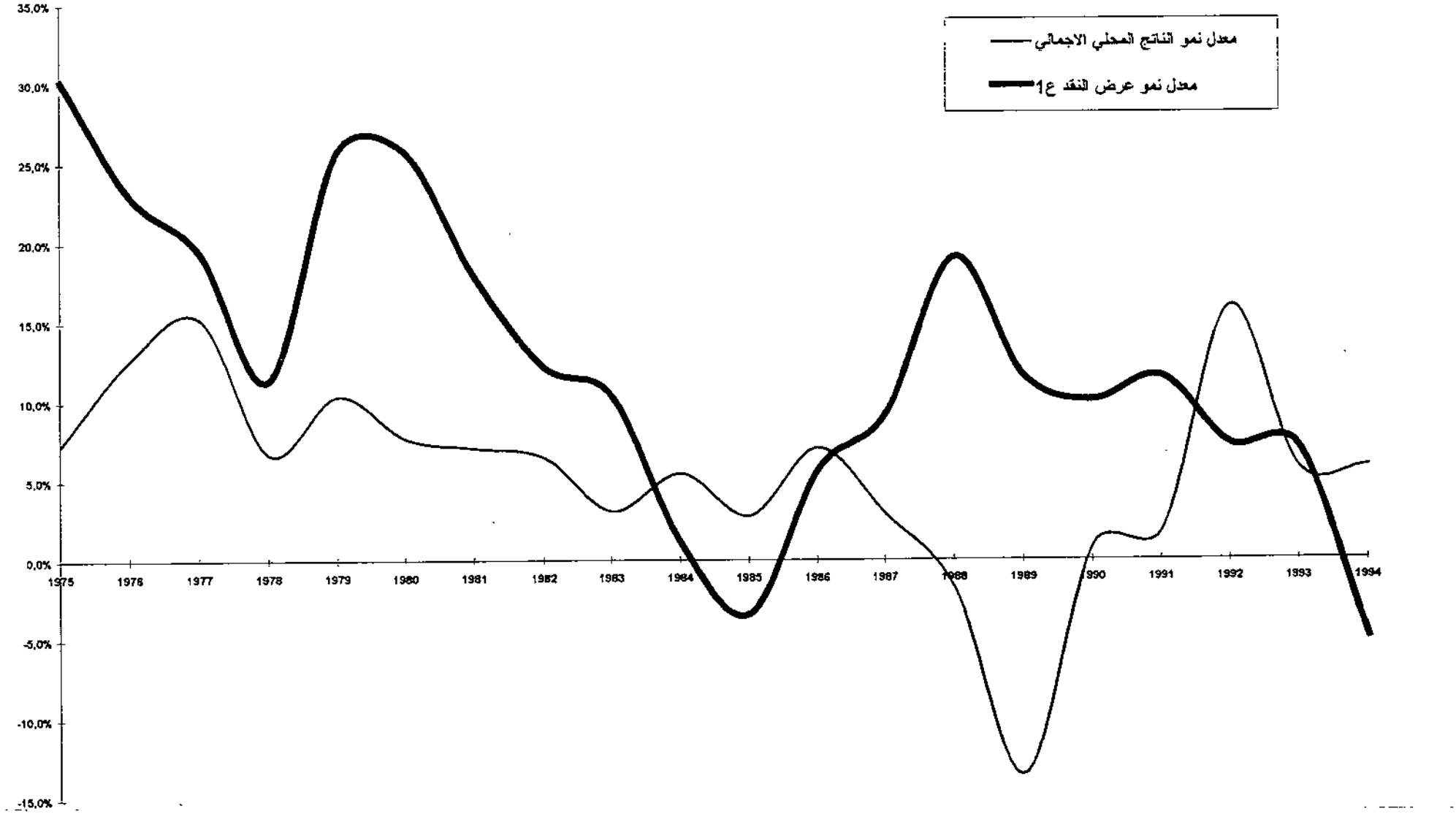

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Abstract

The Effects of Exchange Rate on aggregate Economic Variables in Jordan

By: Adel Al-Ali

Supervised By: Prof. Wadi' Shariaha

The value of the Jordanian Dinar dropped considerably at the end of 1988. This however, did not surprise anybody. The Jordanian economy had been facing difficult economic, political and military challenges from the very beginning. Located as a confrontation state, with little economic resources that are not sufficient for developing an infrastructure or implementing economic and social plans, Jordan was always forced to borrow huge foreign loans which gradually developed into a great burden on the Jordanian economy. A series of compulsory immigrations to Jordan, caused by political and military developments in the Arab world, had also contributed to an increase in Jordan's indebtedness. The deficit in Jordan's balance of trade was further affected by the import's which have been achieving higher growth rates than the growth rates of exports. Moreover, the Jordanian economy is a susceptible one, which is directly influenced by regional and world development. This was evident in the early eighties, causing a drop in the sums transferred by Jordanians working abroad, specially in the Arab Gulf states. The Central Bank's assets of gold and foreign currency had also dropped.

These factors had gathered to form the roots of the economic crisis that faced Jordan at the end of 1988.

٤٨٠٦١٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

This study aims at analyzing and measuring the impact of the drop in the value of the Jordanian Dinar on the Jordanian balance of trade, local prices, foreign indebtedness and food consumption.

The study falls into five chapters. Chapter One represents the general framework of the study. Chapter Two reviews the beginnings of the Jordanian economy, its characteristics and the early developments in the exchange rate of the Jordanian Dinar. Chapter Three discusses the definition and importance of exchange rate as well as the factors which influence it. It also reviews the 1988 crisis, showing its reasons. Chapter Four uses a regression analysis to illustrate the impact of devaluation on certain overall economic variables in Jordan. Chapter Five sums up the conclusions and findings of the study.

Among such prominent findings are the following:

1- The crisis of the Jordanian Dinar in 1988 did not come as a surprise. It was a result of an accumulation of several economic problems.

2- Most production inputs in Jordan's economy are imported, and sometimes they are hard to produce locally, like oil for example.

3- Jordan's exports and imports suffer instability, due to the geographical and goods concentration of Jordanian exports and imports.

The most important recommendations are:

1- Efforts should be made to lessen the susceptibility of Jordan's economy to surrounding conditions. This could be achieved through reducing foreign debts and addressing the chronic deficit in Jordan's balance of trade.

2- The Jordanian Dinar's exchange rate should be stabilized so that confidence in it could be promoted.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit